

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب مجموعه: حاشیه بر ترح استعاره، سالک مصنف  
مؤلف حسن بن محمد زیباری، عضد الدین ابجر

مترجم

۲۶۵

شماره قفسه



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب


۲۱۰۶۴۹

۲۶۵

۲۱۰۶۴۹



۲۶۵  
۲۱۰۶۴۹

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب مجموعه: حاشیه بر شرح استعاره، راجع به عضو	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف حسن بن محمد بن باری، عضو الدین الجری	شماره ثبت کتاب
مترجم	
شماره قفسه ۲۶۵	۲۱۰۶۴۹



205

استغفار و معصیت

الحمد لله رب العالمین  
والصلاة والسلام  
على سيدنا محمد  
آله الطيبين الطاهرين  
الطاهرين

۲۶۵ کتب زاده

هزار و پنجاه و نه  
۹۹

کتابت در سنه ۱۲۶۷

لید







عليه سيما اذا كانا معا باللام الا انه حتى نذكر ان كانا معا فاكمل بقاها بل هو  
 السعي وقد بر العامل مقدما بقية المتأخر تكلف مستحق عنه وح  
 كما يحتمل ان يكونا معا في محتمل التخصيص بالوقتين المعروفين لشرفهما فاجا  
 فلا تلك الدلالة والنهات ورسخ اعمال العباد فيهما الحمد لولا هبة العظيمة المحلة  
 خبرا في وليس فيها عايد الى الامم لانها مخدعة بها في خير ضيق الشا  
 وقوله عليه السلام افضلنا قلت انا والنبوة قيل لا اله الا الله والامم من الامم  
 للجنس والاستفراق والاولة يستلزم ان لا يقال ان شرب المحرم على الشق  
 يدل على عيبه لا على اخذ لا فيقيدان جميعهما ما ثابت له في سبب الانعام مع انه  
 ليس كذلك لانه مما يحتمل استحق الحمد على الغواض يستحق على الفضائل  
 لا انفعول لا يجعل الانعام علت لثبوت جميعها ما لا يفي هذه  
 الاخبار بان جميعها ثابت له فوهم ان اسماء الله تعالى توقيف  
 عندنا على اطلاقها عليهم تعالى موقوف على الاله من الشرع وما يحتمل  
 اطلاق الوهاب عليهم تعالى دون بقى بل المسموع هو الوهاب بصيغة  
 المباهلة اي كل عطية فاللام للاستفراق او العطية المعروفة التي تولى  
 فيها السورة الكثر ووجه يكون اللام للحمد الخارجي وفي بحث لانه يشترط  
 في الحمد الخارجي سبق الذكر تحقيق او تقدير او الاشارة الى الحاف  
 كما في وصف المنادي واسم الاشارة نحو ايها الرجل وهذا الرجل اعلم  
 المنادى بمدخوله لقولك ربك الامير من غير سبق ذكره اذ الم يكن  
 في البلد الامير واحد وكفى لك لمن دخل الدار اغلاق الباب وههنا  
 ليس كذلك لانه لا يلائم مقام الحمد فانه كما يقضي استفراق المعطيا

يقضي استفراق الحمد

في اي حيي كون اللام للحمد الخارجي تكلف فقرنا الحمد والصلوة الفقرة  
 في الشرع عزله نصف البيت في النظم مثل الحمد لولا هبة العظيمة فقرة والصلوة  
 على خير البرية فقرة اخرى استتسب وجوز زيادة شدة التاسب بين فقرتي  
 الحمد والصلوة شدة التاسب بين وصليةهما متساويتان في الوزن والتقفية  
 وفقرتهما كما بينهما متساويتان في الوزن فاذا كان اللام للحمد كانت العطية عبارة  
 عن الكثرة الذي حققه سيد البشر فتحصل بقوله مناسبة اخرى بينهما  
 من حيث المنة فيكون يقضي دواعي التصلية في منة كونه في فقرة الحمد زيادة  
 بعد ذلك شدة التاسب بينهما ولا يخرج الحمد بذلك عن كون اللام للحمد على  
 التمسك به في على انهما على انهما كثير من المحققين الى انه لا يشترط  
 دخول النعمة المشكورة عليها الى الشاكر مسببها بل يقال نعمت  
 مع ان المقام يقتضي ذلك رعاية للسمع والالتفات من المتكلم  
 الى القبيح والقابل ان يقول الطائفة الضعيف للطائفة اليه في قوله بيتا عبارة  
 عن التقليل لان الامم انهم رسل اليهم فقط والظافة مسلمي البرايا  
 عبادة عن الملوك ومسلمي الانس والجن فلا التفات الا ان يقال بالتعميم  
 في الاولة ان التخصيص في الثاني ثم انه لم يذكر الموصوفين بل يقول الله تعالى  
 البطية تبينا على قوة الاختصاص بدوانها لا يفيد بوجه الى موصوف  
 غيره وسلك في النبي عم هذه الطريقة فاقصر على وصف بما اورد  
 في جميع كما لا تفي المشارة فقال والصلوة على خير البرية قال العلماء  
 الاقتصار على الصلوة بدو السلام مكروه ولهذا ترك رعاية لتبنا  
 الفقرتين اي جمع البرايا هو ان لاهم الاستفراق بمعنى الكل المجموع وليس كذلك

ان يكون صيغة الحمد



وكان اوى بد الى انه خير مجموع البرايا كما انه خير كل برة وفيه كامل  
 فالاولى ان يقول اى كبرية كانا اى كل عطية ويجوز ان يكون اللام <sup>استعارة</sup>  
 العرفى كما في جمع الامير المائة فيقول المعنى الى ما اراده الله بلام العهد  
 او البرية للمعصية على ان يكون اللام العهد الخارجى من الانس والجن والكلاب  
 الحكم لم يشرفهم واخذ الله عن الجن ووصفهم بالكلام مع ان الموصوف  
 مفرد القطار رعاية للبحر جبريا جبريا فاحصل من التفسير حقهم <sup>اي عوضا</sup>  
 الفصول عليهم نقل عنه <sup>الله</sup> حاشيتهم به ينة حمد الشرح ان احسن  
 الى قوله الحمد لى اى العظيمة وعلو صلوته <sup>الله</sup> الا اننى الترت عطف  
 على حمد الحمد لى اى العظيمة وفي الشرح انقلب الى العطف على الحمد لان  
 احسن انتهى فاحصل ويجوز عطف الملوقة على اسم ان لما على العطف او على  
 المحل وعطف الخبر على الخبر كذلك فيكون ان دخل على جملة الضميمة ان  
 ويجوز عطف جملة الملوقة على خبر ان لا يقال لا يجوز ذلك لانه الملوقة  
 ليست احسن ما يزداد <sup>الله</sup> ويتم ويخرج به التبع مع انه يلزم ذلك من العطف  
 على الخبر لا نقول الملوقة من افراد الحمد لان فيها اختلافا بانه قد  
 من سئل له عم اينا وحين به علينا وحي تناسب فقرنا الى الملوقة  
 اكمل تناسبا منها <sup>الله</sup> اخرى ما يزداد به المطا يا ويخرج به  
 البلايا لا يقال يريد عليه انه يكون من عطف التام على العاد وكنة  
 المشهورة لا تشبه هنا فكيف يقع العطف على خبر ان لا نقول بحصل  
 بهذا العطف الخوف من عهدة الملوقة على البنى عليه السلام وكيفية

قد علم الانس

البلية

وكفى

وكفى بركته وعلى الله اعاد كبرية زل على الشيعة فانهم يكرهون الفصل منه صلى الله  
 عم وبينه البكلمة على اذى احد معنيين الال والصواب ان يقول احد معان  
 الال لان الال يطلق على اثنين عشر معنى من اراد الاطلاق فليرجع الى القاموس  
 لا يقال مراده احد معنيين <sup>الله</sup> الال للقيام لاننا نقول المعاني المناسبات ايضا اكثر من  
 اثنين كما ذكره في القاموس ان الال يطلق على الصانع وعلى اولياءه وعلى اهله  
 ثم ذكر فيه انا اهل البيت عم ان واجه وبناته وبناته وبناته ونسائه والرجال الذين هم  
 الله وقال الشافعي رحمه الله عدم مؤمنين من نبي محاشم وبني مطلب الذين حرم عليهم  
 الذكوة فلا يلزم على الله الاحمال اى اهل الاوصياء رضى الله عنهم مع ان ذك  
 المؤلفين ذكرهم مع الال بالجملة وفي تفسير الال بالاجماع ايهامهم معروف  
 والمعنى القريب والمعاني القريبة للال ظاهر وظاهرة بما ذكرناه وانما وجهه  
 انه موجب لعدم اجمال الاوصياء بل احد من الامة ولو قلنا وعلى الله العلية بل قوله ذى  
 النفوس الذكية ويجوز احتمال البعيد ان يكون المعنى ولو زاد قوله العلية بقوله  
 وعلى الله العلية فقرة الال بزيادة فقرتين ويزول طولها المفرط لان احسن سبكا  
 لا يصير بذلك فقرة الال مناسبة لسائر الفقرات القلار وان كانت فقرتين كما  
 في الاحتمال البعيد وقد اشار بقوله سبكا الى استغارة مكنته وتخييلية حيث  
 شيد ونفس فقرة الال بالجوهر المذنب فان التبريد واذا ابتها واثبت لها التبرك  
 الذى هو من لوازم المشبه به فالشبه استغارة مكنته واثبات لازم المشبه به للمشبه  
 تخيلية واعلم ان سبكا لا يكون اشارة الى علو المعاني سائر الانبياء اخذ من  
 قوله كتم خيرا مة اخرجت للناس فيفيد خير يتاتم من اهم



سائر الانبياء كما انه خير من انبيائهم ومنه تناسب فقرنا القوة  
 عليه وم على الماشد تناسبا الروية اي المتأمل الزكية اي المفطنة  
 لا يخفى ان الالفاظ الواقعة في الخطبة وغيرها الغير المعلوم وضعها  
 لما عاينها بعينها محتاج الى التعريف اللفظي الذي ماله الى التصديق  
 بان هذا النظم موضوع بذلك المعنى وليس المقصود به تحصيل صورة غير اصله  
 كما ان التعريفات الحقيقية بل المقصود الاشارة الى صورة حاصلة وتعيينها من بين  
 الصور الخاصة ليعلم ان النظم المذكور موضوع ياذاء الصور المشار اليها  
 وان كية ليست بموضوعة المفطنة والميل الذي اوردته لا يذلل عند ذلك بل  
 علة لانه لا يلزم ان يكون الحكم لغوا اذ المعنى المتبادر من الحكم هو القول بان ذلك  
 باللائم انما يتمشى في التعريفات المعنوية دون اللفظية بل انتم  
 الزكية هي الظاهرة عن الكدورية البشرية او النامية المتقدمة عن حضيض  
 النقض الى اوج الكمال وذاك والنفس يستلزم ذكاء الفعل جواب  
 عما يقال انه مدح الال بهذيب القوة النظرية واهل مدحهم بتطويع  
 القوة العملية فاجاب بما ترى وفي بعض النسخ ذكاء العقل وذكاء  
 ايضا فان ذكاء النفس يستلزم ذكاء قواها فان النفس سلطان  
 للعقل والناس على دين ملوكهم والعقل قوة من قواها عند التكلم  
 واتحادها انما هو مذهب الحكيم ولا يذنب عليه ان قوله وذاك النفس  
 يستلزم ذكاء الفعل لا يلزم تفسيره بالسابق الذي اذ لا معنى لظلام  
 الفعل فينبغي ان يعمل الزكاء هنا على معناه الحقيقي وهو النما والاطلاق

فقد اجره

صحة

فقد اجره الله تعالى على لسانه من حيث لا يشع به واعلم ان البيضاء في  
 نشر الذكية في تفسيره بالانباء بالعلم والهل والى وبالعلم اشارة الى تكميل  
 القوة النظرية والانباء بالعمل اشارة الى تكميل القوة العملية فلهذا يكون  
 المقصود الزكية هي النامية المتقدمة او الظاهرة عن الجهل والاعمال  
 الغير الصالحة بالعلم والاعمال الصالحة موجبة لاجابة الى حديث الاستاذ  
 الذي ذكره الشيخ اما بعد هو من قروا النامية لنبينة القطر  
 عن الاشارة اي بعد الحمد والصلوة ذهب العلامة التفتازاني في شرح  
 التكميل الى ان جزء من الشرط وليس كذلك بل هو جزء من الجزاء فوقع  
 على العام ليفصل بين اذ في الشرط والجزاء وكلاهما متعلقان بالياء والياء  
 ذهب النجاة وسر الال وجه لان المقصود هنا بيان ان التلخيص المقصود  
 بالحمد لازم لوقوع شئ ما لان التلخيص لازم لوقوع شئ في متابع الحمد  
 ان لا يخفى ان التاكيد انما يلزم لتعقيب الشرط لا تخصيصه ولذلك المنسب  
 على حذو تصدير التلخيص بالحمد ان يجعل ظرفا للجزاء ووجه ما ذهب  
 اليه المفتا ذاء انه نظر الى ان الاثبات بكلمة اما انما وقع بعد الاشارة  
 بالحمد والصلوة والمناسب ان يجعل جزء من الشرط اما هذه  
 اي الواقعة او ائيل الكتب وغيرها التي لم يسبق عليها مجمل  
 لا لفظا ولا معنى ولا تقدير احتيج تكثيرها لانه لفظا او تقدير  
 التفضيل ذلك المجمل المجزء التاكيد الجزاء فانك اذا اردت تاء كيد  
 مزيد منطلق مثلا تقول ما زيد منطلق فان حاصل معناه ان  
 قول ما

اي تاكيد



اذا انطلق زيد لازم لوقوع شئ ما والفرق متيقن الوقوع فكذلك الان  
 قال المتأخر في آخر علم البدع متلا عن ابن الاثير والذي اجمع عليه  
 المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو ما بعد لان المتكلم  
 يفتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله تعالى فاذا اراد ان يخرج منه الغرض  
 فصل بينه وبين ذكره بقوله ما بعد انتهى كلامه فلا يصح قول الشافعي  
 اقامه التأكيد لهذا التأكيد وفصل الخطاب مقابل  
 هو اعم من قال بعض الفضلاء ان اما الواقعة في اوائل الكتب  
 المقصود منها مجرد الفصل بين ذكره وبين الغرض المسوق  
 له الكلام وايد ذلك بانه المبادر الكشفي في سورة قد يمكن ان يكون  
 عذبة الذي يفهم من قوله مجرد التأكيد اضافي بالنسبة الى تفصيل  
 الجمل واليد انشا بقوله لا تفصيل الجمل فلا ينافي افادتهما مع آخر  
 التأكيد كتفصيل الخطاب والمجازات الا انه يبقى ان الاهتمام يكون  
 لتفصيل الخطاب استند من الاهتمام بكونه التأكيد بدليل ما نقل  
 انما لم يبق مجرد فصل الخطاب او لمجرد ما الا ان يقال ان شجرة  
 كونها الفصل الخطا عن ذكره قد ذكر هو الحق بالحصر الاضافي  
 والاول ايضا اي كما ثبت النقص في الرض الثاني وليس اضعف  
 كما ثبت الرض الثاني كما تم ومن قدر نظره على الثاني ونفى  
 الاول فلا بد له من ان يحمل اما حيث ما وقعت على انها تفصيل  
 الجمل بالكتاب كتبت انما اخرى عديلا لكتابات جرح المتكلمين

ظفر

هذا هو الوجه في بيان  
 انما هو الذي يثبت في  
 قوله لا تفصيل الجمل  
 انما هو الذي يثبت في  
 قوله لا تفصيل الجمل

لا ريب

لا ريب ان جاء الفاعل بكلامه شقيا او قامد النظر غائبا اي فقد  
 صار ذلك القاصر في حقه قول الشارح فقد صدق لا المذكورة وقد  
 شرطوا جرحها وحرف عطف وقد مر اما مجرلا ليستقيم تقييدها  
 لا يوجد لفظ التكلمات عاينا مريدا وقاصلا والحاصل ان اما  
 المذكورة في اوائل الكتب ونحوها لم يريد بها احدا منها التفصيل  
 الجمل وعديلا لها محذوف فذلك القاصر النظر حامل لكلامهم على ما  
 بعيد هو محل من مرهم فان معاني الاستعارة الكافية في جواب  
 اما ومن دخلها علة لا ردة والى وفي فارت ذابذة وتوسيط  
 بعيدا اما والى وكان للعقل يسرها ولا يجوز الفصل يسرها ما كثر  
 من جن ومن اجزاء والى فان في ذلك الجن والى صل من اجزاء الترتيب  
 فلا يجوز تقديم شئ من اجزاء والى او على والى وكما لا يخفى  
 فالاولى فتح يمتد في قوله فان على حذف حرف الجر منه يؤخره  
 من اول الامر بالعينية ولا يسبق الذين الى ان اجزاء وان قوله  
 فارت قربة عليه كما توهم فانه ذلك مع سحيق لا يذهب  
 اليه الا من لم يحمله خفيف وحاصل المعنى اما بعد فارت ذكر  
 معاني الاستعارات واقسامها وقيل يشبه اسئلة الطب لا كما  
 قد ذكرت في الكتب الضبط وبنام مع تيلقه العقول والقبول  
 اريد الاستعارة المصروفة اي اريد بالمعاني او بالاستعارات  
 ان كانت الاضافة بيانية وان كانت عبارة الشارح فيما سبق

عسيرة

النظر عاينا اي شقيا او  
 قاصدا اذا جاء العاين بكلامه  
 لا ريب ان كتابا كتبت  
 اخرى عديلا لاما المذكورة وقد  
 مر اما مجرلا ليستقيم تقييدها  
 لا يوجد لفظ التكلمات عاينا مريدا

هذا هو الوجه في بيان  
 انما هو الذي يثبت في  
 قوله لا تفصيل الجمل  
 انما هو الذي يثبت في  
 قوله لا تفصيل الجمل



من قوله ان المعاني للفظ الاستعارة اي ياتي الثانية كما يفتح محيا  
 وانه مما بعد وهي قوله لتحقيق معاني الاستعارة واسماها وقرايتها  
 فلا وجه لهم فيه ان وجه الجمع ان الاضافة ببيانها لا امينة وايضا للفظ  
 المشترك له تعدد اعتباري باعتبار دلالة على كل واحد من معانيه  
 فالجمع وجه باعتبار ذلك التعدد لا اعتباري او فقولا لا اتم للجنس  
 وهي يبطل الجمعية فاقول وان لم يسل الاستعارة بالكنائية اقسامه  
 ان اضافة الاقسام الى تلك المعاني لا يقتضي ان يكون لكل معنى اقسام  
 بل يكفي لصحتها بثبوت الاقسام لبعضها على ان لا اتم ان ليس لها اقسام  
 فانها تنقسم الى مطلقة واحتياطية كالانقسام المرحمة اليها الا ترى  
 ان المعاد وهي في امر العقد اثنان الى اقسام الملكية والجمعية  
 الى اقسام الثلاثة الا ان يريد ان ليس لها اقسام مذكورة في كتب القوم  
 وكما ان لا اقسام للاستعارة بالكنائية على زعمه كذلك لا اقسام  
 للاستعارة التخييلية وان لم يحقق اي لم يذكر في كتب القوم الاقرية  
 الملكية فيه انا اضافة القرايين الى معاني الاستعارة لا وجوب لكل واحد  
 معنى فريضة بل يكفي لصحة الاضافة اليها قرينة بعض تلك المعاني لا حقا  
 قرينة التحقيق فان الاضافة لا تدل على الملازمة شريطة واصابع  
 القرينة فهو اما باعتبار الموصوفين او باعتبار ما قبلها او باعتبار  
 تقليب القرينة على الترتيب كما سيأتي فان الجمع كثير اما بطلان  
 علما فوق لان قوله مضبوطة لدا في مضبوطة يدل على علة القبط  
 غير مضبوطة والاولى ان يتولد في المواضع الثلاثة ما اثر اليه

انما يذكر في  
 سبعة

الواحد  
 فما كان وجه التماثل ما اشاروا اليه في المواضع  
 الثلاثة والاولى ان يقول بطلان علة القبط  
 غير مضبوطة لدا في مضبوطة ثم لا تدل على التولد  
 بل تدل على ان يتولد عن مضبوطة

وجه التولد لعل علة القبط غير مضبوطة والاولى ان يقول غير مضبوطة لدا لا  
 ولا يخفى ما في هذا الشك من شر ك رعاية جانب المعنى لرعاية جانب اللفظ  
 للغير مضبوطة يحتمل تعدد القبط وتفسره وكذا مضبوطة يحتمل ان يكون  
 ضبطه زوال تعدده وبقاء تفسره وان يكون بقاء تعدده وحصول  
 سمولته مع ان المراد منهما الشق الثاني فلهذا صرح بعلة القبط  
 واختار في الثاني مضبوطة لا خضار الكلام وعدم لبس المرام  
 وكان فيه على ذلك بقوله فيقول قوله مضبوطة على سمة القبط حيث  
 ان كيب التأويل في الثاني فقط ولم يقل او ليحل علة القبط على  
 غير مضبوطة ليظهر التعادل اي التقابل فيه اشارة الى ان  
 التقابل حاصل قبل التأويل وانما يظهر به والالتقال ليشعاع لاهي  
 قيل اضافة الصفة الى الموصوف وانما لم يقل من اضافة الصفة  
 الى الموصوف وحده بل القليل لانه ليس على القطر بقدر المعروفة  
 في اضافة الصفة الى الموصوف ولا في المصنوع فيها اذ يجعل  
 للمضاف نفس صفة للمضاف اليه كما في خبر قطيفة وهرسانم  
 يجعل القرايين صفة للموصوفين الجار وجعل النطف المستقر  
 صفة للمعويدي يحتمل ان يكون من اضافة الموصوف الى الصفة  
 والمعنى فنظمت من يد عائدة الى من كتب القوم اي ما خذت  
 بل الاول ان يكون قوله في يد مركبا وصغيا لا اضا فيا اي عوايد  
 كالقرايين بالتفسير على انها ايضا من اضافة المشبه اليه

انما يظهر به

ويحتمل

التي



كلية الماء واستناد من كلامنا ان اضافة كل مشبه الى الرتبة  
 من اعادة المعنى الى الموصوف التي تحفظ في طرف على حدة صفة كما  
 شئت عن وجه تسميتها بالفرعية ويجعل ان يكون وجه التسمية انما  
 لا يظهر لها كما في يد العصف وحيدة الدئس او ان يثبت البلية  
 او لا تليق او انها تنفرد في الصدق ولا تخلط بالملل هي جمع لولوة وهي  
 الدرة كبيرة كانت او صغيرة والفرعية هي الكبيرة منها كذا في التامس الا  
 ان المراد باللاذينا الدرة الصغار بقرينة عدم الفرعية بها ولا يخفى حتى  
 اضافة الى العوايد وجه الحسن ان العوايد جمع عابدة وهم من العود وهم  
 الرجوع والابناء المذكورة في الكتاب مشبهة بالزائد عابدين المقدمين  
 ولما اخبرنا ان الكمال احسن اما لفظ المحصول النحوي في الفرائد  
 والعوايد واما في فلان العابدة ما اكتسبت من علم او مارك وبنية السائل  
 مكتسبة من القوة والظن ان المص ذكر العوايد لضمها لنفس بانها ليست  
 هي من غير من الفروع واليد او هي الشارح بقوله ولا يخفى حسا اضافة الزايد  
 الى العوايد في هذا الكتاب فالعوايد احسن بالنسبة الى هذا الفرض من ذكر  
 العوايد فان الاخذ من الغير ليس مأخوفا في تعريف الفاعل بل هو اعتمد  
 منه ومن المخرج بخلاف الولاية فانها تنفرد في الماضي من غير بناء على الية  
 اليه بقوله هذا الكتاب بتحقيق معاني الاسماء المحتاجة الى التحقيق للا  
 فيها وهي من الكنية والتحصيلية المحققان في التعديدين الآخرين واما  
 معنى المرح في الاحتياج الى التحقيق لظهورها وعدم الاختلاف فيها فلهذا

الفرايد

والر صوبه  
خطه

لوقال في العوايد

والمراد

هذا الايراد ان لم يتحقق جميع معانيها واتساعها لم يتحقق حصة الاقسام  
 المرحية في العقد الاول واخرى في اخر العقد الثالث الى اتساع الكنية  
 والتحصيلية الى المطلقة والمركبة والمجردة وقرايتها المحتاجة الى التحقيق  
 وتلك ليست الاثرية الكنية وتحققها في العقد الثالث وقد ظهر بها  
 ذكر وجه تسميتها بالاولى وحدها الثاني كان اوضح الترتيب  
 جواب سوال مقدر تقديره لم يذكر المص الترتيب مع الزاين ههنا  
 ان المذكور معناه عنوان العقد الثالث فاجاب بما ترى تعليقا  
 للقرينة على الترتيب ذكرها لفظ القراين فيكون الترتيب المذكور في العقد  
 لا يقال لادراج ترشح الكنية في بينها وجه وجيه لانه كلاهما متلازمان للتعامل  
 وهذا اما لادراج ترشح المرحية في القرينة وتعليقها عليها فلا وجه لان  
 وبينهما من الملازمات المتعارفة وترشيحها من الملازمة استغناء عنه  
 لاننا نقول كلاهما ترشح الكنية لانه ذكر في عنوان العقد الثالث  
 قرينة الكنية وترشيحها واقتصر بهما على ذكر القراين فورد عليه الاعتراض  
 بالافتقار ههنا على القراين دونها فاجاب بالتعليق فلا يلزم الترتيب  
 المندرج في القرينة بالتعليق الا ترشيحها وليتأني فيه قوله وجعله داخلا  
 في تحقيق اقسام الاستقامة لانه المراد ببله الاقسام اقسام الكنية تحققة  
 المؤدى اليها اخر العقد الثالث فاعلم لان الاهتمام به لا يخفى حسا بهذا  
 الوجه الاتري ان اعتبار الترتيب وتسميته الى الاطلافا والنجديا كما في  
 بعد تمام الاستقامة كما ينبغي ودوة الاهتمام ذكره في العنوان فلهذا

بترشح

خطه

الغير



لم يذكر الترتيب فيه وجعل داخلها اشارة الى ترتيب جمل مقدمه  
قال لا يقال ان ترتيب الترتيب هنا مع انه مذكور في العقد الثالث مع القرائن  
لانه جعل داخلها تحقيق اقسام الاستقارة الكلية لانه الترتيب عما  
ذكره الزبدة الخامسة من العقد الثالث لتحقيق قسمها الذي  
هو الاستقارة الممتدة فيمكن ذكره هناك وسيلة الى تحقيق الاستقارة  
الممتدة فلا يناسب ان يذكر هنا مع القرائن لانه المقصود بالبيع والعقد  
بالبيع لا يقتضي الاضحية المحصورة فيها الكتاب لا فانقلبه يا باه اي  
ذلك الجمل ذكر القرائن يعني ذلك الجواب منقوض بذكر القرائن لان ذلك  
الجواب كما يقتضيه عدم ذلك الترتيب يقتضي عدم ذكر القرائن اما اوله  
فان البحث عن القرائن من جملة تحقيق الاستقارة الكلية اذ لا يتم  
ولا تحقق الاستقارة الكلية الا بقرينة ما واما ثانياً فلان البحث عنها  
لتحقيق اقسامها اي اقسام الاستقارة الكلية التي  
في المطلقة والمتممة والمجردة لانه اذا تحقق تحقيق الاستقارة على  
القرينة قبل طريق الاولى يتحقق تحقيق اقسامها واخرها على  
فيقتضيه ذلك الجواب ان لا يذكر القرائن هنا لانه لو جزمين مع  
انه قد ذكرت فكيف ذلك الجواب منقوضا لانه المذكور بحث  
لانه ذكر القرينة ليس مجرد انها قرينة بل العمدة ذكرها لتحقيقها  
انها استقارة تحصيلية ومعها من معاني الاستقارة بخلاف  
الترتيب كما ذكر بعد تمام الاستقارة لتحقيق قسمها الذي هو

المتممة

للمتممة وايضا الجواب المذكور موضح الترتيب لا هو جمل فلا يقتضي القرائن  
ولا يلحق وجوب نظم القرائن في العقود العقد بكسر العين الفلانة ووجه  
الجواب انه شبه مباحث كنهه بالقصة ان كلا منهما مشتمل على القرائن  
نم الاستقارة بسم المشبه بالمشبه استقارة مصرحة كذا في الجمل  
التي هي من ملاحظات المستعار منه ترشيحا لها واثبت النظم هو من  
ملاحظات الترتيب لها ترشيحا على ترتيب لان المقصود الرسالة  
ولكن الفصل على طبق الاجمال بما سواها كالجواز المسئل مذكور  
بالبيع والمذكور بالبيع لا يلاحظ في العنوان اوضح وجدا وضحية  
كون التفصيل مطابفا للاجمال لان المذكور في الاجمال السابق انما هو  
الاقسام وما يجزئ الترتيب عليه ان الملاءم بالبيع النوع الغوي دونه الا  
صطلاحا اذ لا يجوز اذنه ههنا والالوجيا ان يكون المجاز في قوله  
انواع المجاز جنسها لا عرفها عام وان يكون تميز بعضها عن البعض  
بالفصل لا بالخواص والتمييز بين الذاتيات والعرضيات اقرب من  
صراحة القيد فتعين الغوي الذي لا يقتضي شيئا من ذلك وايضا  
قوله مثلا يتبادر الوهم الى اقسامه الاولى يدل على انه الملاءم  
به النوع النوع لانه جعل اقسام الاقسام اقسامها جازية بل هو لا  
يجوز جعل اقسام الانواع المنطقية الحقيقية انما اعلان انما  
تلك الانواع اضافة لداعي ذكر الكلمة والاشارة الى تقسيمها  
لمطلق المجاز وهو التقسيم الى المفرد والمركب بل الالوجيا لا يفي  
توالتون

التقاسيم



هذه الاضافة في دأى ذكر الكلمة بيانية في تعريفهم ذكرها في تعريفهم  
 لا يقتضيه بقيد المعرف ههنا بالافراد بل يقتضيه احد الامرين اما التقييد  
 للذكر او تبديل الكلمة باللفظ ويمكن ان يوضع بالعناية الى التمثيل احيانا  
 عليه ولم يذكر نسبا لان ذلك داعيا الى صرف المذكور كما هو يقتضيه ظلاله  
 فلهذا في اعماء الى ان يكون المقسم اعم من المرفوع وحمل الكلمة على ظاهرها  
 واقول هذا الاحتمال اظهر من الاحتمال الذي ادعى انه مضمرة بقرينة  
 التلميح الى الكلمة في التعريف ووضع المظهر موضع المضي عند التفسير  
 ووضع المظهر موضع المضي يقتضي تلك المناسبة وان يكون تلك التلميح  
 منافية للقسمة المرفوعة فيكون الى ذلك المقسم والمرفوع مقتضى ظاهرهما  
 بحيث لا ينافي ان يفسر بالقرينتين المذكورتين الى الاعم من المرفوع  
 اقول من صرف الكلمة في التعريف الى الاعم الغير المتبادر بقرينة التفسير  
 الى التمثيل كحفظ التعريف على كونه ذكر الكلمة في تعريفهم داعيا  
 بقيد المرفوع بالمفرد وفيه انه لم يذكر انما التفسير الموجب لصرف الكلمة  
 عن ظاهرها على انه سيد كالحجاء المركب في القرينة لا دلالة فلا  
 حاجة الى تبديل المعرف بالفرد لذلك الغرض بالتبديل بالمفرد لا ضرورة  
 الى تفسير اخر وفيه نظر لا سيما اخذ في الكلمة المستعملة في غير  
 ما وصفت له ولا يضر بادخلها في الكلمة المستعملة فيما وصفت له  
 فلا بد من اخرها بقيد اصطلاح به التي طب في بحث اما اولا  
 فلا بد من ذكر فيه في اصطلاح به التي طب ولم تكن الجينية ملحوظة

من هذا المعنى

خرجت

خرجت  
 عن تعريف بقوله علاقة وقريبة واما ثانيا فلان التبادر من اصطلاح به التي طب  
 العرف الخاص القابل للشرح واللفظ والعرف العام والالفاظ الواقعة في التعريفات  
 انما هي على معانيها للتبادر منها ويختل التعريف بل نقول انما هي  
 لاصطلاح به التي طب اكتفاء بالعلاقة لا اعتماد على القرينة بل لا يصح ذلك  
 في تعريف الجواز كما سبق عن قريب والبعيد من الشك ان كيف يغفل عن هذا الامر  
 الظاهر ما نقول في الشرح منفردا به فان التفتا الى ذكر في شرح التخصيص ان فائدة  
 ذلك القيد الا دخال والاخراج المذكوران ويمكن ان يقال انما هو في قوله  
 القيد مختص بالاخراج ويشهد الى ذلك في الاول بقوله وفيه نظروا فيستقيم  
 انه منفرد به فقلنا هنا حاشية مشتملة على هذا السؤال والجواب قد اطلعت  
 عليه بعد السودة لاغتناء متعلق بسقط في الحقيقة الشعور بها  
 في التفسير في انما هو بسقط في اصطلاح به التي طب عن تعريف الحقيقة  
 لاغتناء قيل الحقيقة عند لكن لا يجوز ذلك في تعريف الجواز اذ يصح المعنى ان الجواز  
 هو الكلمة المستعملة في غير ما وصفت له من حيث هي غير موضوع له ولا يقال  
 الجواز في غير الموضوع اليه من حيث انه غير موضوع له بل من حيث ان متعلق  
 بالموضوع يتبع علاقة الاخرى ان السكاك في قيد في اصطلاح به التي طب  
 في تعريف الحقيقة وذكره في تعريف الجواز لعدم صحة الاعتماد عليه في العلاقة  
 متبعة نوعا عند القوم لا شخشا بالاولاد من ملاحظة الطلاقة ايضا  
 حتى لو وجدت الطلاقة لم يلزم ملاحظة استعماله في الجواز بل ملاحظة علاقته  
 تحت ونحوها كعلاقة الجواز الى اصلها بالفتح تستعمل في المعاني وبالكسر

اعتمادا على قيد الحقيقة



فوالاعيان ليس بحقيقة مستدر في ما نحن فيه بصدده ولا يجوز في ان لا يتم  
 التقريب لان عدم كون اللفظ اجازا لا يدل على انه يخرج عن العلاقة وان  
 ويشركه من المصادر فلان ان يقال فانه للعلاقة بين استعماليه  
 بين الموضوع له في صورة الغلط والجواب انه ليس علة للاختصاص بها في الغلط  
 فانه يدل على استغن عن الدليل بل علة للصحة الاحتياطية كما قيل في توضيح  
 اخراج الغلط تعريف الى روي من افاده لان اللفظ المستعمل اما ان يكون  
 حقيقة او مجازا وظان ليس بحقيقة فلا بد من ان يكون مجازا فاجاب بقوله  
 فان بحقيقة ولا يجوز ان لا يكون مجازا لانه ليس بحقيقة لعدم الاعتداد به في  
 الاستعمال فلا بد من الاجازة وبهذا التعريف يتضح ما يتوهم من كون الحقيقة  
 مستد كافي الدليل سواء لا حاجة اليه لان ذلك القول يخرج عن التعريف  
 بالعلاقة صدر عن الواسع او كان دعاه الى ذلك عدم صدق قوله على  
 العاقل ولا يذهب عليه ان استعمال اللفظ في غير ما وضع له سواء اليه حيث  
 انه غير ما وضع له فيخرج عن تعريف المجاز بالحقيقة المعينة فيه بناء على ما اختاره  
 الشمن اعتبارها لا بالعلاقة بمقام استعمال الفرس الكتابية اذا قال  
 المشير الى فرس بين يدي الخاطب خذ هذا الكتاب سواء فانه وان سلم انه  
 يصدق على الكتاب انه كلمة مستولة في غير ما وضع له من تلك الحقيقة الا  
 انه لا علاقة بين الكتاب والفرس ولا قونية ايضا لان اشارة الى الفرس  
 الخاضع بين يدي الخاطب والتكلم وان كانت دلالة على انه لم يرد الكتاب معناه  
 الحقيقي الا ان المراد بالقرينة ما نصبه للكلمة كما يصح به الشك ونصب القرينة

ليس

فان  
 لا يجوز  
 في  
 ان  
 لا  
 يكون  
 له  
 علاقة  
 بال  
 موضوع  
 له  
 في  
 صورة  
 الغلط  
 والجواب  
 انه  
 ليس  
 علة  
 للاختصاص  
 بها  
 في  
 الغلط  
 فانه  
 يدل  
 على  
 استغن  
 عن  
 الدليل  
 بل  
 علة  
 للصحة  
 الاحتياطية  
 كما  
 قيل  
 في  
 توضيح  
 اخراج  
 الغلط  
 تعريف  
 الى  
 روي  
 من  
 افاده  
 لان  
 اللفظ  
 المستعمل  
 اما  
 ان  
 يكون  
 حقيقة  
 او  
 مجازا  
 وظان  
 ليس  
 بحقيقة  
 فلا  
 بد  
 من  
 ان  
 يكون  
 مجازا  
 فاجاب  
 بقوله  
 فان  
 بحقيقة  
 ولا  
 يجوز  
 ان  
 لا  
 يكون  
 مجازا  
 لانه  
 ليس  
 بحقيقة  
 لعدم  
 الاعتداد  
 به  
 في  
 الاستعمال  
 فلا  
 بد  
 من  
 الاجازة  
 وبهذا  
 التعريف  
 يتضح  
 ما  
 يتوهم  
 من  
 كون  
 الحقيقة  
 مستد  
 كافي  
 الدليل  
 سواء  
 لا  
 حاجة  
 اليه  
 لان  
 ذلك  
 القول  
 يخرج  
 عن  
 التعريف  
 بالعلاقة  
 صدر  
 عن  
 الواسع  
 او  
 كان  
 دعاه  
 الى  
 ذلك  
 عدم  
 صدق  
 قوله  
 على  
 العاقل  
 ولا  
 يذهب  
 عليه  
 ان  
 استعمال  
 اللفظ  
 في  
 غير  
 ما  
 وضع  
 له  
 سواء  
 اليه  
 حيث  
 انه  
 غير  
 ما  
 وضع  
 له  
 فيخرج  
 عن  
 تعريف  
 المجاز  
 بالحقيقة  
 المعينة  
 فيه  
 بناء  
 على  
 ما  
 اختاره  
 الشمن  
 اعتبارها  
 لا  
 بالعلاقة  
 بمقام  
 استعمال  
 الفرس  
 الكتابية  
 اذا  
 قال  
 المشير  
 الى  
 فرس  
 بين  
 يدي  
 الخاطب  
 خذ  
 هذا  
 الكتاب  
 سواء  
 فانه  
 وان  
 سلم  
 انه  
 يصدق  
 على  
 الكتاب  
 انه  
 كلمة  
 مستولة  
 في  
 غير  
 ما  
 وضع  
 له  
 من  
 تلك  
 الحقيقة  
 الا  
 انه  
 لا  
 علاقة  
 بين  
 الكتاب  
 والفرس  
 ولا  
 قونية  
 ايضا  
 لان  
 اشارة  
 الى  
 الفرس  
 الخاضع  
 بين  
 يدي  
 الخاطب  
 والتكلم  
 وان  
 كانت  
 دلالة  
 على  
 انه  
 لم  
 يرد  
 الكتاب  
 معناه  
 الحقيقي  
 الا  
 ان  
 المراد  
 بالقرينة  
 ما  
 نصبه  
 للكلمة  
 كما  
 يصح  
 به  
 الشك  
 ونصب  
 القرينة

القرينة من السامعي فتصور يفرض عنه اشتراط القرينة في ان يثبت قبل اغناء  
 المتأخر عن التقدم والاعتراض به غير موجه على ان ذلك الاغناء في غاية اللقاء  
 ومدد بان فائدة قيد العلاقة ليست مختصة في اخراج الغلط الصادر عن  
 التكلم سواء حصل الاغناء بالخرج ايضه الاغلاط الصادرة عن التكلم عدا  
 وهي الالفاظ المستولة في غير ما وضع له وقد ابدون علاقة معتبرة عند القوم  
 مع نصب القرينة فانها لا يخرج عن التعريف بالانقيط للعلاقة بقوله وليس مع الغلط  
 نصب القرينة ممنوع ايضه وكان الشظن المسادقة بين السهو والغلط  
 مع ان الغلط اعم مطلقا كما ان نصب التكلم واعلم ان نصب التكلم وقصد مما لا يطلع  
 عليه محال وقيام القرينة دليل القيد والاقامة عند انتفاء المنع من نصب  
 كالسهو في امره ولذا قالوا في مقامات الخلق وقيام قرينة دون اقامته ونبه لان  
 القرينة ليست من توابع العلاقة لا يقال انه لم يجعل القرينة من توابع العلاقة بل  
 على الكلام لان كلمة مع تدخل على التبوع يقال ركب الوزير مع الامير لا بالعكس فانه  
 بالتابع التابع النحوي باعتبار ان قوله مع قرينة وقع صفة لعلاقة فتدل الجمعية  
 حاصلة في صورة العطف مع ان جعله بالاولي لاننا نقول ان راد بالتابع هنا ما ذكره الصلح  
 مشوبه وليدل على معنى فيه ويكون المقصود الاصل غايه التبوع والصفة مع الو  
 للموصوف كذا لا خلاف المعطوف فانه والمعطوف عليه كلالها مقصود ان بالنا  
 ومتعلقا قبله ما ولو كان المعطوف على المعطوف عليه والذي يجعل قوله آخر  
 ووجه يندفع تلك التبعية ولا ان تجعل نظرا للاستعمال والقرينة ما يفسح عن الراد  
 لا الوضع بهذا التعريف ذكر العارفي الى ما في غيره في اوائل الفروعات وعلل القيد

المستوي



بعدم الرضخ بان لم يعد اذا يطلق على اوضح ياد ارضى ان قرينة عليه  
 انما وجهه انما بالضم في الاصل قطع الجبل والاصري ان دفعه الى الاخر  
 بل الجبل في غنقه قبل ان يعطى البعير بهمة كما في الصحاح وفي بحث  
 بحثه ان اذا يد يخرج القرينة المانعة عن ارادته في المجاز دون الكناية القرينة  
 المانعة عن ارادته بالذات فلك القرينة مرجحة في الكناية ايضا فلا يخرج بها  
 عن تعريف المجاز ان اذا يد بها القرينة المانعة عن ارادته مطلقا فهذه القرينة  
 غير مرجحة في شيء منها فلا يخرج ارادتها في تعريف المجاز والام بصحة تعريفه  
 على ذلك من افراده بل يعتبر فيه ان كان ارادة المعنى الحقيقي المرسل  
 به الى الانتقال المراد ككافة ارادته واجبا لا اختيارا ولم يقل: انما بالذات  
 ان الظاهر المعنى كسر الشك وسيلة الانتقال من امر الى اخر ان لم يحصل  
 الانتقال الى غيره ليس كذلك لانه يتقبل من اللفظ على تقدير عدم  
 ارادة الموضوع الى المراد ايضا بالقرينة فعلمه المرسل به الى الانتقال  
 من المراد انما هو القرينة وهو ارادة المعنى الغير الموضوع له لا يخفى ان بين  
 سن البحث اذ في ملحق الخصم الجواب انه ان يقول في الجواب انهم من كلامكم  
 ان الكناية قرينتين والمانعة منهما هي الذات فتقول مراد القوم مما قلتم  
 ان القرينة في الكناية غير مانعة عن ارادة الموضوع بل القرينة الاولى  
 فانها مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له بالذات بل المانعة عن  
 ارادته بالذات انما هي الثانية بخلاف المجاز فانه لا قرينة واحدة مانعة  
 عن ارادة المعنى الموضوع له ولكن من التردد فيهما بقرينة معينة

في قوله لا يخرج  
 في قوله لا يخرج

لا يفهم منه ان لا يكون في الكناية القرينة الصادرة عن الحقيقة كما في المجاز بل  
 لابد فيها من قرينة معينة المراد وهو محل تردد ويحتمل ان يكون مراده  
 ان القرينة الصادرة عن الحقيقة لا يكون المانعة منها فلا يكون قرينة  
 الكناية المانعة المراد وفيه ايضا تردد مطلقا ان لا ذاته ولا الانتقال  
 الى غيره فان لم ينظر يمكن ان ينسب اليه علة لعدم وجوده ووجه  
 القرينة المانعة عن ارادته مطلقا في الكناية لا يصلح للفرق بين المجاز  
 والكناية انما من لفظ يمكن ان ينسب اليه القرينة او اي لعدم وجوده لاني  
 المجاز ايضا وقول يمكن خبرا ومن ايدوه لفظ اسم كل مجاز لا يمنع في القرينة  
الارادة لاني اذا قرأنا المعنى الموضوع له في المجاز اجبرناه مطلقا لا لانه  
 ولا الانتقال الى غيره ان ليس الانتقال في الا القرينة الا ان دلالة المجاز على  
 الموضوع له ضروري فيكون معنى الحقيقي مفهوما من لفظ بين كونه من موضوع  
 اللفظ وبين كونه مراد منه فافترقا ايضا كما في ليس معهما سدا في الخبر  
 بحث لانه عدم تحقق المعنى الموضوع قرينة حاله المجاز كما ان الرمي قرينة متعالية  
 لانه انما يثبت في موضوع القرينة الحالية كمتعالية لا تمنع ان يكون اسبع مقصودا  
 للانتقال الى السجاء ويحكم ان يجاب عنه بان صحتاه في المعركة عند التفرع اذا  
 لم يتحقق معناه الموضوع له لم يخاطب ذلك بكونه مجازا عند التفرع بل بعيد  
 لعدم تعريف المجاز طبعها الا انه خلاف ما عليه المحققون ولذا قيل ان قولنا  
 هوذا يكون مخالف عن ارادة الموضوع في المجاز ان لا يكون المعنى الموضوع له  
 متحققا فيه بحث وهو موجودا او لا فانه يلزم منه صرف اللفظ عن المعنى

ان الرمي

السبع



التبادر وهو غير جائز في القرينة وإنما ثانياً لأنه ينهم من انحصار  
القرينة المانعة عن إعادة الموضوع في الحالة وهي غاية البعد وظلال  
الاجماع وكأنه اشار إلى ذلك بقوله ويحكمه ليس آتياً بالامد محققاً فيه اي أنه  
لو ان آتياً لو كان محققاً لما كانت مع اذ الذوق بالابهة ولذلك لم يقبض اليه بعد  
على انه يمكن من آتياً لما ذكره سابقاً للقرينة المانعة عن إعادة الموضوع كذا في  
الكناية على امرارة معناه الغير الموضوع بقرينة معينة له اذ المانعة لهذا الذي  
الذي هو القرينة معينة له لا الامارة الميتة عليه فافادته الخلق موجوداً له لابد  
اذا يكون له كمالها حتى يمكن الحول على الكناية والايكون مجازاً عندنا انه اذا  
كانت علامة غير المشابهة الشرطية ضل على الجواز المفرد وهو مع خبره خبره  
الفريدة الا انه فلا احتياج الى العايد الى البناء الاول للاتحاد كما في غير الشفا  
المقصود فيه تنبيه على اذ وجوه العلاقة غير ما قبل لابد من قصد ما كما مر فاذا اذا  
تعلق في مادة علاقة الاستعاره والجواز المرسل فالوجه يسير بالاعتد فاذا اطلق  
الشرع على لغة الانسان وقد قصد تشبيهه بمشعر الاول في العطف من الاستعارة  
واذا اراد به من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق الرضا على الانفس على غير  
نظر الى التشبيه الجواز مرسل فاللفظ الواحد بالنظر الى اللفظ الواحد يكون  
بغير استعارة وقد يكون مجازاً ام لا غير للزيادة في الجواز مرسل ولا فائدة ان يقال ان  
كانت علاقة مستترة فاستعارة بتقديم الاستعارة على الجواز المرسل قديماً  
لوجود الذي هو المقصود الا مع وجوده مالا اختار قبل واحد  
في المشابهة بل المرسل بين علاقات هي اربعة وعشرون وقبل لانه مرسل

وسقطت عن المجاهدة والآي وأن لم يكن علاقة غير الشابة بل تكون علاقة إياها  
 فاستعادة الحذف الجواز للفرد في المثل والاستعادة أذ يعطى لم يوجد مجاز يكون  
 علاقة كشابة لا غير المشهور أن اللفظ الأول أن الكلمة بقرينة اللفظ  
 هو الجواز للفرد ولم يجد التقييد بالمحرفة لقد اختار من هذا لطيف وهذا التقييد  
 لا زعم من مذهبه لأن قسم الجواز للفرد عنه إغماها بالاستعادة المحرفة  
 دوة ما سواها فخرج النص بالتقييد شيئا من اختار من مذهبه مع أن  
 ما سياتي من أن الاستعادة الملكية<sup>التي</sup> هي خاص النشأت يمكنه السلف  
 ملكية السكاك يستحجان عند النص كما سياتي وأما تخيلية<sup>في</sup> هذه الحلة المقصودة  
 لأنه قسم المحرفة إلى التخييلية والتخييلية وأما تخيلية السلف فليست  
 بجواز المشبه<sup>في</sup> النص في لفظ المشبه على حذف المضاف المستعمل في  
 لو قدم المستعمل<sup>في</sup> المشبه على المضاف بالتحليل لكاف أحسن تأمل أن كان  
 اللفظ المستعمل الاستعادة والمستعاد<sup>في</sup> إياه فان واختار الاستعداد  
 من هنا على الاستعادة لأنها قد يطلق على المعنى المصدري وهو غير جائز  
 الزيادة هنا فانه بالاستعداد يكون نصافي المقصود يساوق  
 التكرار المساوق<sup>في</sup> يطلق على كل واحد من المساواة والمراهقة ولست  
 في المراد بينهما ذكر لفظا ليشملها اسم<sup>في</sup> لم يذكر علم شخص مع  
 أنه ليس باسم جنسي أيضا لأن المقصود ذكر ما يخص في الاستعادة  
 الأصلية مما ليس باسم الجنس في عرف القالة وللعلم الشخصي لا يجري فيه  
 استعادة فضلا عن الأصلية وفيه تفصيل سياتي ونظايرها  
 شعبة



من الاعلام الجنب والاسماء المعرفة الغير المشتقة جميع المعارف الغير  
المشتقة فلو حمل اسم الجنس على ذلك المعنى لم يكن يفرق الاستعارة الاصلية  
جامعا الا العلم الشخص الجامع الا اذا اشتبه ذلك العلم بغيره فان اشتبه  
استعارة اصلية وعدم حملها الى الاستعارة الاصلية المشتقات  
سواء كانت نكرة او معرفة فلو حمل اسم الجنس على عرف النحاة وهو شوا  
المشتقات النكرة فلا يكون قد عرفها ما عدا ايضا فلا يصح ادانة ايضا بل بان  
الاستعارة الاصلية في جميع المصادر فلو حمل اسم الجنس على هذا المعنى لم يكن  
تفرق الاستعارة الاصلية جامعا وان كان العرب من الاول اذ لا يخلو الا  
فيه هذا لكن قولهم العلم لا يستعار فيه ان هذا القول غير مذكور في بحث  
الاستعارة الاصلية والتبعية بل هو مذكور في ادليل بحث الاستعارات  
والمعنى بهذا القول ليس الاستعارة الاصلية بل هو مذكور في ادليل  
مطلق الاستعارة لا بشرط الجنسية بل في الحقيقة في المشبهة مطلق الاستعارة  
بما هو المشهور بل يمكن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه وجعل  
من اولاده الغير المتعارفة فيكون الجنس هنا في مقابلة الشخص  
فقط وهو لا ينافي حمل اسم الجنس هنا على كل ما يقابل المشتق يدل على ان  
الجنس عندهم ما يقابل الشخص اذ راديه انه يدل على ان الجنس  
هنا ما يقابل الشخص فقط فلا يتم ذلك كقولهم وهو هنا مقابله للشخص  
والمشتق بل هو في ايضا وان راديه انه يدل على ان ما يقابل الشخص  
في الجملة فلا يضرنا كما سنفصل ذلك عن قريب والله اعلم انه عذرنا

جزء هذا الشرط واقيم على مقامه فلو كان لم يكن الجنس عندهم ما يقابل  
الشخص فلو كان لا يستقيم تعليلهم لعدم استعارة العلم بقوله لنا فان  
لاقتضاه الشخصية لا منقوضا بالمشتق بل بالحرف ايضا لانها مضافا للشخصية  
مع انه يكرى الاستعارة فيهما وفيه لان الاستعارة الجارية بينهما  
الاستعارة التبعية والمقصد بالخبر هو الاستعارة الاصلية فلا  
نقض على دليلهم وتحقيق التمام ان الجنس الذي ينافيه المشتق  
والعلم ويقابله خبر الجنس الذي ينافيه العلم ويقابله كناية فالمشتق  
والعلم لا يستعاران استعارة اصلية لانهما ليسا بالجنس كما  
ان العلم لا يستعار اصلا لان ليس بجنس اي كناية فالجنس الذي يقابل  
العلم فقط اعلم من الجنس الذي يقابل العلم والمشتق لا يذهب عليك  
ان الماد بالعلم العلم الشخص لقوله لاقتضاه الشخصية فان علم الجنس  
يستعار استعارة اصلية لعدم منافاته الجنسية لانه على ما قد بيناه على  
فما من شخص يتناول العلم الشخص مع انه لا يستعار فيه ان هذا التقييم  
لفظا متعارفا والعلم لا يستعار فحصل الاستعارة باللفظ المتعارف  
او لا فلا حاجة الى اخرج من زيادة قيد كل فلهذا في المصاحف قد حذف  
من النص قيد كذا وذا فلهذا اسما لا خارج النعت والحق ومن لم  
يتنبه لهذه الحقيقة عكس الامر على انه ذهب بمعنى المحققين الى  
جد بان الاستعارة العلم من غير ادلة بصفة ولا بشرط فلو كان  
المشبه به قال ان فلان هو في حاشية المصطلح واعلم انك اذا

هذا الذي غرضوا منه  
او موارد او مقصود



اذا اعتبرنا تشبيه زيد بعرف في الشكل والهيئة وقصد المبالغة في التشبيه  
 وادعاء انه عيني عرو كحال المستعمل وقلت رابعت عرو فاللفظ انما يستعار  
 لك في علاقة المشابهة انتهى كلامه واعلم ان قولهم العلم لا يستعار كارد  
 يزعم على التعريف المبرهن يريد على تفسير المعاني اسما كليا غير مشتق  
 قد عرفت اننا لا حاجة الى تعدد براهين فتذكر مع انه يستعار الى  
 اصلية فانه في حكم الكل عندهم اي اعمى العلم المشتق ويخرج ح عنه الاعلان  
 الغير المشتق بالاوصاف سواء كانت جامدة او شبيهة فانه لا يخرج  
 الاستعارة فيه على المشهور فكانت حجة بالاجراء ولا يحق  
 ان يكون جدا لان تغير المعاني بالاعم من تغير الشئ فتدرك الكل لاجل التماثل  
 فصار اخيرا فاخل بجماعة فجعل الكل اعم من ان يكون حقيقيا وحكما ولما  
 تغير الشئ فليس فيه الاكمل لتغير العلم لان الكل مذكور فيه وقد سلكنا  
 علائقا حياجا الى ارتكاب هذه الكلمات بناء على عدم تناوذه اللفظ  
 المستعار بالاعلام ومع ذلك التمكن يخرج عنه اي عنه تشبيه المصطلح باسم  
 الجنس وكذا عنه تشبيه التبعيد معا بذكر المشتق كخاتم اسم فاعلم ان الحتم  
 بمعنى الحكم والمراد بنحو ما علم الاعلام المشتقة المشبهة بالاجزاء وفيه  
 نظرا لان الاشتقاق والوصف قد لا لا العلمية كما ينزهها من الشك في  
 قال الله في المولد نقلنا عن النفاذ في السيد سند المراد باسم  
 الجنس علم الحقيقة والحكمي لينا ولخرجنا ثم فان الاستعارة فيه  
 في اصلية ثم قال وفيه نظر لان الحاتم مؤخر بالمشاه في الجود فيكون

انما الاستعارة في العلم لا في العلم  
 في العلم لا في العلم في العلم

في العلم لا في العلم

مولا بصفة وقد استعمل مفهوم الشاه في الجود فهو كاستعارة شئ من  
 مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شئ من التشبيه والتشبيه لا يقتضي  
 تشبيه شيئين بالاحالة فيجب ان يقتضي التشبيه بين المصدرين ويجعل الحاتم وحكم  
 المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعيد دون الاصلية انتهى كلامه الذي  
 يحظر بالبالا في الفرق بين العلم الجامد والعلم المشتق المشتق بالصفة  
 في الاصلية والتبعيد لانها عند الاستعارة تكونان بالصفة المشبهة بها  
 فيجعل احدهما اصلية والاخر تبعيدية تحكم كامل ويدخل في مفهوم التبعيد فيقتض  
 تعريفها ايضا فيقتض بحسب حاتم تعريف الاصلية جمعا وتعريف التبعيد منعوا  
 من العج كعن الاستعارة فيه اصلية مع دخوله في مفهوم التبعيد فانه كما ان  
 متصان اذا الاشتقاق في شئ من الاعلام بين العلمية لانيها وان كانت  
 مشتقة في الاصل خرجت عن الاشتقاق بالعلمية كما ان الوصف ينزول بها  
 فخرجت الاستعارة فيهما من غير تاويل كاذب اليه بعضهم في اصلية و  
 غير اخلة في مفهوم التبعيد والاشتقاق فيها وان كانت منقولة عن  
 المشتقات وان اول الاعلام المشبهة بالصفة بتلك الصفة والاستعارة  
 فيها تبعيدية ودخلت في مفهومها ان اعتبر كون الاشتقاق عابدا بعد التأويل  
 والتبعية اصلية ودخلت في مفهومها ان لم يعتبر ذلك فالاستعارة اصلية الاستعارة  
 هنا يحتمل ان يكون معنى السعار وان يكن بمعنى المصدر والضمير في قول الثاني  
 ليجري ما راجع الى الاستعارة بمعنى المصدر فقط فعلى الاحتمال الاول يتبين  
 في الاستخذام بعد معرفة وجه تبعيدية ما يريد ان المصدرين وجه تبعيدية

انما الاستعارة في العلم لا في العلم  
 في العلم لا في العلم في العلم







Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, located at the bottom right of the page.

بغير الكمال  
 كائنات  
 الاله  
 بعدد  
 الاستقامه  
 في الامور  
 في كونها  
 لخصوا



وعينه لك هذا المسمى معرفة بصحة تلك الامر الذي يجعل الشيء  
 عند نسبة متعلقان معاني الخوف الاخرى بتلك المتعلقات فيسمى الاستعارة  
 في المتعلقات وتبعية ذلك يسمى الاستعارة وهذا على ما ذهب اليه والمحل  
 رأى الشارح فالتبعية في المتعلقات كما في الاستعارة في الخوف فلا يتوقف على  
 الاستعارة في المتعلقين بل هو كذا في الاستعارة في الفعل على  
 نسبة الى ما بعد ذلك اذ الاستعارة لا تجري في النسبة التي هي في نفس الامر  
 فاعلم ان هذا في المعاني سميت اذ خرجت في النسبة كانت ثلثة اقسام فيصح  
 التثنية انما هي احد المصدرين بالافراد التي انما يقيدها على ما يتبعها في  
 تقدير اخر اذ يقع بناء الاستعارة على هذا التثنية فالاستعارة عند ذلك  
 تكون في هذا القسم ايضا تبعية استعارة المصدر بل لا بد ان يكون في  
 ان الاستعارة في الفعل انما يصور تبعية المصدر في الشارح في الا  
 وبما ذهب اليه قدس سره نظرا لخراب حقيقة في كونها من الخرب في الخ  
 والضرب في المستقبل فكيف يتحقق استعارة ايها الاخرى في الخ  
 الاستعارة تبعية في الفعل وفي نظر لا كما لو سئل ان المصدر حقيقة في الخ  
 والحال الاستقبال كما ان الضرب الذي يفرم من ضرب الماضي حقيقة  
 في الضرب الماضي في المستقبل وبالعكس فالضرب الذي يفرم من ضرب  
 المستقبل فلا حقيقة في المستقبل مجاز في الماضي فيصير استعارة لفظ  
 احدهما الآخر كما يتصور التثنية بينهما الا انه احتياج اليها بل يكفي التثنية  
 كما هو في التثنية من كونها في الاخر وتبعية في الاخر وتبعية في

في معنى الخوف

في الغريب القياسية وانما قال يستدعي في الاثر لانه العلامة نسبة فان ذلك  
 الكتاب الفعل قد جرى في الحدث اللفظ النافع وقد جرى في الزمان  
 كنهم وليس وبعث في حسي اذا انشاء بهم اكرم ولم يكن المراد بها الاخبار  
 كنهم الامير لجند فان لفظ هم باق على رأه الماضي والحدث الذي هو  
 التثنية كما نصرت في نسبتها الى الامير لا بجند الامير هو الجند لا هو  
 نفسه بل هو سبب لخرم جند جند العوق بتقوية نسبة سبب الامير  
 لخرم بقا على هذه له واستعمل لخرم الذي وضع النسبة الى هذه  
 للنسبة اليه وفيه من قبيل الاستعارة المجازي في اللفظ كالجواز في  
 اصحاب الجند فان نادى بحري لم يتحقق في الحدث والتبعية وان  
 استعمل في زمانه لان الغاء في يوم القيمة فينبغي لهم بعد ان اهمر انه  
 استعمل البشارة في الاثبات في الاخيرين باق على حقيقة امر بان قال  
 من هذا كلامك كما يصح نسبة لخرم الى الامير براسطة انه سبب  
 لا نسبة لخرم الى الجند براسطة انه فاعل له توفيق في فارق بين  
 ان يقال انه لا شك في ان نسبة الفعل الى الزمان نوع من مطلق نسبة الفعل  
 ويجري فيها الاستعارة بناء على رأى العلامة الآلة ان يبين جوازه  
 الاستعارة في الاجزاء الثلثة لخرم الفعل في ثلثة امتدة متعارفة  
 بالذان زيادة التوضيح ولم يلتفت لخرم امر بالثاني واصله انه  
 كان الا ان لا يجعل وجب الامور بل تميد لخرم من الغرض الى ما بعده  
 وهو الامن خفاء القول والقرارة هو في السيد السعد الاستعارة المجازي

توضيح في معنى الاستعارة  
 في قوله تعالى  
 انما هو في التثنية من كونها في الاخر وتبعية في الاخر وتبعية في



في النسبة الدخلة في مقروم الفعل وقوله العلامة ان الاستعارة جارية في ما كان في الذات  
 والزمان لا لا ذكره من ان مطلق النسبة لا يشترط بغيره بل يجعل وجه شبهه اما  
 الاول وهو ان الحق قول الشيعي موضح للنسبة الى الفاعل حقيقة لا وجه الى العمل  
 العلامة لا يشترط الذي يقول هو اول المسئلة وقوله في ان طول في بيان حقيقة الاول  
 ان النسبة جزء من الفعل فلا يستعار الفعل عنها بخلاف المصدر فان لا يستعار الفعل  
 عن معناه بل يستعار معنى المصدر نفس المصدر ثم يشتق الفعل منه ولا يمكن مثله  
 في النسبة واما الثاني اي بطلان دليل قدس سره فلان نسبة الفعل انواعا حاصلة  
 انا لان من متعلق نسب الافعال لا يكون مطلق النسبة بل متعلقا بالانواع والاولى الطلاق  
 كالنسبة الى الفاعل مثلا فان لها وجهان مخصوصا جهة يمكن ان تشبه بها نسبة الفعل  
 الى الالة مثلا وتشتل من شدة ما يستعار لها الفاعل فيقال قلني البيت الوسط  
 وكذا في باقي الانواع قد لا يدرك على الدعوى ونسبة الى المفعول  
 هذه النسبة يجوز ان تكون مشبهة بالنسبة الى الفاعل في عيشته رضية وان يكون  
 مشبها بالنسبة الى الفاعل كما في قول سبل معلم او النسبة الى الزمان او غير ذلك  
 فهذه ونسبة الى المكان او غير ذلك من الزمان والوسيلة التي لا تقع الا مشبهة  
 متاملة وكل نوع منها اي من هذه الانواع يقع ان يشبه بها اي يقع مشبها بها لا  
 للاشياء باعتبارها اي بلا حفظ تلك اللوازم بان تجعل تلك اللوازم وجه الشبه  
 وهو اي النسبة الانشائية مشبهة بصفات تفصل لان شبيه الاختيار يشبه في تلك  
 الصفات بالمطابقة واللا مطابقة فتفصل تلك النسبة لان يشبه النسبة الانشائية  
 بها باعتبار احدى الاستعاره رحمة الله فان شبيه النسبة الانشائية في ارجح النسبة

في النسبة الدخلة في مقروم الفعل وقوله العلامة ان الاستعارة جارية في ما كان في الذات  
 والزمان لا لا ذكره من ان مطلق النسبة لا يشترط بغيره بل يجعل وجه شبهه اما  
 الاول وهو ان الحق قول الشيعي موضح للنسبة الى الفاعل حقيقة لا وجه الى العمل  
 العلامة لا يشترط الذي يقول هو اول المسئلة وقوله في ان طول في بيان حقيقة الاول  
 ان النسبة جزء من الفعل فلا يستعار الفعل عنها بخلاف المصدر فان لا يستعار الفعل  
 عن معناه بل يستعار معنى المصدر نفس المصدر ثم يشتق الفعل منه ولا يمكن مثله  
 في النسبة واما الثاني اي بطلان دليل قدس سره فلان نسبة الفعل انواعا حاصلة  
 انا لان من متعلق نسب الافعال لا يكون مطلق النسبة بل متعلقا بالانواع والاولى الطلاق

بالنسبة الخفية في وجهه في المطابقة والحصول فتعبر عما يرد من الله لاظهار الحرف في وقوعه  
 للنسبة الاستقبالية الخفية في هذا النسبة الاستقبالية الخفية في هذا النسبة  
 الانشائية في قولنا فيكون في الوجوب والضرورة السبع للنسبة الخفية لا يتجا  
 بين قولنا فيكون ما يعبر عنه عند تقدير معاني الحروف والضمير في بلد  
 الى ما وقع عنده الحرف من المعاني المطلقة وهذه المعاني المطلقة  
 ليست معاني الحروف والالات كما كانت حروفا بل اسما لان الاكيدة والحروفية  
 انما هي باعتبار المعنى بل انما هي متعلقات معاني الحروف ومجموعها  
 كون الحروف مجازات لا حقايق لها اذ لم تشمل في وضعت لها في  
 المفردات الكلية بل لا يصح استعارتها فيها اولا وذلك مستبعد جدا  
 والى ذلك مهم ايضا ان يكون الحروف اسما بالنظر الى الوضع وحروفها بالنظر الى الالة  
 استعمالا تاملا وجعل تلك المطلقات تغييرا للجزئيات الى الالة  
 الجزئية احرقت الى الجزئيات بتعقل هذه الالات عند الوضع اي وضع  
 الفاظ الجزئيات ويلزم تبعية الاستعارة في التسميات الاستعارية في  
 الحروف ايضا بناء على ما ذهب اليه المتأخرين من الاستعارة التبعية في  
 الحروف تابعة للاستعارة في المتعلق والافالته ذهب في الرسالة القام  
 رية الى ان يكون للاستعارة في الحروف التشبيه فقط بين المتعلقات  
 فانه يحل من التشبيه بين المتعلقات المشابهة بين معاني الحروف  
 وهذه المشابهة الدائمة كافية لبناء الاستعارة عليها فلا حاجة  
 الى اعتبار الاستعارة في المتعلق استعملت على صفة الحصول مع

المفردات الكلية بل لا يصح استعارتها فيها اولا وذلك مستبعد جدا  
 والى ذلك مهم ايضا ان يكون الحروف اسما بالنظر الى الوضع وحروفها بالنظر الى الالة  
 استعمالا تاملا وجعل تلك المطلقات تغييرا للجزئيات الى الالة  
 الجزئية احرقت الى الجزئيات بتعقل هذه الالات عند الوضع اي وضع



مسند الى قرآن بن ولى اللفظ والجملة كذا في شرح المفتاح للشيخ السدي  
 مرسل من ذلك باعتبار ان الدلالة لازمة للمنطق كما جرت الاستعادة  
 باعتبار انها منبهة بالنطق ايضا فالمعنى فيكون الدلالة لازمة للمنطق  
 من غير ان لا يوجب الدلالة بالنطق بالمعنى الا ان يكون ذلك المنطق <sup>فقط</sup>  
 عن درجة الاعتبار او غير الدلالة لازمة ولو عطفية يريد ان يتبين على ذلك  
 المحارير يدان في وجوب الامام بالغتهم بالنظر الى ما في شرح التلخيص لان  
 مثال الفتح تقديم بحث لم يبق في خصائص بين المصدرين فيكون الجان  
 سل فيهما اصيلان في التعليق فيجيبا وفي بحث لا تقبضه الى غير ذلك ان لم يكن  
 ان يكون يتبين العلاقة بين المصدرين للثبوت على كفاية وجود العلاقة باعتبار  
 بعض اجزاء معنى التعليق ولا يحتاج الى وجود هاتين كل جزء وجزء  
 وقيل لا يجوز مثل هذا الاعتبار في الاستعارة وجعل كنهها اصيلية وفي  
 نظر تقدم المفعول الى على الفاعل لانه من وضع المظهر موضع المفعول  
 لمكان الالهي في وضع موضع الغير الوضوح الاول بمعنى الالهيان  
 والموقع الاول بمعنى القائم والذاتي لهذا التأويل فيكون هو التكرار  
 والمعنى في المظهر في مقام يستفهم المفعول لا وجه لتوهم التكرار  
 في قوله فموضع الغير فان المراد بالوضع والموقع فيه معناه المعنى  
 اي تحق المظهر مكان المفعول عينلا متقدما ولا مؤخر وقول لمكان  
 لا التكرار لوجود خوض الالهي المرجع فيه على تقدير الالهيان  
 بالظهور في تدبير ذكر الاستعارة مطلقا وذكر الاستعارة اصيلية

والتي

هذا هو الوجه في قوله فموضع الغير فان المراد بالوضع والموقع فيه معناه المعنى اي تحق المظهر مكان المفعول عينلا متقدما ولا مؤخر وقول لمكان لا التكرار لوجود خوض الالهي المرجع فيه على تقدير الالهيان بالظهور في تدبير ذكر الاستعارة مطلقا وذكر الاستعارة اصيلية

والتي الجارية في المشتقات والكرواقا احتمال رجوع الى كل منها  
 قايمة في يد الراي في وضع المظهر موضع المفعول فقال لا يكون لعدم  
 الاتصال واتصال الضمير واجب عند عدم تعدل الاتصال واذا انقل ضمير  
 المفعول بالفاعل والفاعل غير متصل كما في ما في وجب تقديم المفعول  
 على الفاعل وتقدم هذا المفعول الموضع موضع الضمير على الفاعل كما في ما  
 استخرج الشرح كما ان يكون واجبا للمبتدأ من كلام الشيخ لا وقد وضع  
 بالمعنى فلفظ عليه ووضعه بانكته جليمة قد وقفتا لآخر اجها ومجمل  
 ان يكون مستحاضا وهو اقرب الى المصواب والاول في حق المعنى لا يرد فيها  
 الى المكنية اه وانما انكبت هذا السامح اعتبار الاصلين وفي التبعية  
 والمكنية واعراضا عن القرينيين ولما كان المقصود سميا وبذلك  
 الابهام كما لا يرد فيها الى المكنية لانه لا يكرار التبعية الا ترى ان  
 القوم قالوا واختار السكاكي رد التبعية اليها وفيه فيما يقدح في  
 قال المصنف العقد الثاني واختار السكاكي لورد التبعية اليها لا على  
 البطلان اء بطلان التبعية وحقيقة المكنية واعلم المنابر  
 ويجاز بهذه الرسالة ان لا يذكروا ان السكاكي التبعية منها بل يرض  
 عنه في هذا العقد الثاني المعقود لتتبع المكنية وعلى تقدير ذكره  
 هنا فالممكن ان يستوفى في لا يحتاج الى المراتب على ما يذكرو  
 والرائد كذا لا حاجة الى الحاشية اليه كتبها الش هالان  
 المصنف يصرح بضمومها الا ان الشاعرها هنا لوضع الاعتراض

وكتفي بذكره في العقد



عن الوجه الذي اختص به عن قلنا ونسب ليرجع الملكية على التبعية وذلك  
الوجه هو عدم كون الملكية تابعة للاستعارة اخرى ولكل الاشياء هي هذه  
فيه بحث لا فاما دلالة الاستعارة التبعية فكيف يتبين ان اعتبارها والتحليل  
عنده الاستعارة بينه على التثنية والاستعارة الفعلية التبعية فيا ذكره  
لا يكون متفنيا عن اعتبار التبعية الا في هذا الاية فلا فاما دلالة الاستعارة  
لا محالة سواء جعلت وجدا اختياريا او كذا الى الملكية لما ذكرناه او ما ذكره  
نفسه من تقليل الاقسام والتعريب الى الضبط كما ذكرناه في التفسير  
او عقلا في اهدنا القول ما المستقيم اعاد الدين الحق وهو ملك الاسلام  
وهذا امر متحقق عقلا لا حاشا متحققه تبعية صوابه متحققا متفينا  
ومتحققا لها في قول الله هير على القلب على صلبه واقصر باطله وعمرى  
اندراسي الصبر وروايات اورد الاطلاع على الاحتمال في هذا البيت  
نليرجع الى التلخيص ونرجع فان الاطلاع استعملت في امر في صورة  
بقية تحيلت واعلم ان قورية الاستعارة التخييلية عند السكاكي الاستعارة  
الملكية كما ان قورية الملكية التخييلية واحالة الى ملكياتي عطف على  
قول ان رة مجازا مفعول مطلق لاشياء الاطلافاى اثباتا  
مجازيا على المجاز العقلي لا على التحصيل القوية للملكية لا احتياج  
لتحصيل القوية الى ذلك بل بدلا ليعتق القوية ويرد لق قولنا ان  
من الاقوال ان مجازا لا يجمع الا وجه الاقدم للملازم بالاستعارة  
ما سوى القوية بل الا وضع الاخير للملازم ما سوى القوية

هذا هو الوجه الذي اختص به عن قلنا ونسب ليرجع الملكية على التبعية وذلك الوجه هو عدم كون الملكية تابعة للاستعارة اخرى ولكل الاشياء هي هذه فيه بحث لا فاما دلالة الاستعارة التبعية فكيف يتبين ان اعتبارها والتحليل عنده الاستعارة بينه على التثنية والاستعارة الفعلية التبعية فيا ذكره لا يكون متفنيا عن اعتبار التبعية الا في هذا الاية فلا فاما دلالة الاستعارة لا محالة سواء جعلت وجدا اختياريا او كذا الى الملكية لما ذكرناه او ما ذكره نفسه من تقليل الاقسام والتعريب الى الضبط كما ذكرناه في التفسير او عقلا في اهدنا القول ما المستقيم اعاد الدين الحق وهو ملك الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حاشا متحققه تبعية صوابه متحققا متفينا ومتحققا لها في قول الله هير على القلب على صلبه واقصر باطله وعمرى اندراسي الصبر وروايات اورد الاطلاع على الاحتمال في هذا البيت نليرجع الى التلخيص ونرجع فان الاطلاع استعملت في امر في صورة بقية تحيلت واعلم ان قورية الاستعارة التخييلية عند السكاكي الاستعارة الملكية كما ان قورية الملكية التخييلية واحالة الى ملكياتي عطف على قول ان رة مجازا مفعول مطلق لاشياء الاطلافاى اثباتا مجازيا على المجاز العقلي لا على التحصيل القوية للملكية لا احتياج لتحصيل القوية الى ذلك بل بدلا ليعتق القوية ويرد لق قولنا ان من الاقوال ان مجازا لا يجمع الا وجه الاقدم للملازم بالاستعارة ما سوى القوية بل الا وضع الاخير للملازم ما سوى القوية

القوية بل الا وضع الاخير للملازم ما سوى القوية من غير تقييده  
بالاستعارة ليجزى ايضا قورية ملكية السلف فانما من ملازمة الاستعارة  
منه مع انه لا حاجة اليه لانه سبيل المصان اعتبارا للشيخ والمجرب  
انما يكون بعد تمام الاستعارة والا فالقوية يلازم المشتعارة للصحة  
ان يقال والا فالقوية من الملازمات من غير تقييد بالاستعارة لانه  
وان تمت في المصرفة وملكة السكاكي لا يتم في ملكية السلف لان قورية ملكية  
السلف مما يلازم المشتعارة بخلاف ما قلنا فانه يتم القراين كلما قلنا  
احسن شارح حيث قال الملازم من الاقوال ان ملازم حيث اطلق  
الملازم ولم يقيده بالاستعارة ولا بالاستعارة فلا يوجد استعارة  
مطلق بل يكون المصرفة وملكة السكاكي مجردة ابدا بجماعة للمخرج  
او غير جماعته لم ولا ملكية السلف فابدا يكون مرشحة اما جماعته  
للمجوعة او غير جماعته لم وفي قوله فلا يوجد استعارة مطلقه نظر  
اذ القوية قد يكون حاله وح يوجد مطلقه اذ لا ملازم فضلا  
عن ملازم المستعارة قائما لا يبالا اصله لانه لا حاجة الى تخصيص الملازم  
بما سوى القوية لعدم دخوله في ملازم المشتعارة ولا في ملازم  
المستعارة لان الاستعارة باعتبار القوية لا تنفون بما يلازم  
الاستعارة لانه المشبه بعدل بعينه مستعارة فلم يوجد المستعارة  
لكن كيف يعرف الاستعارة باعتبار القوية وبسببها بما يلازم المستعارة  
له بل يعرف بما يصير مستعارة بالقران القوية ما في قوله بما يلازم



وغير بصير راجع الى المشبه المنزلة نظم الكلام وقوله باقتراح القرينة من  
تيل وضع المظاهرة المفهومة العائدة الى الموصول والاضافة فيه من  
اضافة المفعول الى الموصوف والتعريف بغيره لا الاستفاد باعتبار  
القرينة بشيئ بصير المشبه مستعاد الى بسبب وهو القرينة المقرنة  
بالاستفاد لانه هذا القول ان يقول كما اذا القرينة ليست مما لا يتم  
لا يلزم بها بصير المشبه مستعاد لانه لا ليست القرينة مما يقرن بها الا  
سماوية بل هي بصير الاستفاد والاستفاد فلا يصح قوله في السؤال  
تقرن الاستفاد بما يصير مستعاد الا ان القرينة تثبت على ذلك الجواب  
جواب قال: جواب الاستفاد فتعريفه بالقرينة اه فالاول اذ يقال بدفعه  
لقرينة بما يصير اه لان تحقق الاستفاد والمستعاد موقوف على القرينة  
فلا حاجة الى تخصيص الملامح الموقوف على تحقق الاستفاد والمفعول  
ومنه ما لم يقرن القرينة لا فمما فيه اذ في الملامح فلا بد من التعريف اي  
تقديم الملامح بما سوى القرينة المعينة للمراد ولما قل ان يقول الاستفاد تحقق  
بالقرينة المابقة كما اعترف به الشافعي وكما في تعريف الجار فيكون لا يتكف  
بالقرينة المعينة لكونها تكون الاستفاد المقرنة به مجردة فكل ما يحجر  
التعريف بما سوى القرينة المعينة فتلك هي الاولى بتعريفه بالوصف بالقرينة  
لئلا يتصور هو اه وبمعنى الاستفاد وكأنه انما قال الاولى وهو انما  
لان الاتيان بالمثل للاستفاد قرينة حاله ليجاز ولان انما تثبت  
في المثال يستثنى من انما المحقق انما هو انما استعد له لئلا يكون ايضا

تفسير

تعيينه بالوصف بخلافه انما لا يتصور اه ان الترتيب المحرر عن الترتيب شرط  
بالاستفاد القرينة والترتيب مع القرينة من قبيل الجمع بين الترتيب والتجريد  
ولم يتم الاستفاد على وزن علم ليس مقصود الله بلبس هذا المعنى بل لانه ما علم  
وزن المعنى لانه المناسب للمقام والموافق للبيت الا في تلك فاسم الى المثال  
لان وان سلم خروج عن كونه بهذا المعنى فلا يزال في محل في علمه ان  
المشبه به بل مشترك بينهما فيكون يمكن فرضها الا ان يقال ان القوم يخص  
بالمشبه به ليجري ما في بعض مبالغة الاستفاد صوابه في الترتيب بدل  
الاستفاد لانه شرط في ذلك قول المصنف في ابعده في وجهه بل في الترتيب  
لاشتماله على حقيقة المبالغة في الترتيب لان يحل في قوله في الاستفاد  
على معنى السببية اي عن بعض مبالغة في التشبيه حاصلة بسبب الاستفاد  
شأنه السلولح فيه انه قرينة فان الملامح الذي يفي الاستفاد بمجردة  
انما يكون بعد القرينة فمعه الاستفاد مطلقة لا مجردة الا ان يقال انه  
بني الامر على القرينة الحالية فان التمثيل للاستفاد قرينة حاله ليجري  
ليدفع في المصراع الثاني مبالغة جعله ذا اليد فكما انما سطره لا يكون  
لاسد لا لبدء وحصل البعد فيه بقرينة تقديم الطرف والمبالغة في  
الضعف فان المبالغة في امر تعلم راجعة الى التقى ولا تجعل التقى داخل  
على المبالغة وتظهر قوله مع وطا انما بظلامه ليعيد قال في الاطول والمعنى والتعريف  
وتجريد ان قرينة اوقع في الدفاعة كثرها واما قرينة كثرها كثرها  
فقد ورد في التكملة هو ترتيبه وانسب بالاسد ولا يعيد ان يكون



كذلك انتهى بالتقسيم اعتبارا بهذا اقرب من على الاجتهاد والترشيح ابلغ من  
 الاطلاقات والجزء من جميعها لا يستلزم على التحقيق المباعدة الشبهة ذلك  
 لان الاستعادة مباعدة في الشيء فترشيحها وترشيحها بما لا يلزم المستأجر  
 من تحقيقا وتقوية لذلك المباعدة الى السبب فان الترشيح بسبب البلاء  
 او الجلاء والا فلا يبلغ من البلاء انه هو الكلام المحرر بالإضافة الى الترشيح  
 والاقبالاغة تسمى صفة التكميل ومن المباعدة هو المستعمل بناء على  
 ان في كل فعل التفضيل ان يكون الفعل والابطل المحرر المستعمل  
 لان اسم التفضيل قد يحكي للمفعول في الوجود والشروط واخره وكذا في التكميل  
 النادرة الا لا يرد عليه ان بناء اسم التفضيل من الميز في هذا على التلا  
 غير جائز وقد اشرنا الى وجهه وهو قوله في عامه التي يد لها من بعض مباعدة  
 في الاستعادة لتساويها باعتبارها في الشيء فتقاربان عندنا في  
 اللام في القيمة والكيفية فالحكم بان جميع التبريد والترشيح في قرينة الاطلاق  
 ليس بصحيح واللام هو جد استعادة مطلقة قدما الكلام على هذه  
 الشرطية فزيادة التبريد والترشيح يكون لما بعد هذه ذكر زيادة الترشيح  
 وحد في التبريد وليس كذلك مطلقا اي بالاتفاق والمستعاد منه في الكلية  
 المستبعد عن مذهب السكاكي فترقية المكنية من ملازمات المستعاد فيمكن  
 التخيلية عنه على تقدير عدم الاشتراط بتجريد الاثر شيئا فالقضاء  
 ان يقال فلا تقديري فترقية المصحة ولا فترقية كنية السكاكي تجريد  
 ولا فترقية كنية السكاكي شيئا الا ان يقال ان لم يلتفت

الى مذهب

الى مذهب السكاكي الاتري انه سيورده في العقد الثاني ثم يكتفى كذلك على  
 المذهب المختار وهو مذهب السلف ومنهم من جاز الكشاف  
 واما الخطيب فلم يكن المكنية والتخيد من الجواز عنده فلم يوجب جدوا  
 من ولا مستعاد له عنه فلم يوجد الترشيح عنده بمعنى ذكر ملازم  
 المستعاد من نعم ترشيح المكنية عنده ذكر ملازم المشبه به الترشيح  
 يجوز ان يكون باقيا له في كونه ان الترشيح ذكر ملازم المستعار  
 مذكور هنا جعل عبادة عن اللفظ الدال على الملازم بناء على انه  
 مستتر كنيهما او حقيقة في احد هما سببا في الاخر للتغير  
 عن الشيء وهو المستعار بل بلفظ الاستعادة اى بلفظ هو  
 المستعار بلا مضافة ببيانية ومنه لا استعادة في التحقيق المباعدة  
 في الشيء مع روية اى مع تابع المشبه به وخاصة ويجوز ان يكون مستعلا  
 اه فيه نفق وان مكاب اعتبارا لا يحتاج اليها كما قرع على ان يكون  
 بقعة الترشيح مع انه لما نزل ان يقول جواز بناء الترشيح على حقيقة متلزم  
 عنه وجوز قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة فكيف يجوز ان يكون  
 الترشيح مع غيره اى في الملازم المستعار له تامل بعلام المستعار الحقيقة  
 دوة الى هي ولا يخفى ان هذه لا يختص فتوما ويجوز ان يكون مجزا فيما يلزم  
 المستعار له لان اولها الملازم المذكور في ملازم المستعار وان يحتمل  
 مثل ذلك في التجريد وفيه بحث قوي فاما قوله في الحاشية اى حين الغير  
 عن ملازم احدهما بلفظ ملازم الاخر مجتمع التجريد والترشيح اما التجريد بالنظر

توجه



الى وجه الجاهل واما الترتيب بالنظر الى لفظ الذي هو من فاعل الملازم المستفاد  
 منه فانه الترتيب واما في الترتيب فالامر بالمعكس بل الوجه بناء على ان  
 كون الترتيب مجازا مرسل عن الملازم المذكور وعن القدر المشترك  
استعمل الجمل للمعنى بقرينة اضافة الجمل اليه او مجازا مرسل عن ثلث الى  
وجه بملاحظة الاطلاق والتقييد بانه اطلاق لا اعتصام الذي هو التسليل  
الجمل في المطلق التمسك والوثوق الذي هو مشترك بين الملازمين ثلثا  
من ذلك المطلق التمسك الذي هو الوثوق بالعهدة فيكون مجازا مرسل عما  
يلزم المشبه بقرينتين ولعل انما احتاج الى الترتيب لاجل برزخ الجاهل لانه  
بين الملازمين انما هو المشبه وهو ما نشأ من الجاهل مرسل من الوثوق بالعهدة  
لاننا نذكر ان الجاهل مشهور بالعهدة فيكون ثلثا بالعهدة بقرينة  
الا اعتصام على حقيقة او حمل على الجاهل المشتهل في مطلق الوثوق بملاحظة  
الاطلاق كما اثر في القول او في الوثوق في المطلق الذي هو قدر  
مشترك بين المشب والمشب به فيكون مجازا مرسل بقرينة بملاحظة الاطلاق  
في القدر المشترك وراجع الوجه والجواب عن النقل بحمل اللام على  
صفة التي يدب يد بيد لا بدوي الى اعتبار شيى وعدم اعتباره في  
حالة الواحدة ومع اي حيث كونه الاعتصام غير باق على معناه  
فما لم حتى نعلم على حقيقة الحال وعلى انه قد نزع من ذلك جواز كون  
الترتيب الجاهل للملك وذلك لانه الترتيب اذا كان مجازا مرسل والحال  
ان الاستفادة ترتب الترتيب فتد حصل الترتيب للجاهل للملك ولا ينفج

ان الترتيب المعروف بذكر الملازم المشبه ببعده فاعله انما يبعث ببقاء الترتيب  
 على حقيقة لانه اذا كان مجازا على ملازم المستفاد فهو بالترتيب المشبه  
 وكان احدهما اخذ المقصود بهذا الشمول عن التفتاذا في المستفاد لذلك  
 عن كلام الكشاف بين المقصود هذه الغزيرة على ذلك الشمول فاذكر  
 بدله فليمن كلام صاحب الكشاف ويجوز ان يكون بيان الكشاف صحيح  
 الكشاف في كونه ما نشأ عن ارادة الموضوع لخرجه عن الكناية مركبة  
على مجموع واعتصم الجمل للمعنى لا على الجمل فتد والمراد بالمركب الذي  
يكون تحته باختيار الاستفادة في بعض اجزائه نحو جاء في اسد  
يرى على الاحمال التي وهي كونه الترتيب باقيا على حقيقة وكونه غير  
باق عليها ليس في حقيقة الفاعل كما سنده الفاعل بل صار كالالفاعل  
والملك فتد وكذا يصدق على مجموع قولنا وجه الداء الجبهة  
التي تحمل فيها الوجه والمراد بالمركب الذي يكون تحته باختيار  
الجاهل المرسل في بعض مخرقة فلا تكرار في المثالين او تقول ان المثالين  
لان الاول منهما مركب تمام والثاني مركب انما قص ولا يشمل ما يحتمل  
في احد القاطن فيدمع الترتيب بحمله فلا يكون ما لنا ولنا كل ان يرفع  
بملاحظة قيد الحقيقة في الترتيب وهو المركب المطلوب في غير ما وضع  
لداى من حيث هو مركب وشرطه في قوله الجاهل المركب في قوله  
الجاهل المقدر وهو مع الشرطه في قوله الغزيرة السليمة ولا  
حاجة الى العايد كما في ضمير الشان وقيل ضمير خبر المبتدأ



قوله كالمفرد والشرطية خبر بعد خبر وما بينهما اعتراض بالواو لبيان  
قرين المجاز المركب ان يسمى اسم آخر ولم يجاز المسائل بل يكاد يكون هم ان  
يسمى متشوا انما غاية البعد هو انه لا يسمى باسم فيه نظر تأمل فالاول ان يقال  
ان كانت علاقة غير المشايير فلا يسمى بهم اصلا بل مما فات القوم اي  
هذا القسم من المجاز المركب ما فات على القوم ولم يتعرفوا فكيف يولد  
بل التوقي من انتفاء التسمية الى انتفاء المسح واعترض عليهم الشرح  
هذا الاعتراض مرتبط بفعله مما فات القوم فان يفهم من ان القوم حصر  
للمجاز المركب في التمثيلية بانه المجازات الدورية كتيمة لا تختص بالتمثيلية  
كالاجزاء المستوية الانشائية وبالعكس واللاخبار المستوية  
في لوازمها بدخولها في جواب اعتراض المحقق التفتت زاني  
على القوم ولما قل ان يقول من الجواب مناقضا لما مرنا من ان الحاصل ان  
المجاز المركب يختص بالتمثيلية والخبر المستعمل في الانشاء وبالعكس  
والخبر المستعمل في لوازم فائدة الخير ويمكن ان يجاب عنه بان ينع  
الكلام هناك على ما افتاده المذهب للفتت زاني وما هنا فقد  
بين الكلام على ما بدا من السوف حصر القوم للمجاز المركب في الاستعلاء  
التمثيلية فان النجوى فيها اي في المركبات التي غير التمثيلية وانها  
وعاوض لها فلم يلتفت الى ذلك النجوى الساذي الى المركب والى  
دفع له سبب التجوز في اجزاء او كلفوا اي ضوا عن بياض  
اي التجوز الساذي الى المركب بيان اه اي سبب انهم يسمون التجوز

الذاتي

الذاتي في مفردة وهذه المركب الجزئية عطفا على اسم ان في قوله فان  
التجوز فيها تبعية لك التجوز الذي وقع في الجزئية الصورية الحاصل  
ان التجوز فيها بعد التمثيلية من المركبات بالعرض والتجوز بالامانة  
انما هي في اجزائها الداخلة في المجاز المفرد فلا بعد اللفظ مجازا  
للتجوزة جزئية ولا لان كان مثل جائئ السديم مجازا مركبا ولم يقل به  
احد في شيء من الاقسام اي القسمين المجاز المفرد والمركب  
بناء على جوار اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فاما ان يتجوز في  
الكلمة الماخوذة في تقييد المجاز المفرد بان يجعل اعم من ان يكون  
حقيقة او حكما او اما ان يترك بيانها بالمقاسية على المجاز المفرد  
فان الرتبة التركيبية المستعملة في غير ما وضعت للعلاقة وقوية  
مجازا كالكلية ما ذكرت من المركبات التي تسمى التجوز ليس بها  
التجوزة اجزائها كلها او بعضها مادية او صورية كما في السد  
واعظم الجمل الله ووجه الاو الخبر المستعمل في الانشاء وبالعكس  
ولا يجوز في شيء من اجزائه ولو كان في اجزائه تجوز فليس تجوز  
المجموع من جهة تجوز الاجزاء فهو كقولك مقدم رجلا وقدم  
اخرى مع انه ليس استعارة تمثيلية فليس جوابا حاكما لمادة  
الشبهة لعله اي لعل مثل حفظت التورية صاحب ان امثال  
حفظت حفظت التورية لم يستعمل في لوازم معانيها مع قسمة ثمانية  
عن ارادة الموضوع بل افيد اللازم على سبيل الكناية التورية

بشيء



وفي بحث لا فظلام القوم انما مستعمل في اللادوم على سبيل المجاز وفي  
 الكناية لوجود القية المانعة عن ارادة الموضوع لو علم مخاطب  
 بالحكم كن من عرف الكلام اي من جابونا حبة واذا قيل في حرف  
 فلان يكون معناه في التعريض يقال نقلت اليه من عرض بالهمزة  
 اي من جانب وناحية فلا يصير اللفظ مجازا ولا يكون باقيا على  
 فتعين الكناية بعد ذلك جعله من قبل المسلم من سلم المسلم  
 من الهمزة كناية وقد مر انما ينفذ كرم من كرمها حقيقة اي كلها  
 او مجازا كلا او بعضا فالقسم المختلف داخل في القسم الاخير بدليل  
 قولوا لثاني لاجداث هيئة ما في من حول خلوص الحق فيها  
 اي عن فقرة الحق في القلوب فان شبه احداث الله في فقسهم هيئة  
 قد فهم على استجاب الكفر والمعاصي والاستعاج الايمان والطاعة  
 بسبب اعراضهم عن النظر الصحيح بالتي هي على الامانة انهما ما في  
 فان هذه الهيئة ما في قوة الحق في قلوبهم كما ان الحق على الاواني  
 ما في من المنفعة فيها ثم استعير الحق لتلك الهيئة ثم اشتق منه ختم  
 فيكون استعارة بنية وهم مجاز في المفرد بناء على نسبة حال قلوبهم  
 بحال قلوب ختم الله عليهم اي طغوا بعد عتة الانتفاع بالايان محققة  
 او مقدرة اي سوا كانت القلوب محققة كقلوب اليهايم التي خلفها  
 الله تعالى عن التفتن او مقدرة ثم استعير الجمل الدالة على المشي  
 به للشيء كما في قولهم اني اراهم قد رجوا ونزعوا اخرى فكذلك ليس

يناز من الخطاب تقديم وتاخير للرجل فكذلك ليس ههنا من الله  
 منع عن قبول الحق غاية الامانة الختم هو ما يمان كذا في حلية الكفا  
 للمحقق الفتازلة وانه تلك الكناية لشيء حال قلوبهم بحال قلوب محققة  
 او مقدرة ختم الله عليهم بان تقدم محققة او مقدرة على قوله ختم الله  
 عليها هو احسن مما في هذه الكناية لاشتماله الاول لها وهذا الا  
 من قبل الاشتغال المعقوف على الوقوف عليه وحسن التمثيل بها حق  
 العبادة وحسن النسب الى التمثيل وحسن التمثيل لا افضل النشاي  
 شرفه فظن البليغ كذا اي كالمعجم بعقد ان ذلك في العوام والمخاض  
 وبه الاستعارة المبنية على تشبيه المركب بالركب منشاد زبارة  
 البلاغة تشبيل البلاغة في النفس بالميدان استعارة مكنية واشبات  
 الزمان لها تشبيها وذكر المناد ترشح المكنية او التمثيل والحكم على كل  
 الاستعارة بانها منشاد زبارة البلاغة هي اذ هي انما من انما انما  
 على ان تشبيل المركب بالركب المبلغ عليه تلك الاستعارة ايضا من انما  
 ان يحل الاستعارة اه مفعول به قوله يرتفع اي لا يرتفع بان يجعل اه  
 ان امكن اي حمل الاستعارة في المركب على المركب الاستعارة المفعلة  
 ويجل عليه اي على المركب اي على الاستعارة في المركب ما امكن لا الى  
 كلام اعذ الراجح من فضل من هذه الرسالة شررها فان الراجح  
 فضلها يجوز ان يكون المكنية ايضا مركبة والذي بدوهم وزعم  
 الخندار هل يسمى المكنية المركبة استعارة لشيء او لا في تردده على



تقديم عدم التسمية بحمل النعم المجاز المركبة في الاستعارة  
التمثيلية ولا مانع من ذلك عقلا من قبيل عطف العلة على  
المعمول آمن حق عليه كلمة العذاب اذ كانت تنفذ منه النار  
اصل الكلام آمن حق عليه كلمة العذاب فانت تنفذه جلة شرطية  
دخل عليها همزة الاستفهام الانكار والفاء والخاء الجزاء  
ثم دخلت الفاء التامة اولها للعطف على محذوف دل عليه  
السلام فتدبره انت مالذ امرهم في حق عليه العذاب فانت تنفذه  
كررت الهمزة في الجزاء للتأكيد الانكار ووضع معنى النادم موضع  
الغير لدلالة الدلالة على ان من حكم عليه بالعذاب فهو كالواقع  
فيه لا امتناع الحلق فيه وان اجتمع النبي عليه السلام في دعائهم  
الى الايمان سمعوا وانتفاذهم من النار تدل على عدم فهم  
الآمن حق عليه كلمة العذاب من استحقاقهم العذاب وهم في الدنيا  
منزلة دخولهم النار في الآخرة على طريق الاستعانة بالكسبة  
في المركب حتى ترتب عليه تنزيل بذل النبي عليه السلام جوده في  
دعائهم الى الايمان منزلة انتفاذهم من النار الذي من  
ملايمات دخولهم النار فصار قريشة على الاول وقريشة  
الاستعانة بالكسبة هنا استعانة لتحقيق كما في نقض العباد  
على ما هو من ذهب صاحب الكفا وما ما يندب اليه من ان  
يوجد ان النادم مجاز عن الكفر المنظم اليها والانتفاذ قد شبح

لهذا

لهذا المجاز او مجاز عن الدعاء الى الايمان والصلابة فهو تارة  
الدرجة بالنسبة الى ما ذكرنا هذا ما ذكره التفتازاني في حلية  
الكبر في هذا المقام حتى عادت اي صارت اي يلك الشيء اي وجه الشيء  
بماذا يندب بينهما ظاهرا والمعنى كثيرا ما يكون وجه الشيء كوجه يني  
الطرفين فالكن لا يلتفت اليه اذ لا فصل الشيء المفرد بالمخدولة  
للاستعانة بالنية عليه كما تشبه بل التفت اي تشبه المركب بالركبة في  
الهيئة المنتزعة اذ الفصل والاستعانة بالنية عليه وكونه كالمركب  
المذكور وهو انبت الربيع البطل كذا اي استعانة تمثيلية  
بالمعنى المذكورة بحث لان الظاهر من المبنى والعقل دون الفهم  
فقطلا عما يكون مجاز العذاب مركبا وان سلم انه مجاز لغو فلا يلام  
ان مجاز مركب لا يجوز ان يكون معناه كما ذهبت اليه العلامة فتمنع  
الملت والذين في فهمهم الا يميز الخطا في التلبس الى كونها منزلة  
بسة الفعل ومولاه لم يكن بجوار في اللفظ بل يعني راغا هو في الاسناد لكن  
السلام لا يندب لهم ليريدوا ما هو المشهور من المجاز العقل بدليل ما من  
من انه لم يقل به احد وان لم يكن بعيدا عن العبارة فالمقدم مثل فقهاء  
الشوق الثاني ولنا ان يقول شافعي المعصية على اختار هذا الشق  
بدليل قولهم وقصد به تشبيه التلبس الذي التماسه بالتلبس ويعد  
فمعجز الشق عنه فمثل ما لو قصد تشبيه التلبس الذي لا يخفى ان  
حمل تشبيه التلبس الغير النافذ على التلبس النافذ على هذا المعنى في غاية



البعد كون القول المذكور مستقلا في التلبس الغير الفاعل  
 على ما ذهب إليه بذلك القول في مجيها من الاستعانة المركبة  
 التمثيلية وجاء بزيادة كونها من الجواب ان جوابه للمركبة المذكورة  
 وهو انبت الربيع المتعلق بغيره المشهور وما هو المشهور بان  
 باب الاسناد المجاز وفيه لا يلزم ان يكون غير ما هو المشهور الا  
 استعانة التمثيلية بغيره المشهور بغيره المشهور بغيره المشهور فقط دون  
 الحدث والزمان ويكفيهما اذا مراد كما ذهب اليه عطف الملة  
 والدين في غيرهم الامر الجند صرح به بذلك في رسالة الفوائد  
 واي ضرورة تدبرنا الى الحمل على الاستعانة التمثيلية مع بعد هاتين  
 العبارة وعدم معقوليتها في محال ان الربيع لان المفعول القبول  
 انما هو المجاز القليل كما هو المشهور واللفظ المفرد الذي في النسبة  
 كما هو غير المشهور ولا محصل له لان المتردد لا يتقدم اجلا الى  
 تقدمه ويبرز اخرى الى خلقه فوجرد العلامة التفتت اذا في  
 في شرح المفاتيح بان المتردد بالرجل المخطوطة والعلية مقدم  
 خطرة قدما وقرض خطرة اخرى خلفه واورد  
 عليه ان تاخير المخطوطة الى موضع ابتداء من المخطوطة الاولى  
 لا الى خلق المتردد وفيه ان المتردد بالخلق الخلق الذي حصل له  
 بالنسبة الى موقع المخطوطة الاولى لا الخلق الذي كان له قبل  
 المخطوطة الاولى وبعد يرد عليه ان المشهور في المتردد تقديم

الرجل وتأخيرها وتباعده السبب السند في التلطف فقال لا بد  
 بالرجل الاخرى الرجل التي تقدمها جعلها رجلا اخرى لانها  
 من حيث انها اخبرت معايرة لها من حيث انها قدمت  
 لكن الظاهر ان كونه النسبة من ان اخرى صفة تارة بهذا تحقيق المثال  
 لا كما صفت العلامة التفتت الا والسيد السند فان تحقيق النسبة  
 هو فعل او في واجب من تحقيقها وقد خلا عن البيان اليه  
 اي الى ان الاستعانة المركبة التمثيلية تبعية والى ان التبوع اي شيء  
ولا يحدث في مدرج بعد الصدور يحتمل ان يكون العلية ولا يحدث في شيء  
 من الصدور وح كان المبكّر في الصدور الشئ التكبر ويحتمل ان  
 يكون العلية ولا يحدث في الصدور بعد الرجوع الى كتب القوم فان لوا اختلف  
 في صدورها من القوم لوجود كتبهم فان الصدور على وجه نرسا  
 بمعنى الرجوع والحمل على ان معناه ولا يحدث في صدورها صدورها على  
 ان يكون اللام عرضا عن المضاف اليه بعد كلمات القوم فيه اما الا  
 صادرة في كلمة القوم للاستدراك فليكون متعددا معنى وان كان  
 مفردا الخطا ولا يعبد ان يقال ان اتفقت كناية عن الحدث  
 ويغريب من السق جبالا اول النارج وما ينبغي ان يعلم ان الكلمة هنا  
 بمعنى الكلام ككلمة الشهادة حتى تجاوزت الى الصلوات من التقدم  
 الى الاما لا يضر وحدة الكلمة في ما عينتها المجازية فان  
 وجوب التقدم انما في فاعل الاتفاق الحقيقي دون المجازي



سوى الشبه فان قلت قد نفرد في بحث الشبه ان ذكر الشبه به جواب  
 البتة قلت ذلك انما هو في التشبيه المصطلح وقد نفرد ان المراد به  
 غير الاستعارة بالكنية والشرط المذكور اى القدر المذكور  
 من الشرط انما يعنى الشرط لان تعلم ودل عليه اه من ثمة الشرط  
 ولقد عجزت عن جواب من قال اه فيه ان خرج بسببنا المراد بالشبه قاله  
 فخرج بقوله ودل عليه اه فانه دل على التشبيه في ذلك القدر بالسؤال  
 لا يجرى صفة المشبه به لا يشتمل اى الشرط المذكور ما مع عطف عليه  
 اذا اردنا بالتشخيص ابطال العهد واما اذا اردنا به المنع الحقيق  
 وهو تفريق طاقات الجمل بعضها عن بعضها فالشبه لا  
 ان يتكلم ويحمل ما يخصه المشبه به على معنى اعم من ان يتكلم خاصة  
 لفظا ومعنى او لفظا فقط وقد مر هذا التكليف فتذكروا  
 شمول الشرط المذكور فليس الدلالة بتذكر ما يخصه المشبه  
 على التشبيه بل على دعوى نفرد الاتحاد فيه انه لا يخرج عن الدلالة  
 على التشبيه كونه وهو قريبة الاستعارة وقد اشار الى هذا  
 الجواب علم بقوله فالاول حيث لم يفعل فالصواب وكذا  
 قوله لا على التشبيه بهذا السند المذكور انما هو حاصل النفي  
 انه لا يستقيم قوله المص انشئت كلمة القوم على ان اذا اشبهنا  
 بالآخرى الى قوله كما في الاستعارة بالكنية بل يكون  
 هناك استعارة بالكنية على مناهى الخطيب فقط بحيث  
 بحيث

منه الشبه بالاول

لا يقصد اى الاتحاد بالدعوى بل المقصد بالدعوى انما هو تقود  
 الاتحاد ويجعل الاتحاد مسلم الثبوت ويعبر عنه اى عن المشبه  
 باسم المشبه بناء على انهم الاتحاد بالكنية ام المشبه اسما للمشبه به حتى  
 كلمة صارت الميزة والسج اسمين مترادفين قالوا في ان يقال  
 يكاد ويرد عليه ما يرد على الاول قالوا في ان يقال انشئت  
 كلمة القوم على ان في عن اطلاق الميزة نسبت بغلة استعارة يا  
 لكنية كما هو احد معاني الاضطرار لم يقل احد الا اضطرار  
 بهيئة التشبيه اما لان المراد بالجمع ما فرقت الواحدة واما لانه  
 الا اضطرار بمعنى فانه وهو التورية ولم يتعرض له لانها ولا ثبات  
 لا رغبة منها سببها لعدم اختلال قول السلف لعدم ملازمة  
 لا اتفاق بل الملازمة انما هو الاختلاف المقابل له حتى يتعين قوله  
 واما يتعرض لها في ثمة فوايدو الا تلقى ان يقول لم يتعرض لها  
 في ثمة فوايدو في اقل منها ولا في اكثر عليها والاى وان لم يقل يجوز  
 متحد فاعلم فلا محالة لاننا لم نجد التذليل بهذه اللفظة في اللغة  
 اى لم نجد استعمال التذليل بالباء في اللفظة على تفريق معنى  
 المجعل بل جاء في الصحاح والنفوس التذليل طرد الذليل  
 يقال روى ومذيل المعظم طرد الذليل ام لا صوابه اولى لان  
 امر المتعمد لا تسهل مع يل بريد به من تقدم الكاكي من  
 علماء البيان بدليل ان جعل من ذهب على بلا لمذاهبهم



لا منهم ابا والتعليم فثبت ان العلم لا يثبت بالاباء في المنع واستعمل المشبه  
في المشبه فيكون استعاره مصرحة واصافه الى التعليم من قبل اضافته للميل الى التبيين  
والمنع لانهم اياه المتعلمين بسبب التعليم ان المستاد الاول ان الاستعاره بالكناية  
لانها الاسلم المنطق عليه لا المستعار اذا الاستعداد عند الخطيب في الاستعداد  
بالكناية من غير تقييد اي لذلك اللفظ المستعار وذلك لانهم قرينة على تقديره  
من عرض الكلام جوابا لسؤال مندرج في سائل وقال كقول لا يكون  
مندرج في نظم وذلك لانهم قرينة واللفظ على تقديره في فاجار فان ذلكم اللام  
قرينة على فصوله لكن من عرض الكلام لان حاق الكلام حتى يكمل مقدر  
في نظم من اجل جعل التسمية تفسير لقوله ومكذاه ولكن ان لا تجاوز اللفظ  
في التسمية الاصطلاح في وجوب التسمية يعني ان يكون الكناية بغير المعنى  
فقط كما في وجوب التسمية ولا حاجة فيها الى كونها بغير الاصطلاح ومجمل  
ان يكون المعنى ولكن ان لا تجاوز المعنى الاصطلاح اصلا وتكون في الاستعداد  
بالمعنى اللغوي كما التسمية الكناية بالمعنى اللغوي ولا حاجة في شيء منها الى الحمل  
على المعنى الاصطلاح فاضمهم الى الامر بانهم يذهبون الى الاحتمال الثاني  
فان فيه قد لا كلام في لفظ المشبه المستعمل في المشبه في الاستعاره  
الخيالية عندهم ليست كذلك بل هو مجاز على لا لغوي فان قلنا مراد  
الاستعاره الى هي صورة المجاز اللغوي يكون على مذهبه من قريب  
الاضبط قلنا على مذهبه الخطيب يكون ايضا كذلك فلا اختصاص له  
القرينة يذهب السلف الان يقال انه لم يعتقد مذهبه الخطيب لاحتما لا اي

ولو كان الذهاب الى غيره محتملا الا ان يحكم ان الحكم بالظواهر ان  
لم يذهب الى غير هذا القول بنور بشارته اي ارشاده واطهر  
لان هذا الوصف اشهر من يعلم او وصف اخر له ان تحت المحمود  
وفي العريج يستفاداه والحاصل ان ترك التقييد يكاد ان يكون  
اولا اذ فيه الاشارة الى كثير جهات الاختيار وتامل وكثير من  
كلام السكاكي بميل تحريم لوجه ادخال المعنى لفظا في قوله بنحو  
كلام السكاكي اه الى ان مذهبه هذا اي مذهبه السلف ان  
عبارة اظهر اي مذهب اليه التفتاذا في من ان مذهبه  
هذا هو مذهب السلف بادعاء انه عين حال من المشبه به  
اي ملتبس بادعاء ان المشبه عين المشبه به والمعنى انه لفظ  
المشبه المستعمل في المشبه به الادعاء ولو قال في المشبه به الادعاء كما في  
اخف واوضح غير ذلك ولو بالمعنى اللغوي كما بالظواهر اما مصرحة  
ولا كناية هت لك لا بالمعنى اللغوي ولا بالا مطلقا وانما قال  
غير ذلك ولم يقل لا وجه لتسميتها استعاره بالكناية او مكينة  
لا يمكن تصحيح تسميتها كناية او مكينة بانه اذا سئل لفظ المشبه  
في المشبه به الا وعباء فكان في الاستعاره كناية اي خفاء بالمعنى  
الى المصاحبة بالمراد ان سلم حتى يوروجه كونها استعاره  
فيه ايماء الى كونها استعاره كما سبق عن قريب ولما ان  
تب المعاد استباح في رد التبعية الى المكينة تنويع القوم من الى



وجدنا الشيخ يقول بجعل قريته أي بجعل قريته التي تبعته عند الغمر وعن  
دفعنا بها در التأنيث قال في الساكن أن يقول إنما أدبت بالت  
الموت الموصوف بالإحد مع المسح ولاستد أنه يكون مستول في غير  
منه الظن وأنه ليكون عظما على الظن المنته الظاهر أنه بالتنصب لأنه لو  
لا يعلم أن الاستعارة في الفعل لا يكون الابتعية عند الساكن قطعا مع أن  
المراو به ذلك لأن بالتزم عليه ما يذهب إلى لم يرفع إلى الآن بأنهم لو  
الاعتبار بالتبعية أي بجعل قريته التبعية استعارة بالكنية ويجعل التبعية  
قريته الكنية وأنشأ عن اعتبار أفهم أن الغمر لا يستغنى لأن اعتبار  
التبعية يرد إلى الكنية لأن التبعية التي قريته حالية لا يكون وهذا اللا  
ولا يظهر كلام أي كلام الساكن بأنه الساكن يرد ها مع قريته إلى الاستعارة  
أه ليكن حقيقة أي جديدة باسم الاستعارة في الغاية لأنه في يكون بجاء  
الغويا لا يجاز في الاشياء فكأن مواظفة لياء الاستعارة فكأن بجاء  
انويا بجاء ما إذا كان بجاء في الاشياء فكأن ما كان مع بالحكم  
الاستعارة لكن لا في الغاية فكأن الساكن أن يبدل عن الغاية  
أي بجعل الاستعارة التجلية للمعنى الوجوهية إلى قول السنن في التجلية  
لمصلحة الرد المذكور لأن التبع في أي الرد الكتين الذم وكون الحقيقة  
بالحكم الاستعارة في الغاية وهو تقليد الاقسام والتقريب إلى القبض وفي الذم  
أنه لا يستغنى عن اعتبار التبعية بالعودة إلى التجلية أو التجلية للقوم لأن  
انفتاح ما لا يخفى أن الناس هذا ابتداء كلام واشارة إلى الرد

٣١  
 اردو قد ذكر الشيخ في غير موضع أن يذكر الحق بشأنه أي عند الساكن فإن نفس  
الروائية على تحقيق مع التجلية عنده كما أن بني الرد على تحقيق مع الكنية  
عنده أيض والمعنى أن بني الرد على تحقيق التجلية عنده فقط والاصل أن بني الرد  
على تحقيق مع الناس بأن يكون بني الرد على تحقيق مع الكنية أصل التجلية  
فهم بأن الغويا قريته بالحقيقة أن حدث الرد عقب ذكر الاصل ولرعاية تلا الاصل  
أركب الشيخ وقال واقتار الساكن بالتبعية إلى الكنية مع الودودة إلى الغويا  
قريته التبعية والتبعية مردودة إلى قريته بالتجلية المفرد في الغويا هذا تعريف بالعلم  
بالإبعد أن يقال أن تعريف بالبين أذا ليصد على شيء من الود لأن التعارف  
من أخبار التجربة أن يكون الكان كلها مفردة فالمصوب أن يقال بوجه حسية بشأنه  
أنه التجربة المفرد في الغويا وكان سوى الشبه وذلك على بأن الذم  
الشبه بشأنه وكان الشبه بشأنه لأن الوجه بشأنه استعارة يمكن  
أن يقال بوجه بشأنه استعارة بشأنه الاستعارة في ادعاء دخول المشبه في  
جنس المشبه بأن استعمل الذم لأن التجربة بأن الذم لأن المشبه بشأنه  
والمحقة لأن الدلالة بأن استعمل الذم لأن التجربة بأن الذم لأن المشبه بشأنه  
باعتبار أنه استعارة وذلك الحال في فكر بشأنه بشأنه لأن المشبه بشأنه  
أشبه بشأنه الذم لأن المشبه بشأنه الاستعارة بشأنه الذم لأن المشبه بشأنه  
في الاستعارة بشأنه الذم لأن المشبه بشأنه الاستعارة بشأنه الذم لأن المشبه بشأنه  
من المشبه بشأنه الذم لأن المشبه بشأنه الاستعارة بشأنه الذم لأن المشبه بشأنه  
وتأنيده بأن يكون بشأنه الذم لأن المشبه بشأنه الاستعارة بشأنه الذم لأن المشبه بشأنه



ان يقال وهو يلزم لا المقام المزدوج المنظور الا ان يقال عدل عن النظر الى الظاهر  
ليشوا او التمكن في ذهن السامع للعدول عما حققه الفوق ليقل العدول  
عنه مع ان السياق يقتضيه اشارة الى ان عدولنا الى الدليل العقلي  
والنقل والقوم عبارة عن السلف والسكاكي لا يجوز ان يكون ذلك لما تحقق  
فانما نحن الى الله الذي ليس له اعطاه اي انا خلفا للفعل الاول لانه لا يتكلم  
غرض معتكبا من هذه من قولهم لا لهم لا مانع لا اعطيت وبوكتانية  
عن كون مطابقا لوا اذا الخطا في علمه انما تعمان فوقع التشبيه المطلوب  
يعني ان الاستعارة تلك الكناية كانها مبنية على التشبيه المطلوب فكنا جعل التشبيه  
مبالغة اه تغضيل على وجه التعليل لكونها من فوقع التشبيه المطلوب حيث  
شبه عزة المصباح وهو مضوء بوجه اللياقة مع ان وجه اللياقة مشتبه  
بغير ذلك استعارة اسم الشبه الذي هو المشبه في التشبيه المطلوب بشيء  
الذي هو مشتبه في التشبيه المطلوب فيكون غاية المبالغة في الشيء كيف الا  
قد عدل عن الطريق المعروف في الاستعارة حيث استعمل اسم الشبه المشبه  
ابناء الى ان الشبه الحق من المشبه حتى استحق ان استعار اسم الشبه المطلوب  
بالنية السبع حقيقة لا ادعاء ويجعل الكلام اي حين اريد بالشبه السبع  
الحقيقي كناية حتى لا يكون الكلام كاذبا بهذه الثانية مرتبة مكبلة للاستعارة  
عن تحقق الموت اي في الاستقبال وذلك لما مقارن من مصور بالبالغة عائيا او  
ليس لجواز كناية عن تحقق موت في الماضي او في الحال الا يرى انه اغني قال لهم ظفار  
النية نثبت بغلان عند شدته مرضه واعلم ان قينة هذه الاستعارة لظنية

٣٦  
لظنية وهي الظفار المضافة الى النية وقينة الكناية حالة لها وهي علم وجود  
السبع عند غلان حين التكلم بهذا الكلام فيكون هذه الكناية من جملة  
الكناية التي خلت عن تحقق العن وقد اختار الشبه فيما من امثال تلك  
الكنايات بجائزة الكنايات لوجود القينة السابقة من ارادة الفعل للموت  
كناية عن موت اي عن ان يسمون ويخرج عن مرضه الذي هو فيم على ما  
تحقيقه ولا يجوز في مضافة الظفار الى النية اي لا يجاز فيها بالفوق ولا  
عقليا والاولى ان يقال ولا يجوز في الظفار ولا في مضافة الى النية ان  
ليكون الاول اشارة الى نفي السكاكي مذهب السكاكي والثاني ايما  
الى نفي مذهب السلف ولا اشكال في جعل النية استعارة فان لفظ  
النية في استعمل في السبع لحقيق فيكون استعارة اصطلاحية لا في السبع  
الادعاء حتى يدل بالاشكال الذي ورد على السكاكي ووجه كون تسميتها  
استعارة بالكناية في غاية الوضوح لان الكناية م يكون محمولة على الفعل  
الاصطلاحي دون الفعل كما في مذهب الثالثة في صورة الاستعارة بالا  
بالكناية اي في موادها وامثلة لها مع ان الاولى في الصورة ولعل شار  
بالخام الى مضمون هذه الفريدة يجري في المذهب الثالثة والاشبات  
بالصورة في الاستعارة المصرحة المشاهدة لا يكون مذكورا باللفظ الشبه  
والالكنايات مدرجة ومدرجة عن كونها بمكنية باللفظ للموضوع اي يجوز  
ذكره بغير لفظ بشط ان لا يكون لفظ الشبه لجواز ان يشبه شيئا بامرين  
لجواز ان يشبه شيئا عنه باللفظ مجاز مرسل بامرين ثبت له بعض خواصه







يكون القربة تخيلية والنقض بطلان على سبيل الصحيح فالصاحب للكشاف اشارة  
الى ماخذ هذا القربة من حيث تسميتها العمل بالكلية من الزان الاستعارة الكلية  
عند لفظ المشبهة المتحول في القسم الموزون اليه باثبات خاصته الشبه ويحكي  
ان يكون القربة التخييل باثبات النقض للحق للعلم وهو تفريق طاقات الخيال  
بعضها عن بعض فيكون مجاز في الاثبات ايضا كما يجوز ان يكون القربة استعارة  
خيالية باثبات النقض للجازي للعلم فيجعلها القربة استعارة للنقض الى  
هذا الاحتمال وهو جعل القربة التخييل ما يمكن ان يكون جعل القربة الاستعارة  
ال حقيقية الى غير وهو التخييل وهو ما لا يشعار كلامه بانه ما يمكن ذلك  
اي جعل قربة التخييل استعارة حقيقية لا يلتفت الى جعل قربة التخييل شاملا  
ذكره في القربة الرابعة فالاولى تقديم الرابعة على الثالثة الا ان يقال ان المصنف  
مختاره بعد ذكر المذهب الثالث في التخييل ولا يخفى ان ايجاد التخييل على ما يسمي  
الشبه بما وضع للعلم الشبه قربة صغرى فليس يعجبها صاحب الكشاف فلا يثبت  
ان توكلا كلامه باحد التاويلات الثلاثة التي اشار اليها شارح ان النقض المتحول  
فمعناه الحقيقة شاع استعمال النقض المتحول في مقام الفادة لا انه مستعمل في  
بطاير حق يكون استعارة حقيقة وهذه الفادة ايضا يكون بطريق الكناية او بالظن  
ابطال العمل اه وهذه الاظهار ايضا يكون بطريق الكناية مطلقا في جميع الموايد  
التخييلية كما ذهب اليه السلف والطبيب فيجوز ان التخييل القربة الثالثة انما هي  
ثالثة لانها اضعف المذهب الفتنه جواز السكالي كونه اركان الامراك لفظا عن احد  
المضائق الى الضمير بيان من افعال القلوب ما يراى من البصار ويقف على مقول واحد

واحد ما مصدرية وكثيرا ما جعل المصدر جنب اقوالهم اشارة حقوق النظم  
وقت حقوق بيانهم اي بيان القوم وتفسيرهم للتخييلية على مذهب السكالي  
وهو تنازع في الفعلين او مفعول به للفعل الثاني فقط واما قوله ان السكالي  
جعل الاستعارة التخييلية انه مفعول ثان للفعل الاول على تقدير التنازع وقام  
مقام مفعول على تقدير ان يكون بيانهم مفعولا للفعل الثاني فقط وللغرض على تقدير  
التنازع في المفعول الاول وراى بيان الحق التخييلية على مذهب السكالي جعلها  
رؤيتا بيانهم للتخييلية على مذهب واما على تقدير عدم التنازع في كون المعنى  
رؤيتا ان السكالي جعل الاستعارة مدة رؤيتا بيانهم ولا يجوز ان يكون رؤيتا  
من افعال القلوب اذ يافوخ التقييد بالمصدر الجاني الذي ان قولنا رأيت زيدا  
كرهنا ما رأيت كرهنا لعلنا لم نفقه ونقيد به فائدة بخلاف ما رأيت زيدا راى كرهنا  
او رأيت زيدا كرهنا ما رأيت فانه مفيد واعلم ان فائدة التقييد بالمصدر الجاني التميز  
عن نوع الوقوع في الكذب ولم نقتطع على رأينا الاول من غير اي من جانب غير  
النسب على نسبة الجوز الذي هو مقابل الوجوب والامتناع البهائي الى السكالي  
دور الصحيح اي ترجيح احد الطرفين على الاخر والتعيين اي تعيين ذلك المباح  
وهو استعمال لفظ الانه المشبهة في الامر وهي اقوال الجوز ههنا في مقابلة الامتناع  
فقط فتنازل الوجوب كما في قول ابن الحاجب في الكافية ويجوز صرفه للضرورة  
او لتناسب انا مع مذهب تلك العبارة الموجهة بخلاف المقصود تزييفا  
لمذهب وانه مما ينبغي ان لا يجوز فضلا عن ان يرجح او نقول الجوز ههنا في  
مقابلة الايجاب والامتناع بدليل ان العلامة التفتل في نظر عن السكالي ان







له في الشبه متعلق بالتوهم كبقا خالب اه اى صفة مفعول مطلق في وفي قوله  
 باقي كاشفات الخالب اه اوصفة مفعول مطلق في وفي قوله كاشفات في قوله  
 كاشفات وفيه على لفظ الصلة الى ما هو له صلة الى مفتوح اليه في كل  
 تقدير الى ما هو له والسلام عليكم ان اردت كل منها الى ما هو له والافا بليد  
 لا يفيد التطوير لو تليت على التورية والاشجار كان اي لفظ راد في الشبه  
 مستعمل ان كان لا يتبع على طريق التجميع فيانه لا يكفي ذكر الاستعارة بل لابد  
 مع ذلك من وجه القرينة الى لغة غريبة الحقيقة كما في اذ اعبر صاحب الكشاف  
 مع ذكر الشروع اذا عرفت ما ذكر في الفريدة الاربع فالاحتمالات التي ذهب  
 اليه علماء البيان في قرينة الكنية عدة اى عند المنصف الا عند غيره فانما عند  
 غيره ثلثة احدها كون الجميع اوقاد الخيالية حقيقة وهو مذهب السلف  
 والخطيب وثانيها الانقسام الى الاستعارة المرحية والحقيقية وهو مذهب  
 صاحب الكشاف وثالثها كون الجميع استعارة تخيلية وهو مذهب المنصف  
 مذهب السكاكي ورابعها الانقسام الى الحقيقية وهو مختار للمنصف  
 والفرق بينه وبين صاحب الكشاف انه ينقل عن صاحب الكشاف سمية  
 بالاستعارة التخيلية فيما اذا كان راد في الشبه باقي على حقيقة خلافه  
 فانه سماء استعارة تخيلية كما في قوله في الشارح في مذهب صاحب  
 الكشاف في ينقسم قرينة الكنية الى الاستعارة المرحية والحقيقية وفي مختار  
 المنصف الحقيقية والتخيلية وانما ترتيب الاقسام الاحتمال اعلم ان اصل  
 الاحتمالات على المذهب الاربعه وان مذهب السلف ومذهب

والتخيلية

مذهب السكاكي لا يحفلان التعدد في اقسام الاحتمال باحتمال المحار والركل  
 لا يتصور الا في مذهب صاحب الكشاف ومختار المنصف لما ثبت في غيرهم من احتمال  
 المحار في السلف في قرينة الكنية الى ان جعل كل الاستقلال في زيادة تاكيد الاقسام  
 على استخراج تلك الاقسام بدقة النظر الى الله الذي علم الانسان ما لم يعلم على كل  
 حال سوى الحكم والاضلال كما يسمى صفة مفعول مطلق في وفي قوله بعد وحي  
 اللوح بعد يدل عليه قوله بعد ويحكم ان يكون بعد عن يسبحي بقرينة ما قبله بالتغير  
 الاسلوب للمتضمن ما زاد على قرينة المرحية من بيان ملابسات الشبه في شئ المرحية  
 كذلك كايك بقوله بعد ما زاد على القرينة الكنية من اللامعات الظان المراد بملابسات  
 المشبه بقرينة ما سبق في كلتا اول واول شئ الكنية على مذهب السكاكي في شئ المرحية  
 اى بقوله لها هنادون المرحية ليظهر مقابلة مع قول الاق وهو قوله وجوز جعله في  
 التخيلية لغرض من شئها في المرحية والكنية يدل على قوله في ما بعد ولا يخفى ان  
 الاشتراك بين المرحية والكنية لا يخص الترتيب بل يشتمل التجدد ايضا وهو ما يلازم  
 المستعار منه خرج منه كنية الخطيب فلم يكن جامعا وخر قرينة التخيلية لم تكن مانعا  
 الا ان يقال ويعتبر ان الاستعارة ان يكون بعد قوله بالخرج به القرينة لا تقتصر على  
 بل لا يبعد الاستعارة او يكون الترتيب موزنا لغرض من شئها وبين  
 التشبيه وهو ملازم اه ايضا كما كانا مشتبه كاشفات ما وبين التشبيه لان اشتراك  
 عدة للغرض الثالث الذي شئ وهو تفصيل ذلك الغرض المشترك بينهما وبين التشبيه  
 ونحو ذلك مما لا يمكن ان يسبق اليها المنصف وهو ملازم الموضوع في التشبيه  
 ويقارن بالتشبيه لا معنى لقوله ما زاد على القرينة المرحية بل يوقع الخطيب في اللفظ

البحار







لأنه لا التباس بين القرينة والقرينة في المصنف كما اشترط إليه انما عدم الالتباس بقوله في السابق ولا يخفى انه لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصنف لانه

يتمثل في ذكر من قرينة المخصص والمظهر ما يخصه

اي يتبين به السامع على المراد واسرارة شيه

او تجريد فالاعتبار بالادلة لا بالقرينة

المخصص عند الشارح ولا

يخفى انه المألوف ان يجعل

اي جميع الملا في قرينة ذلك

قال صاحب التخصيص

القرينة في ذكره واداة

وذكره متعدي

والحمد لله على الا

تمام والصلاة

على النبي وآله

تم  
١٠٠

سورة الحديد

ولا تمنع كتابا مستعبر فاء النحل للوشاء عار

اما شمع حد بشا باراه جزاء النحل عند امره عار

جواب سعد بن

الابا مستعبر الكتب عني فاء عارة المكتوب عار

فعمارة من الله كتابا قبل ابصر عشوقا بعار

بسم الله

الحمد لله







الحمد لله الذي جعل لساننا بغيرنا  
 ومبانيه وجعل الحروف أصولا كتيبة وظروفها  
 والصلوة على النبي من صدر الفضل والكرام  
 لحسن الافعال ومحارم انتم المصطفى الفاضل  
 انواع السعادة والهدى المضي في انوارها اصناف  
 الحكم والنبي محمد المودع في التوبة والابحار  
 وعلى المظالم التي ومبطل راي الاما طليل ما ظهر  
 اليه في العلم وما اشتهر في العلم **وبعد** فلما شاع  
 في الامصار وظهور في النصارى التفكر في الامانة  
 في الامانة

الحمد لله الذي جعل لساننا بغيرنا  
 ومبانيه وجعل الحروف أصولا كتيبة وظروفها  
 والصلوة على النبي من صدر الفضل والكرام  
 لحسن الافعال ومحارم انتم المصطفى الفاضل  
 انواع السعادة والهدى المضي في انوارها اصناف  
 الحكم والنبي محمد المودع في التوبة والابحار  
 وعلى المظالم التي ومبطل راي الاما طليل ما ظهر  
 اليه في العلم وما اشتهر في العلم **وبعد** فلما شاع  
 في الامصار وظهور في النصارى التفكر في الامانة  
 في الامانة

الحمد لله الذي جعل لساننا بغيرنا  
 ومبانيه وجعل الحروف أصولا كتيبة وظروفها  
 والصلوة على النبي من صدر الفضل والكرام  
 لحسن الافعال ومحارم انتم المصطفى الفاضل  
 انواع السعادة والهدى المضي في انوارها اصناف  
 الحكم والنبي محمد المودع في التوبة والابحار  
 وعلى المظالم التي ومبطل راي الاما طليل ما ظهر  
 اليه في العلم وما اشتهر في العلم **وبعد** فلما شاع  
 في الامصار وظهور في النصارى التفكر في الامانة  
 في الامانة

الحمد لله الذي جعل لساننا بغيرنا  
 ومبانيه وجعل الحروف أصولا كتيبة وظروفها  
 والصلوة على النبي من صدر الفضل والكرام  
 لحسن الافعال ومحارم انتم المصطفى الفاضل  
 انواع السعادة والهدى المضي في انوارها اصناف  
 الحكم والنبي محمد المودع في التوبة والابحار  
 وعلى المظالم التي ومبطل راي الاما طليل ما ظهر  
 اليه في العلم وما اشتهر في العلم **وبعد** فلما شاع  
 في الامصار وظهور في النصارى التفكر في الامانة  
 في الامانة







وقالوا ان هذا هو  
الاصحح في اللغة  
والاخرى من غير ان  
يكون من قولهم

فان كان مطلقا  
على قولهم ان هذا هو  
الاصحح في اللغة  
والاخرى من غير ان  
يكون من قولهم

فان كان مطلقا  
على قولهم ان هذا هو  
الاصحح في اللغة  
والاخرى من غير ان  
يكون من قولهم

فان كان مطلقا  
على قولهم ان هذا هو  
الاصحح في اللغة  
والاخرى من غير ان  
يكون من قولهم

فان كان مطلقا  
على قولهم ان هذا هو  
الاصحح في اللغة  
والاخرى من غير ان  
يكون من قولهم

فان كان مطلقا  
على قولهم ان هذا هو  
الاصحح في اللغة  
والاخرى من غير ان  
يكون من قولهم

وقالوا ان هذا هو  
الاصحح في اللغة  
والاخرى من غير ان  
يكون من قولهم

فان كان مطلقا  
على قولهم ان هذا هو  
الاصحح في اللغة  
والاخرى من غير ان  
يكون من قولهم

فان كان مطلقا  
على قولهم ان هذا هو  
الاصحح في اللغة  
والاخرى من غير ان  
يكون من قولهم

فان كان مطلقا  
على قولهم ان هذا هو  
الاصحح في اللغة  
والاخرى من غير ان  
يكون من قولهم

فان كان مطلقا  
على قولهم ان هذا هو  
الاصحح في اللغة  
والاخرى من غير ان  
يكون من قولهم



من الغم أو لا لكن معقوف عرف الغم ثانيا ما هو صادر  
من الغم فهو معقوف على الخرج وها واحد أو أكثر  
مهما لا مستعملا في اللفظة أنه بل كونه في اللفظة  
الخاصة من شأنه أن يصدر من الغم من كونه واحد  
كان أكثر أو يجرى على اللفظ العطف والابدال فيندرج  
في كماله من ذلك الغم واللفظ استلزاما له  
للفظ من الأول من اللفظ من اللفظ واللفظ  
من حيث كونه لفظا أو من حيث كونه لفظا  
أعني اللفظ المعبر عنه الذي أو لفظ معية من حيث  
مطلت اللفظ هو الموضوع منه أعني الموضع الخارج  
وهو كونه لفظا يخرج على المعنى مما لا ينفك  
للفظ من الاستعمال الضمير للموضع فإما أن  
للفظ الموضع عن اللفظ واللفظ الذات إذا تم هذا  
بأن اللفظ اللفظ الموضوع منه هو اللفظ  
بأن اللفظ اللفظ الموضوع منه هو اللفظ

وهذه العبارات التي بعدها إلى قوله التقييم خبر لها  
فغير مناسب في أمثال هذا المقام تأمل ولما كان في  
أقسام اللفظ باعتبار خصوص الوضع وتجويز وتعليل  
الوضع له كونه مما يتوقف عليه التقدير كما يظهر  
بعد ذلك براءة في المقدمة بتقييم اللفظ بذلك  
وقال اللفظ قد يوضع لشيء بعينه  
أصل اللفظ مصدر بمعنى الذي فهو  
اللفظ فينا أول ما لم يكن حرفا وها هو حرف في اللفظ  
واحد أو أكثر مستعملا صادرا من الغم أو لا من الغم  
كن خص في عرف اللفظ ثانيا ما هو صادر من الغم

من الغم أو لا لكن معقوف عرف الغم ثانيا ما هو صادر  
من الغم فهو معقوف على الخرج وها واحد أو أكثر  
مهما لا مستعملا في اللفظة أنه بل كونه في اللفظة  
الخاصة من شأنه أن يصدر من الغم من كونه واحد  
كان أكثر أو يجرى على اللفظ العطف والابدال فيندرج  
في كماله من ذلك الغم واللفظ استلزاما له  
للفظ من الأول من اللفظ من اللفظ واللفظ  
من حيث كونه لفظا أو من حيث كونه لفظا  
أعني اللفظ المعبر عنه الذي أو لفظ معية من حيث  
مطلت اللفظ هو الموضوع منه أعني الموضع الخارج  
وهو كونه لفظا يخرج على المعنى مما لا ينفك  
للفظ من الاستعمال الضمير للموضع فإما أن  
للفظ الموضع عن اللفظ واللفظ الذات إذا تم هذا  
بأن اللفظ اللفظ الموضوع منه هو اللفظ  
بأن اللفظ اللفظ الموضوع منه هو اللفظ

من الغم أو لا لكن معقوف عرف الغم ثانيا ما هو صادر  
من الغم فهو معقوف على الخرج وها واحد أو أكثر  
مهما لا مستعملا في اللفظة أنه بل كونه في اللفظة  
الخاصة من شأنه أن يصدر من الغم من كونه واحد  
كان أكثر أو يجرى على اللفظ العطف والابدال فيندرج  
في كماله من ذلك الغم واللفظ استلزاما له  
للفظ من الأول من اللفظ من اللفظ واللفظ  
من حيث كونه لفظا أو من حيث كونه لفظا  
أعني اللفظ المعبر عنه الذي أو لفظ معية من حيث  
مطلت اللفظ هو الموضوع منه أعني الموضع الخارج  
وهو كونه لفظا يخرج على المعنى مما لا ينفك  
للفظ من الاستعمال الضمير للموضع فإما أن  
للفظ الموضع عن اللفظ واللفظ الذات إذا تم هذا  
بأن اللفظ اللفظ الموضوع منه هو اللفظ  
بأن اللفظ اللفظ الموضوع منه هو اللفظ

من الغم أو لا لكن معقوف عرف الغم ثانيا ما هو صادر  
من الغم فهو معقوف على الخرج وها واحد أو أكثر  
مهما لا مستعملا في اللفظة أنه بل كونه في اللفظة  
الخاصة من شأنه أن يصدر من الغم من كونه واحد  
كان أكثر أو يجرى على اللفظ العطف والابدال فيندرج  
في كماله من ذلك الغم واللفظ استلزاما له  
للفظ من الأول من اللفظ من اللفظ واللفظ  
من حيث كونه لفظا أو من حيث كونه لفظا  
أعني اللفظ المعبر عنه الذي أو لفظ معية من حيث  
مطلت اللفظ هو الموضوع منه أعني الموضع الخارج  
وهو كونه لفظا يخرج على المعنى مما لا ينفك  
للفظ من الاستعمال الضمير للموضع فإما أن  
للفظ الموضع عن اللفظ واللفظ الذات إذا تم هذا  
بأن اللفظ اللفظ الموضوع منه هو اللفظ  
بأن اللفظ اللفظ الموضوع منه هو اللفظ

من الغم أو لا لكن معقوف عرف الغم ثانيا ما هو صادر  
من الغم فهو معقوف على الخرج وها واحد أو أكثر  
مهما لا مستعملا في اللفظة أنه بل كونه في اللفظة  
الخاصة من شأنه أن يصدر من الغم من كونه واحد  
كان أكثر أو يجرى على اللفظ العطف والابدال فيندرج  
في كماله من ذلك الغم واللفظ استلزاما له  
للفظ من الأول من اللفظ من اللفظ واللفظ  
من حيث كونه لفظا أو من حيث كونه لفظا  
أعني اللفظ المعبر عنه الذي أو لفظ معية من حيث  
مطلت اللفظ هو الموضوع منه أعني الموضع الخارج  
وهو كونه لفظا يخرج على المعنى مما لا ينفك  
للفظ من الاستعمال الضمير للموضع فإما أن  
للفظ الموضع عن اللفظ واللفظ الذات إذا تم هذا  
بأن اللفظ اللفظ الموضوع منه هو اللفظ  
بأن اللفظ اللفظ الموضوع منه هو اللفظ



الموضع خاص كما اذا تضمنت ذاتا ليد وضمت  
لفظا بارزاه والثاني ما وضع لمشخص باعتبار تعلقه  
بشيء معين فيكون موضعيا كقولهم هذا الرجل  
الاجنوبي بل باعتبار امرهم ويسمى ذلك الموضع  
عاما لموضع خاص كاسماء الاشياء على ما يبيح  
وهذا التسمي يجب ان يكون معناه متقدما والثالث  
ما وضع للمركب باعتبار تعلقه كذلك امر على غير  
كسبي هذا الموضع وضعا عاما لموضع عام كما اذا  
تضمنت معنى للمركب الناطق ووضع لفظا لث بارزاه

الرابع

[illegible]



١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

موضوعك توجه بعض في الضمائر والمصولات وانما  
يجز عن ذكر التعيين الذي هو الموضوع حقيقة بالقول  
اذ يظهري ذلك التعيين غايبا وانما قيد بالحسم بقول  
لا يغير ولا يعاد الى واحد خصوصاً في العذر  
لئلا يتوهم ان ما وضع اللفظ هو من موضوع كل واحد من الوجودات وانما اوجبت

١٠  
 وخصوصاً من هذه الناحية التي لا يوجد فيها  
 من الناحية التي لا يوجد فيها من الناحية التي لا يوجد فيها

فانما هو الذي  
والنفس هو الذي  
منها من الدنيا  
مثل مطلق الازالة والانقضاء  
الاستعدادات الخفية  
فالارادة والاعمال  
التي هي على انوار  
ملاك العالمين  
اعلموا انهم في هذا  
الاولى  
وضيق  
العالم

*[Faint handwritten Arabic script from another manuscript page]*

الشيخ الامام محمد بن عبد الله  
الحسيني

منه من افاد ذكرا  
منه من افاد ذكرا

شمس من جهة واحدة من افراد ذلك الامر المشترك حتى يستوفى  
 ويعلمهم هو من فان ذلك باطل بالمقصود ان الموضوع  
 والمستعمل في هذا الشخص من افراد عا حادثة وبهذا  
 كذلك دون القدر المشترك فان غير مفاد وغير موضوع  
 له وقوله دون القدر المشترك حال من قوله واحد  
 اي سواء في القدر المشترك فان ذلك مفاد وغير مفاد من

بغير ان لا يقع في حيز الموضوع فلا يقال قد اشتد  
برأيه الامم العام الذي هو مفعول المشار اليه المذكور  
واذا كان كذلك ففعل الواضع ذكر المشترك الواضع  
وقوله لا انما هو قوله لا انما اي لترك الموضوع له  
قوله لا انما يتبع الامم معطوف على الخبران قوي ففعل

مصر ولان وى على سيفه المضاع الجوى والى السلاطى  
للمجد فانه منصوب على الحماية ولا اء عطف عليه فالوضع

[illegible]

دون النقد المشترك الذي لا يسود  
في العمل المشترك

[illegible]



كل الموضوع لم يتخصص كما قررنا وذلك اي اللفظ الموضوع  
لشخص باعتبار انعام مثل اسم الاشارة نحو هذا الرجل  
ذلك الامر الكلي منزلة المشار اليه المعنى كمال التميز الحاصل  
باليان السابق فاستعمل في ذلك الموضوع للاشخاص

فان هذا امثلا موضوع ومستمر اي معناه المشار اليه  
لشخص اي كل واحد من افراد مفهوم المشار اليه مطلقا  
والشخصه هنا واحد من حيث ان المراد بالشار اليه

ولا يجوز ان يكون نصفه للشار اليه كما لا يخفى على من تفهم النظر في كلامه  
فوله موضوعه في بعض النسخه ثناء التائست على انه جرحه  
يتاويل اللفظه او الكلمه وفي بعض اخرى انها فت الى الضمير

لا يقبل التكرار كما كيد لما يستفاد من الشخص بغير ان يقع لشيء قيد الصفا  
مفهوم هذا اما صدق عليه المشار اليه الشخص الذي باعتبار معناه  
بوجهه من اسما  
للمعنى شرح

فان هذا امثلا موضوع ومستمر اي معناه المشار اليه  
لشخص اي كل واحد من افراد مفهوم المشار اليه مطلقا  
والشخصه هنا واحد من حيث ان المراد بالشار اليه

ولا يجوز ان يكون نصفه للشار اليه كما لا يخفى على من تفهم النظر في كلامه  
فوله موضوعه في بعض النسخه ثناء التائست على انه جرحه  
يتاويل اللفظه او الكلمه وفي بعض اخرى انها فت الى الضمير

لا يقبل التكرار كما كيد لما يستفاد من الشخص بغير ان يقع لشيء قيد الصفا  
مفهوم هذا اما صدق عليه المشار اليه الشخص الذي باعتبار معناه  
بوجهه من اسما  
للمعنى شرح

الذي لا يقبل التكرار لا مفهومه الذي يقبل التكرار  
لما اصله ان معنى لفظه اكله مشار اليه مفردة مذكر متخص  
لو حظا بغير عام وهو مفهوم المشار اليه المفرد الذكر الصا

الصادق على هذا المشار اليه الشخص وعلى ذكر الاخر  
الشخص كما اذا حكمت على كل روى بانه ابيض بهذا المعنى

فقد لاحظت جميع الشخصات التي هي من زبد و  
عمى وغيرهما عام هو الروى وحكت عليه بانه ابيض

لفظ التثنية مستعمل ومقامين احدهما ان يكون  
الذكر المذكور بعينه بذكره الثاني ان يكون معلوما من

الكلام السابق وهو هنا الحكم بانه ابيض اول اذ تصور فيه  
مع الاستناد اليه في قوله بالنسبة وليس كما استدلوا

عليها اذ التالفاق يكون وبعض الافهام القاهرة من

الذي لا يقبل التكرار لا مفهومه الذي يقبل التكرار  
لما اصله ان معنى لفظه اكله مشار اليه مفردة مذكر متخص  
لو حظا بغير عام وهو مفهوم المشار اليه المفرد الذكر الصا

الصادق على هذا المشار اليه الشخص وعلى ذكر الاخر  
الشخص كما اذا حكمت على كل روى بانه ابيض بهذا المعنى

فقد لاحظت جميع الشخصات التي هي من زبد و  
عمى وغيرهما عام هو الروى وحكت عليه بانه ابيض

لفظ التثنية مستعمل ومقامين احدهما ان يكون  
الذكر المذكور بعينه بذكره الثاني ان يكون معلوما من

الكلام السابق وهو هنا الحكم بانه ابيض اول اذ تصور فيه  
مع الاستناد اليه في قوله بالنسبة وليس كما استدلوا

عليها اذ التالفاق يكون وبعض الافهام القاهرة من

الذي لا يقبل التكرار لا مفهومه الذي يقبل التكرار  
لما اصله ان معنى لفظه اكله مشار اليه مفردة مذكر متخص  
لو حظا بغير عام وهو مفهوم المشار اليه المفرد الذكر الصا

الصادق على هذا المشار اليه الشخص وعلى ذكر الاخر  
الشخص كما اذا حكمت على كل روى بانه ابيض بهذا المعنى

فقد لاحظت جميع الشخصات التي هي من زبد و  
عمى وغيرهما عام هو الروى وحكت عليه بانه ابيض



تستعمله في معناه  
الاصح هو ان لا تستعمله في معناه  
الاصح هو ان لا تستعمله في معناه

من ألفاظ ما هو من هذا القبيل مما صدق عليه اللفظ  
الموضوع لشخص باعتبار ادراجها في ارقام الاعداد  
الشخصية التي هي معنية لانها في اعداد الواحد من  
الشخص بغير لبي الالوان وهو لا يختص به لار

لاستواء الوضع الى السمات اذ مع اشتراك الكون في  
الوضع ذكر الموضوع ان كل واحد من السواك لا يكون له موضوع هذا  
ذلك لابد من افادة التعيين من المصطلح التميز يحصل ذلك كما عرفت من هذا  
التعيين وهو المعنى بالقرينة فان قيل ما هو من هذا القبول  
والفاظ المشركين في عدم افادة المعنى الموضوعي  
لم بدون القرينة وتقدم المعنى الموضوعي في الفرق بينهما  
فانما الهم التعيين في المعنى وعدمه ووحدة الموضوع والاشتراك

[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

فروعه ووضوحها  
مطوية على ارضهم  
وروده في الترتيب  
ولا يقتل ان القرون التي نعلم انها الى اجتماع  
الربيع والشتاء والقرون الصادقة واما العتق لتحقيق  
التجاني للبلد من القرون العتق وذلك ان كل  
القطعة وكلما بالشيء الى العتق في بلاد ذلك  
منه ان يكون الربا بقرون الفاضلة في الخلق فيها  
عشاق الربا بقرون الفاضلة في الخلق فيها  
العيت لبلاد تضاف في ذلك ابو حاتم

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date, located at the bottom left of the page.

ان اللفظ الموضوع لمعنى كفى في صحة استعماله في معنى  
كونه موضوعا لذلك المعنى ولا يحتاج القرينة محررة الا  
في الاستعمال بخلاف المجاز فانه يحتاج القرينة بمجر ذلك  
ليصرف عن ارادة المعنى الحقيقي الذي وضع اللفظ للاستعمال

فيه والاحتياج الى القرينة فيما نحن فيه وفي المشتك لدفع  
مراجعة العالي بحقيقة وفهم الراد الى الاستفهام ولما وقع من  
المقدم من شرح في المقصود فقال **التقسيم** مقسدا او غير  
على ما لم يرد والحدوف هو المذكور ومع التقسيم هو  
قيد في او الكثر العام ليس ذلك العام بانضمام كل قيد  
منها الى التقسيم الاخر ومنه ما نل له ما نحن في القود

او تخلفوا فاقطوا للشارع من العرفان اعتبار القابضين  
وما من فيه من هذا القبل وحاصله انما انقسم اللفظ اعتبارا  
مدلوله او لا الى قسمين مدلوله كذا وما مدلوله المستخص  
اللفظ من غير مدلوله

د. محمد

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

و اول ما يوجب بها  
الحال في السجدة فغيره  
تكون الاشياء جبرها  
في قلوبهم  
والله اعلم بالصواب الى الامام  
عنه طوع كلف لا يقبل الله  
تعين الله الذي لا يدرك  
مستبين له

للتذكير

طاء البيان في قوله  
 حقيقة الى العرفية  
 الجاز في قوله طلاق  
 مقدروهم  
 الحق الجاز فان  
 استعماله في  
 شرح

[illegible]

فمن كان له من العلم والفضل ما لا يحصى ولا يدرى  
فمن كان له من العلم والفضل ما لا يحصى ولا يدرى

[illegible]

هذا هو باب الحقائق



منه ان كان المقسم لا يشتمل على ما يشتمل عليه المقسم اليه  
فان كان المقسم لا يشتمل على ما يشتمل عليه المقسم اليه  
فان كان المقسم لا يشتمل على ما يشتمل عليه المقسم اليه

وتقسم القسم الاول من اسم جنس ومصدر الى مشتق  
وفعل ونقسم الثاني الى علم ولافي والغير اسم الاشارة والاول  
على وجهين فبعضه يتركب من الاقسام فان حققنا من من العلم الاقدام  
اللفظ اي الموضوع مدلوله اي المعنى الموضوع له فان لم يمتثل  
المعنى من حيث حصوله ويغير عنه بهذه العبارات ومن حيث  
الغالبه بانها غير مدلوله ومن حيث وضع اللفظ في الكلام  
موضوعه ومن حيث القصد اليه اللفظ او الفاعل  
اسما او متحدا او متفردا او متعديا او لا يتعدى  
المكان فان قيل هذا التقسيم فاسد لان الالف واللام في اللفظ  
ههنا لا اشتراكا ومعناه كل لفظ موضوع لغيره فمدلوله  
كل او شخصي ولا شك ان سور التقسيم هو اللفظ الموضوع لغيره  
فقول التقسيم الموضوع لغيره وكل لفظ كذلك فمدلوله  
كل او شخصي فلو تقسمت المانزلة القسم الاول او الثاني فان كان  
القسم الاول من اسم جنس ومصدر الى مشتق وفعل ونقسم الثاني الى علم ولافي والغير اسم الاشارة والاول  
على وجهين فبعضه يتركب من الاقسام فان حققنا من من العلم الاقدام  
اللفظ اي الموضوع مدلوله اي المعنى الموضوع له فان لم يمتثل  
المعنى من حيث حصوله ويغير عنه بهذه العبارات ومن حيث  
الغالبه بانها غير مدلوله ومن حيث وضع اللفظ في الكلام  
موضوعه ومن حيث القصد اليه اللفظ او الفاعل  
اسما او متحدا او متفردا او متعديا او لا يتعدى  
المكان فان قيل هذا التقسيم فاسد لان الالف واللام في اللفظ  
ههنا لا اشتراكا ومعناه كل لفظ موضوع لغيره فمدلوله  
كل او شخصي ولا شك ان سور التقسيم هو اللفظ الموضوع لغيره  
فقول التقسيم الموضوع لغيره وكل لفظ كذلك فمدلوله  
كل او شخصي فلو تقسمت المانزلة القسم الاول او الثاني فان كان

منه ان كان المقسم لا يشتمل على ما يشتمل عليه المقسم اليه  
فان كان المقسم لا يشتمل على ما يشتمل عليه المقسم اليه  
فان كان المقسم لا يشتمل على ما يشتمل عليه المقسم اليه

فان كان الاول لا يشتمل على الثاني فان الثاني لا يشتمل على الاول  
فلنا معنى قولنا الكل لغا اما ان كان الكل قد مر من اوازه  
متصفا باحد هذين الوصفين عا سبيل الانقسام الى افراد  
القسم من حيث هو في هذه القضية لا يتركب من مفهومين  
اللفظ وما قيل في امثال هذا المقام من ان الانقسام الى  
الاقسام لازم للمقسم والمقسم لازم للاقسام ولازم  
اللازم لازم فيقسم المقسم من زعم الانقسام الى الاقسام  
لكونهما يلزم انقسام الشيء الى نفسه ومقابلته الشيء  
باطلا فيكون هذا التقسيم باطلا كما مثاله فلو اجاب عن  
ان الانقسام المذكور لازم للمقسم بوجوده الذي في  
والقسم لازم لاقسامه لان تلك القضية بل من حيث  
حصوله القيني ولازم الشيء باعتبار لا يلزم ان يكون  
لازم للموضوع باعتبار اخر كالكلية اللازمة لموضوعها  
في المثال



والعقلية كافي في الجزئيات ولما كان اعتبار التركيب بينهما

من غير اعتبار النسبة لا يفيد احصاء ذلك التركيب بالجزئ

فيه من الطرفين نسبة فغيره بقوله او نسبة بينهما لانها

عن المركب الذي اعتبره الاسماء والنسبة

مع ان الموضوع في هذا التركيب مع النسبة

النسبة فقط فاجاب بقوله لانها

وذلك في النسبة والتدوير باعتبار اللفظ المذكور

المركب الشتمل عليه اما ان يعقب من طرفها الذات وبه

الاشتق او يعقب من طرف الحادث وبه الفقرة فان قيل

من الذات غير الحادث وحده كما هو قول القائل

فلنا قد وحده متعلق بفعله الحادث لا بالذات

لفظ غير فلا اشكال في ان انقسام الاربعة استقر

وان كان في دابين النفي والاتبات بحسب وجعالي

تقسيمات ثلثة فلا يصح ارسال القسم الاخر

انقسام بعض الاقسام الى اقسام مندرجة تحتها

منها انقسامها الى اقسام مندرجة تحتها

منها انقسامها الى اقسام مندرجة تحتها

منها انقسامها الى اقسام مندرجة تحتها

انما يكون من غير ان يكون له وجود مستقل

اللازم له في الاول واللفظ الذي مدلوله كافي

احصاء ذلك الذات او يقال بالجزئ باطلاق اسم الذات

وقد ثبت على ما يدل عليه من اللفظ اوج يستقيم قوله

اسم حشوا كرجل او حدث وبه القدر ما اخرج المصدر

عن اسم الجنس ليقين التقسيم الى الفعل والاشتق

قال اللفظ الذي مدلوله كافي مدلوله باحدث وحده

حدث وحده او مركب منها والمراد بالذات كرجل

يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غير ان يكون

والحادث امر قائم بغيره بغيره بالارضية باق

فون كما قرب او تاء ونون كالقتل فخرج

لعدم التغير ومعنى الحادث والنوال بعدم

معناه اختصاص الناعت بالنعوت او التبعية

ان الاتحاد في الاشارة الحسية كافي

لان معنى قيلم اشبه بالغير عند

اختصاصه برب كبح يصير الاول

والثاني متعونا لاسم كبح كافي

للمسح اول كافي في صفات الله تعالى

المعروفات كرجل

المعروفات كرجل

انما يكون من غير ان يكون له وجود مستقل

اللازم له في الاول واللفظ الذي مدلوله كافي

احصاء ذلك الذات او يقال بالجزئ باطلاق اسم الذات

وقد ثبت على ما يدل عليه من اللفظ اوج يستقيم قوله

اسم حشوا كرجل او حدث وبه القدر ما اخرج المصدر

عن اسم الجنس ليقين التقسيم الى الفعل والاشتق

قال اللفظ الذي مدلوله كافي مدلوله باحدث وحده

حدث وحده او مركب منها والمراد بالذات كرجل

يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غير ان يكون

والحادث امر قائم بغيره بغيره بالارضية باق

فون كما قرب او تاء ونون كالقتل فخرج

لعدم التغير ومعنى الحادث والنوال بعدم

معناه اختصاص الناعت بالنعوت او التبعية

ان الاتحاد في الاشارة الحسية كافي

لان معنى قيلم اشبه بالغير عند

اختصاصه برب كبح يصير الاول

والثاني متعونا لاسم كبح كافي

للمسح اول كافي في صفات الله تعالى

المعروفات كرجل

المعروفات كرجل

انما يكون من غير ان يكون له وجود مستقل

اللازم له في الاول واللفظ الذي مدلوله كافي

احصاء ذلك الذات او يقال بالجزئ باطلاق اسم الذات

وقد ثبت على ما يدل عليه من اللفظ اوج يستقيم قوله

اسم حشوا كرجل او حدث وبه القدر ما اخرج المصدر

عن اسم الجنس ليقين التقسيم الى الفعل والاشتق

قال اللفظ الذي مدلوله كافي مدلوله باحدث وحده

حدث وحده او مركب منها والمراد بالذات كرجل

يكون حدثا ولا مركبا منه ومن غير ان يكون

والحادث امر قائم بغيره بغيره بالارضية باق

فون كما قرب او تاء ونون كالقتل فخرج

لعدم التغير ومعنى الحادث والنوال بعدم

معناه اختصاص الناعت بالنعوت او التبعية

ان الاتحاد في الاشارة الحسية كافي

لان معنى قيلم اشبه بالغير عند

اختصاصه برب كبح يصير الاول

والثاني متعونا لاسم كبح كافي

للمسح اول كافي في صفات الله تعالى

المعروفات كرجل

المعروفات كرجل



[illegible]

والاول اى اللفظ الموضوع لشخص وضعافا  
العلمى الشخص واما العالم الجنس فخرج عن مورد  
القسمه اذ معناه كل والثاني اى اللفظ الموضوع لشخص  
وضوعا اما اقسام اربعة للوف واسم الاشارة و  
الضر والموصول ووجه اللفظ في هذه الاقسام ان مدلوله  
اما ان يكون في غيره حاصل في متعلق يتبعه انضمام  
ذكر اللفظ اليه بمعنى انه لا يحصل في الذوق ولا في الخارج  
بنفسه بل يتحقق بانضمام متعلقه اليه ويعقل ويؤولق  
كما والى اولا يكون كذلك بان يكون معنى حاصل في نفسه  
محصلا بدون انضمام امر اليه ولا في غير ذلك الا  
الموضوعه لشخصات وضعافا ما هي من حيث اشغالها  
والقربى للاعادة التعان في القرينة ان كانت في الظاهر  
الخاطية فيستاول جميع التكلم والغائب ايضا فالضمير كانا  
او الكالاء







الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب  
عليه السلام في تاريخ بني هاشم

[illegible]

الشخصية ولم يكن فرقة احدى الثلثة المذكورة كاسماء  
حروف الباقى كالآلف والباء، وكذا اللفظ التعيينى واسمى  
الكتب كالكافية و الشافية ولما كان لا قلم  
تتشك في شئى ويمتاز في شئ آخر اريد ان يشير اليه  
الاشارة وما به الاشارة فوضع الحاشية للجليل اوقال الحاشية  
تتمثل انظر ان يقول وتشتمل بالعطف ليكون مبدأ

الحق في الله تذكرها والبالعكس وحتملا ان يكون  
 شغل حاله من المتولد او من غيره في نفسه ولا يخرج الى  
 الواقع معاد النظام قوله على نزهات يحتمل ان يراد بها  
 الالفاظ تشمل على كل منها ويحتمل ان يراد بها المعان كعقود الوعد  
 يكون الالفاظ مشتملة عليها اشمال الظرف على المظهر فيستحق ما  
 فلا يلزم اشماله على ظرف ولا كان ما في راسه لاها كما

لما تقدم اطلق التبريات على الاولى الشبه الاول  
الذي هو من جنس البشر وهو الذي  
هو من جنس البشر وهو الذي  
هو من جنس البشر وهو الذي

هو ايسو المقتدر  
عنه في سلطان عمان  
في سنة ١٠٢٥ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل  
الدين الاسلامي

الاول ثلث اى الصبر واسم الاشارة والموصول  
 مشترك فى ان مدلولها ليست معانى فى غير ما يقع تحتها  
 هذه الثلثة مشتركة بان كلامها ابتداء معنى فى نفس ملحوظ  
 قصدا مستقلا بالمعنوية وصاحب الحكم عليه وان كان  
 ملك المدلولات يحصل بافع اى ليس كل من تلك  
 المدلولات متصلا فى العقل فثبت ما وضع بازاء  
 الا بانضمام قرينة اليها من لفظ الاشارة ومن  
 او عقلا فى اسماء لا وف اى اذا كانت معانيها

بما هو خاتمة مستقلة بالمعنى في اسماء لان الاسم  
ما يكون عام معناه كذا لك التبيين انما الاشارة للعلية  
لا يفيد الشخص هذا الاشارة الى العرف بين الوصول بين  
الضمير واسم الاشارة بان الوصول مع القرينة التي هي

لا يغيد لغيره فان تغيد الكل بالكل لا يغيد لغيره ما كون  
من قبل اضافة المصدر الى المفعول الفاعل  
عند فاعل يغيد العقل الى احوالها

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



القيود كلها فنظير الى ان مجرد الصلة لا يدل على انما  
 مضمون جملته الى ذات ما من غير تعيين واما اعتبار كونه  
 للقيود مع ان الوصول لم يتخصص على ما قرر في حيث ان  
 الغرض للعالم بالوضع من الوصول وحده حيث ان  
 ليس الامر الذي هو آية للملاحظة الشخصية

ما ذهب اليه في ان يكون من العباد  
 الى ان يضاف الى الوصولات وسماء  
 الاشارة الى موضوعها في كونه الاشارة  
 الى الموضوع في ان لا يتصل الا بالحيات ككل  
 الكليات وقال في وضع الموضع في ان لا يخلط من مثلا  
 موضوعات كون الاشارة الى الموضوع في ان لا يخلط  
 عليها في التعلق به سلبا مطلق

ولا شك ان كل مقيّد باشتاب مضمون الصلة الذي  
 هو كذا ايضا فلا يفهم السامع من شخصه اطلاقا في  
 لفظه بولس فان كذا من هو مقيّد الشخص  
 السامع مع ما يتبع فيه الشك فلا يكتفى بالضمير على الوصول  
 واسم الاشارة في تعيين وهذا اي الوصول كليا وفيه  
 بحث اذ الوصول موضوع للشخص على ما حقق وعلم  
 ففهم السامع للعين لا يوجب الكلية الاسم الا ان يقال  
 الالاء ان الوصول على كذا فنظير الى ان فهم السامع من مجرد

ما ذهب اليه في ان يكون من العباد  
 الى ان يضاف الى الوصولات وسماء  
 الاشارة الى موضوعها في كونه الاشارة  
 الى الموضوع في ان لا يتصل الا بالحيات ككل  
 الكليات وقال في وضع الموضع في ان لا يخلط من مثلا  
 موضوعات كون الاشارة الى الموضوع في ان لا يخلط  
 عليها في التعلق به سلبا مطلق

فهم السامع للعين لا يوجب الكلية الاسم الا ان يقال  
 الالاء ان الوصول على كذا فنظير الى ان فهم السامع من مجرد  
 ما ذهب اليه في ان يكون من العباد  
 الى ان يضاف الى الوصولات وسماء  
 الاشارة الى موضوعها في كونه الاشارة  
 الى الموضوع في ان لا يتصل الا بالحيات ككل  
 الكليات وقال في وضع الموضع في ان لا يخلط من مثلا  
 موضوعات كون الاشارة الى الموضوع في ان لا يخلط  
 عليها في التعلق به سلبا مطلق

فهم السامع للعين لا يوجب الكلية الاسم الا ان يقال  
 الالاء ان الوصول على كذا فنظير الى ان فهم السامع من مجرد  
 ما ذهب اليه في ان يكون من العباد  
 الى ان يضاف الى الوصولات وسماء  
 الاشارة الى موضوعها في كونه الاشارة  
 الى الموضوع في ان لا يتصل الا بالحيات ككل  
 الكليات وقال في وضع الموضع في ان لا يخلط من مثلا  
 موضوعات كون الاشارة الى الموضوع في ان لا يخلط  
 عليها في التعلق به سلبا مطلق

ما ذهب اليه في ان يكون من العباد  
 الى ان يضاف الى الوصولات وسماء  
 الاشارة الى موضوعها في كونه الاشارة  
 الى الموضوع في ان لا يتصل الا بالحيات ككل  
 الكليات وقال في وضع الموضع في ان لا يخلط من مثلا  
 موضوعات كون الاشارة الى الموضوع في ان لا يخلط  
 عليها في التعلق به سلبا مطلق

القيود كلها فنظير الى ان مجرد الصلة لا يدل على انما  
 مضمون جملته الى ذات ما من غير تعيين واما اعتبار كونه  
 للقيود مع ان الوصول لم يتخصص على ما قرر في حيث ان  
 الغرض للعالم بالوضع من الوصول وحده حيث ان  
 ليس الامر الذي هو آية للملاحظة الشخصية

مجي قرينة الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر عن  
 الاختصار الخارج الا على ان الوصول كليا حقيقة والا فلا  
 يستقيم كلامه او الغرض المقيّد للشخص المحتاج اليها  
 في الاستعمال ان اجترت فلا فرق وان لم يجتر فلا فرق  
 اي تقدم افادة جريته في الكل لكن لما كان المعبر ظاهره  
 من القرينة هو مضمون الصلة حكما بان قرينة الوصول هي  
 الصلة والاشارة العقلية المفروضة منها في كانت  
 والصين مضمون الصلة العقلية على ذلك وانتم الثالث  
 عرفت من ذلك اي مما سبق في مباحث التقييم العرف  
 بين العلم والمصير حيث صرح بخصوص المعنى والوضع في العلم  
 وتعدّد المعنى وعموم الموضوع في العلم وعلمت ايضا فساد  
 تقييم الجرم الى السهام دون اسماء الاشارة كما فعل بعضهم  
 فلتأى اي بناء على ان ذلك اي اسم الاشارة موضوع

مجي قرينة الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر عن  
 الاختصار الخارج الا على ان الوصول كليا حقيقة والا فلا  
 يستقيم كلامه او الغرض المقيّد للشخص المحتاج اليها  
 في الاستعمال ان اجترت فلا فرق وان لم يجتر فلا فرق  
 اي تقدم افادة جريته في الكل لكن لما كان المعبر ظاهره  
 من القرينة هو مضمون الصلة حكما بان قرينة الوصول هي  
 الصلة والاشارة العقلية المفروضة منها في كانت  
 والصين مضمون الصلة العقلية على ذلك وانتم الثالث  
 عرفت من ذلك اي مما سبق في مباحث التقييم العرف  
 بين العلم والمصير حيث صرح بخصوص المعنى والوضع في العلم  
 وتعدّد المعنى وعموم الموضوع في العلم وعلمت ايضا فساد  
 تقييم الجرم الى السهام دون اسماء الاشارة كما فعل بعضهم  
 فلتأى اي بناء على ان ذلك اي اسم الاشارة موضوع

مجي قرينة الصلة والاشارة العقلية مع قطع النظر عن  
 الاختصار الخارج الا على ان الوصول كليا حقيقة والا فلا  
 يستقيم كلامه او الغرض المقيّد للشخص المحتاج اليها  
 في الاستعمال ان اجترت فلا فرق وان لم يجتر فلا فرق  
 اي تقدم افادة جريته في الكل لكن لما كان المعبر ظاهره  
 من القرينة هو مضمون الصلة حكما بان قرينة الوصول هي  
 الصلة والاشارة العقلية المفروضة منها في كانت  
 والصين مضمون الصلة العقلية على ذلك وانتم الثالث  
 عرفت من ذلك اي مما سبق في مباحث التقييم العرف  
 بين العلم والمصير حيث صرح بخصوص المعنى والوضع في العلم  
 وتعدّد المعنى وعموم الموضوع في العلم وعلمت ايضا فساد  
 تقييم الجرم الى السهام دون اسماء الاشارة كما فعل بعضهم  
 فلتأى اي بناء على ان ذلك اي اسم الاشارة موضوع

ما ذهب اليه في ان يكون من العباد  
 الى ان يضاف الى الوصولات وسماء  
 الاشارة الى موضوعها في كونه الاشارة  
 الى الموضوع في ان لا يتصل الا بالحيات ككل  
 الكليات وقال في وضع الموضع في ان لا يخلط من مثلا  
 موضوعات كون الاشارة الى الموضوع في ان لا يخلط  
 عليها في التعلق به سلبا مطلق



للمرطبة الا ان تعيين بقية الاشارة لمستحق في استحقاق  
مستحقون اصل الوضوح ومدلول التعيين الوضوح  
الذي هو مناط الاستحقاق وهو الفاعل من التعيين  
فيمر ايضا وضوح كالعلم والضرر فلهذا ساء الاشارة الى  
غيره من ما هو متعلق بوزن اية حيث لم يشترط في قوله  
فلهذا منعه من التعيين الاربع تبين ان من هذا  
التعريف المذكور ان معنى قوله اني قد لقيت مع  
في غير ذلك لا يستلزم بالضرورة ان يكون على هذا  
والاذا لم يكن على هذا وجهه ان وسيله التعيين  
في هذه المعنى لا يشترط الاضمار في التعيين  
فقد قلنا ان المعنى قد يكون على وجهه او لا  
قد يكون على وجهه مقصودا انما ياريد ان  
للاضمار في هذا ولم يشر الى ما هو لها وجهه ايضا  
فانما هو على وجهه

باعتبار اذ لا مستقلة بالضرورة والعقل والاضطرار لا يلزم  
عليها وباعتبار الثاني من مستقلة بالضرورة ومن  
مسألة الحكم عليها وباعتبارها في ذلك فلهذا قلنا ان  
وقوله كاستحسانه القام الى زيد فانت في هذا ان مدارك السبب  
القيام اليه كذا في الحالة الاولى مدرك من حيث ان مدارك السبب  
بين زيد والقيام اليه كذا في الحالة الاولى مدرك من حيث ان مدارك السبب  
باعتبار ذلك لا يمكن ان يكون على وجهه او لا في الحالة الاولى  
فلهذا قلنا ان المعنى قد يكون على وجهه او لا في الحالة الاولى  
والاذا لم يكن على هذا وجهه ان وسيله التعيين  
في هذه المعنى لا يشترط الاضمار في التعيين  
فقد قلنا ان المعنى قد يكون على وجهه او لا  
قد يكون على وجهه مقصودا انما ياريد ان  
للاضمار في هذا ولم يشر الى ما هو لها وجهه ايضا  
فانما هو على وجهه



فيها من الصورة فان قصدت الى مشاهده الصورة  
فالآلة في تلك الحالة مبصرة البصر لكنها غير مبصرة قصد  
بل تبعا ولا يمكن لكان يحكم عليها او يدرك للصورة وان  
قصدت الى مشاهده الآلة نفسها تكون صالحة لان يحكم

عليها او يدركها ويكون الصورة مبصرة تبعا يحكم  
عليها او يدركها فنسبة البصر الى المدرك كانت كنسبة البصر  
الى المحسوسات اذا عتقد هذا فنقول معنى الابداء  
معنى تعلق بغيره كالسبب مثلا قد يكون العلة اذا لاحظ العلة بت  
قصد او بالذات كان معنى مستقلا بالفرزومية صالحا  
لان يحكم عليها كما تقول الابداء معا في و ب كما تقول

ما يحسب معنى الابداء بويلزم ادراك متعلق منه تبعا  
وبالعوض ان لا يوجب هذا الاعتبار مدلول لفظ الابداء  
ولا بعد ملاحظة على هذا الوجه ان تعينه بمتعلق محسوس  
الاردن في قوله  
والفعل في كذا  
نفس الظاهر في كذا  
عليه جاسي

فان قصدت الى مشاهده الصورة  
فالآلة في تلك الحالة مبصرة البصر لكنها غير مبصرة قصد  
بل تبعا ولا يمكن لكان يحكم عليها او يدرك للصورة وان  
قصدت الى مشاهده الآلة نفسها تكون صالحة لان يحكم

عليها او يدركها ويكون الصورة مبصرة تبعا يحكم  
عليها او يدركها فنسبة البصر الى المدرك كانت كنسبة البصر  
الى المحسوسات اذا عتقد هذا فنقول معنى الابداء  
معنى تعلق بغيره كالسبب مثلا قد يكون العلة اذا لاحظ العلة بت  
قصد او بالذات كان معنى مستقلا بالفرزومية صالحا  
لان يحكم عليها كما تقول الابداء معا في و ب كما تقول

ما يحسب معنى الابداء بويلزم ادراك متعلق منه تبعا  
وبالعوض ان لا يوجب هذا الاعتبار مدلول لفظ الابداء  
ولا بعد ملاحظة على هذا الوجه ان تعينه بمتعلق محسوس  
الاردن في قوله  
والفعل في كذا  
نفس الظاهر في كذا  
عليه جاسي



مطلوب

لأن الواضع اشتط في دلالة ما معناه الأفراد  
ذكر متعلقه ولو لم يشط ذكر لا يمكن فهم معناه ولكم عليه  
وبه في نفسه فانه لا يرجع الى طائفة ايضا فثبت لادله على هذا  
الاشتراط في المروق سوى التام ذكر المتعلق ذكره  
في الاستعمال وهو مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الا  
الاضافة فالعرف الذي ذكره بان ذكر المتعلق في المروق  
لاجل الدلالة وفي تلك الاسماء يحصل الفائدة التي هي  
التوصل حكم بحيث فاما بيان عموم الوضع وكلمة من فهو  
ان الواضع يتعلق مع الابتداء مطلقا وهو مشترك بين  
الابتداء آت المشتخص التي كل منها ملحوظة بتعاقب وضع  
لفظ من لاي الكلام منها وقس على هذا سائر المروق بخلاف  
الاسم والفعل فان معنى الاسم تمام مستقل بالفرعية  
والفعل وان كان تمام معناه غير مستقل بالفرعية

فان كان مستقلا في الوجود والاشتراط في الوجود  
فان كان مستقلا في الوجود والاشتراط في الوجود  
فان كان مستقلا في الوجود والاشتراط في الوجود

انما هو من هذا القبيل  
مطلوب

بأنه لا يمكن فهم معناه الا انجزا  
لأن الواضع اشتط في دلالة ما معناه الأفراد  
ذكر متعلقه ولو لم يشط ذكر لا يمكن فهم معناه ولكم عليه  
وبه في نفسه فانه لا يرجع الى طائفة ايضا فثبت لادله على هذا  
الاشتراط في المروق سوى التام ذكر المتعلق ذكره  
في الاستعمال وهو مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الا  
الاضافة فالعرف الذي ذكره بان ذكر المتعلق في المروق  
لاجل الدلالة وفي تلك الاسماء يحصل الفائدة التي هي  
التوصل حكم بحيث فاما بيان عموم الوضع وكلمة من فهو  
ان الواضع يتعلق مع الابتداء مطلقا وهو مشترك بين  
الابتداء آت المشتخص التي كل منها ملحوظة بتعاقب وضع  
لفظ من لاي الكلام منها وقس على هذا سائر المروق بخلاف  
الاسم والفعل فان معنى الاسم تمام مستقل بالفرعية  
والفعل وان كان تمام معناه غير مستقل بالفرعية

فان كان مستقلا في الوجود والاشتراط في الوجود  
فان كان مستقلا في الوجود والاشتراط في الوجود  
فان كان مستقلا في الوجود والاشتراط في الوجود



وحيث ان النكاح كان كذلك كان كذلك حاله  
 وحيث ان النكاح كان كذلك كان كذلك حاله  
 وحيث ان النكاح كان كذلك كان كذلك حاله

النسبة التي هي مفعول النسب وجعلها مفعول النسب  
 الفعل في القسم الى النسب المكنون له من احواله يميزها ولا  
 اختصاص لها باحد مما قلت لعل السبب في ذكر ان النسبة  
 قائمة بالنسب متعلق بالنسب اليها لا بقوة القاعدة بالار  
 المتعلقة بالابن فان قلت كان مجموع الفعل والفاعل في مثل

قام يستفاد منه نسبة غير متعلقة كقولنا في النسبة  
 عوام فلم يجوز كون الصفة محكوما عليه او يربطه من الفعل  
 اجيب بان النسبة في الفعل تامة منفردة بنفسها غير متعلقة  
 بعينها اصلا والمقصود من التركيب الفادة لكل النسبة  
 بخلاف القسم فان النسبة المعبر عنها نسبة تقييدية غير  
 تامة لا يقتضي انفاد المعنى عن غيره وعدم ارتباطه بغيره  
 تكون هي ايضا مقسومة بالا فادة من العبارة فكل من خفي  
 جاز ان يلاحظ جانب الذات تارة فيجعل محكوما بها في الثاني

اسم  
 الى الحديث اصاله

في النسبة التي هي مفعول النسب وجعلها مفعول النسب  
 الفعل في القسم الى النسب المكنون له من احواله يميزها ولا  
 اختصاص لها باحد مما قلت لعل السبب في ذكر ان النسبة  
 قائمة بالنسب متعلق بالنسب اليها لا بقوة القاعدة بالار  
 المتعلقة بالابن فان قلت كان مجموع الفعل والفاعل في مثل

يثاني ما ذكره محكوما عليه او تارة جانب الوصف ويجعل  
 محكوما بها او اما النسبة فيم اطلاقها على محكوما ولا يربطها فان قلت  
 ما ذكرته من ان مجموع الفعل وفاعله لا يصلح ان يكون محكوما  
 به يثاني ما ذكره النخاعة من ان السند في قولنا زيد قائم هو  
 هو الهيئة الفعلية اجيب بان المقصود هو ان الحكم ان الحكم  
 الحكم بان ازيد قائم والثاني الحكم بان زيد قائم الا بولا  
 شكر ان هذين الحكمين ليسا بعنوين من صريحا من هذا الكلام  
 بل المقصود الاصل واحد هو الاخر فيهم التزاما فان  
 كان المقصود هو الاول فزيد في هذا الكلام باعتبار  
 مفهومه الفرج غير محكوم عليه فلا يربطه بل هو لتعيين  
 المحكوم عليه وان كان المقصود الثاني فزيد هو القائم  
 بالاب الا ترى انك لو قلت قام ابو زيد او وقعت النسبة  
 التامة بينهما لم يربط بغير اصلا فلو كان مع قام ابو

في النسبة التي هي مفعول النسب وجعلها مفعول النسب  
 الفعل في القسم الى النسب المكنون له من احواله يميزها ولا  
 اختصاص لها باحد مما قلت لعل السبب في ذكر ان النسبة  
 قائمة بالنسب متعلق بالنسب اليها لا بقوة القاعدة بالار  
 المتعلقة بالابن فان قلت كان مجموع الفعل والفاعل في مثل

اسم  
 الى الحديث اصاله



ايضا ذكر انهم يربطون بينه وبين قوله تعالى ومن شر ما ينطقون  
بقولهم قائم ابو حنيفة وليس بكلام الجبريد عن ابي القاسم  
السبب بين طرفيها بقية ذكره ايراد الضمير الدال على  
الارتباط الذي يستحيل وجوده مع الايقاع النسبة **التي**

**الخامس** وقد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل المشتق

انحصار البرء على حد الفعل نحو: بئس حذوه بانه مائل على معنى  
ونفس مقترن باجاء الازمنة الثلاثة واورد على انحصار

يصدق عليه هذا المذهب وليس بفعل فالحق ليس بافع  
فما سبق من العرفين الفعل والاشتقاق علم الزيادة  
مستطوع به

فإن أي الفعل ملل على حدث وتوسبت إلى موضوع ما واما  
على ان اللات اولها اعتبار في مفهوم وضار باليس كذلك

لأنه يدل على ذات ونسبة الحادث اليه فالملحوظ في الفصل

اول الحث وفي الشق الذات ويحتمل ان يعود الضمير

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

الاصححون في ولاهه مني

الضمير في قوله فانه الى ضارب ويكون كلمة ما نافعة للتب  
اسما للخلقة ثم في نفس بردها على ان وحدها

امادسا و منه يعلم اي مما سبق من التقييم الفرق

يبي الاسم الجنس وعلم الجنس اعلم ان في اسم الجنس من هيين

حدها وهو الأكثر ان موضوع الماهية مع وحدة بعض

ابوعبدهاوسى فرذا امثلا كاذب اليه ابن الحاج

الزحشري والافرانة موضوع الماهية من حيث

ذهب إليه المصنف في التقسيم ولا يخفى أن علل

لأن البتار من منسوب إلى البتار الذي هو من جنس البتار  
كأنه من جنس البتار

لور في التفسير ولابد من تأويل هذه الكلام وبيان

من الذي ذكره مني على قول من يجعل اسم الجنس

موضوع الامامة من حيث هو في كتاب علم الجنس كذلك

ان بينهما فرقان علم الجنس كاسامة وضع بجوه

المعين قديله بجوهه على كونه كمال الحقيقة

الموضوع لهما

لم يزل عليه ذلك الى ان  
مات في سنة ١٠٢٠  
او ١٠٢١  
او ١٠٢٢  
او ١٠٢٣  
او ١٠٢٤  
او ١٠٢٥  
او ١٠٢٦  
او ١٠٢٧  
او ١٠٢٨  
او ١٠٢٩  
او ١٠٣٠

اللفظ سي

الحمد لله الذي جعل في كتابه الحكيم  
الذي هو القرآن الكريم ما لا يحصى من الآيات والبراهين على وحدانيته  
وآلائه العظيمة على خلقه، وما لا ينفك عن تدويرها في دهرنا هذا من  
الأمثلة والقصص التي هي حقا كنز عظيم لمن يتفكر فيها ويحذر من  
مما فيها من الدروس والعبر.

۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

في ضمن قوله **لَا عَلَى التَّعْلِيلِ** <sup>٢</sup>  
 ان يكون غير معين من افراد الطبيعة وعلى  
 هذا التقدير يكون إطلاق الاسم على الافراد على ما  
 هو حقيقة الاسم يستلزم قراؤه ان يكون محققا  
 على كل فرد محال لاطلاق اللفظة غير بالوجه الاول  
 لنفس الطبيعة دون الافراد اجمالا  
 وقد بين اسم الجنس علم بالوضع في تلك الصورة  
 اسطر الوضع صورة الاسم مطلق صورة لها  
 في ذواته في وجه جملة الواقعة بهذه الشخصية وهذا الذي  
 في زمان آخر وهو الذين يتخاضرون في هذا الزمان  
 مطلق صورة الاسم في الصورة حيث من علم  
 صورة الاسم فان وضع له من حيث صفته في  
 ومن حيث عمومها فهو اسم الجنس اذا تصورنا  
 من الجنس هو الوضع حقيقة سمى به في الحقيقة  
 في وضع الجنس هو الوضع حقيقة سمى به في الحقيقة  
 والذين يعلم الشخص من حيث صفته في  
 بعد التوضيح انما هو في



الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو

الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو

الشخصية تدل على هوها بحسب الوضع على ان تذكر الاشياء  
معروفة متعينة وان اسم الجنس كذئب واسد لا يذكر  
ذكر التعيين هو هو اصلا بارادع لغوية من تلك الحقيقة  
ثم جاء التعيين ويومع في من خارج بالالة من نحو اللام للتعين  
اي نفس الجنس كما دلت الطبيعة  
فالعين من مفهوم علم الجنس وخارج عن مفهوم اسم الجنس  
فلما ذكر التفسير على ان اسم الجنس موضوع للعلم الكلي الذي  
هو نفس الحقيقة تغير اعتبار التعيين وان معنى علم الجنس  
استد مفرقة الفرق الى هذه التفسير الدال على مبنى الفرق  
تأمل **السابع** الموصول عكس الفرق في هذا اشارته الى  
فرق آخر بين الموصول والفرق ويفهم التميز بين الفرق  
للكو مريحا وهو استقلال اللفظ وعدمه فان الفرق يدل  
على معنى في غيره وتصله وتعلق بما يبدل لغيره الذي  
هو في الفرق معنى في الموصول عكس ذلك ان معناه امر

الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو

الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو

امر مبهم عند السامع يتعين عنه معنى فيما هو مفهوم  
الصلة الذي هو معنى فيما في الوصول وانما قدنا  
الامر بالم بكونه عند السامع لا تنفاه الامر بالم في اللفظ للراد  
بالوصول بحسب الوضع وعند التكلم التبيين التام الفعل  
وهو يشتركان في انها لا بد لان على معنى باعتبار كونه  
تأنيلا للفرق اشارة الى عدم امتناع حكم على الفعل وحرف  
متعدي في معناها وهي ان صحة الحكم عايش مرفقة  
على شوية في نفس اي استقلال بالفرق وميتة يمكن اثبات  
غيره له وكل من مدلوله ما غير متعلق بالفرق وميتة بل امر  
ثابت كغيره فصح من مثله المذكورنا هو الابتداء الى امر  
الذي يكون آلة للملاحظة العيانية السيرة البصرة ومع فرب  
هو ذلك لحدث النسب الى فاعل ما يحدث يكون النسب  
مرة للملاحظة طرفها والالتفات في امر من سلة الجارية اي

الشيء الذي هو  
الشيء الذي هو



هذا هو المعنى الذي مر عليه في الكلام  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

كأن مفهوم الفعل وكفوا ثم أتى ثابت في الفعل  
 لغز لا يتلوه العبري لكل من هاتين لآتين في  
 أصلا إذا كانا متعلين في معانيهما وإنما قيد بالآتين  
 لتلحق بغيره فلو لم يرب فعل من ومن وفجر فان لا تأكل

كلها من حيث انصرفها أي مفعولها في نظر من ارادة  
 معانيها الموضوعة من لها من وية الاقدام في فخر  
 عليها وبها ومنهم من قال ضرب ومن شلا في تلك الصفة

اسم باعتبار دعوى وضع الالف في الموضوعة لمعان  
 لانفسها اي في ضمن ذلك الموضع وحيث لا دليل لهم  
 على ذلك الذي لا ذكر الالف في ارادة نفسهم عليهم

اعرى وضع المصطلات في مثل قوله جسي اسهل او على السكته واسم  
 نلت اوف ولا يقدم عليها العاقل فضلا عن فاضله كسبي انت الله  
 وتعالى ان يقول لا يكون امنوا في قوله واذا

هذا هو المعنى الذي مر عليه في الكلام  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو المعنى الذي مر عليه في الكلام  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو المعنى الذي مر عليه في الكلام  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

واذا قيل لم آمنوا لا سيما لا تناء وضد ولا فعلا لا  
 المراد لفظ فلا يصدق قول النخاعة ولا ياتي الكلام الا  
 في اسين او فعل لم اسم واجواب ابن الخازن قوله  
 ولا ياتي انه لا ياتي الا في اسين حقيقة او ما يعبر

مقاسها وامنا من حيث ارادة نفس اللفظ كالكلم  
 مستقل بالمعقوبية ولا بد من اعتبارها انا اول سطر  
 هذا التقدير لئلا يشك ذلك كحرف وتوب الكلام والمبدا

الهم الا ان يقال ذلك كحرف وتوب كجانبية على جند  
 ما هو ان يربح في الاستعمالات لا على اعتبار النوار  
 واذا كان معنى خوف والفعل كذلك فامتنع خبرها

انتبه ان **س** الفعل مدلول على وعاء كونه النبي  
 اثنان من جهة الاثر كمن بينهما كونه النبي ان **س** حرة  
 الاقراة اعلم ان الفعل باعتبار معنى معناه وهو كونه

هذا هو المعنى الذي مر عليه في الكلام  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل

هذا هو المعنى الذي مر عليه في الكلام  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل  
 في قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل



لكل واحد ما باعتبار تمام معناه وهو المثلث ووسطه في زمان معين  
 الى موضوع ما في كليتة نظر بل باعتبار تمام معناه كل الوقوف  
 وكما ان اللفظة من موضوع ومنعاهما المثلث ابتداء خاص  
 بخصوصه كذلك اللفظة ضرب موضوع وضعاءا في الكل  
 نسبة الحوادث الى الفاعل ما بخصوصها في جملة من اقسام اللفظة  
 الموضوع لعن كذا غير مستقيم ولما كان الحادث الذي هو جزء من  
 الفعل مستقلا بالعمومية قد يتحقق في ذوات متعددة  
 صالحة للانتساب الى كل منهما في نسبة الخاصة من اى  
 من كل واحد منها فيجب ان اى بالفعل باعتبار ذلك الحادث  
 صرح عن شئ وهو بهذا الاعتبار مستند دائما اذ قد اعتبر  
 في مفهومه ذكره في كل منع فلا يمكن جعله مستندا الى ذوات  
 الوقوف ان يحصل مدلوله اى يتعلق مدلول الوقوف الذي  
 هو محققه الذي هو انما هو حاصله اى لتبعيته ما يحصل

في زمان معين

ما يحصل مدلول الوقوف من متعلقا واذ كان غير مستقل  
 في المتعلق والتحقق فلا يعقل ان يكون خبرا كمالا  
 يكون خبرا عنه لانه كالتبعية العاشر ضمير الغائب في كليتة  
 نظر وتأمل وجه النظر ان الضمير مطلقا سواء كان للغائب  
 والمكتمل او الخاطيء في كل من شخصتا وصفها كليا  
 فقد علم منه ان في كليتة الضمير باعتبار توهم وضع كل  
 واحد من افراد المفهوم كلى هو موضع هو المفهوم الواحد  
 الغائب المذكور نظرا وفي بعض النسخ وفي كليتة وجزئية  
 نظر ووجهه ان كذا لا يكون المرجع اليه للضمير الغائب  
 كليا كما يكون جزئيا والمكتمل بان في احد منهما مجاز بعيدا كثرته  
 فالجزء بكليتة وجزئية كليا نظر وتأمل والحق ان قد يكون  
 جزئيا والمكتمل مرجعا لانه من الجزئيات نظر الى ان كثرته  
 اللفظة عندنا الضمير مطلقا في المعارف واعتبر في الجزئية

قد يكون كليا



بناء على تعريفهم المعرفة بما وضع لشيء بعينه التسمية **الحاصي**

للفهم من هذا التنبيه على التعريف بين الاسماء التي تشابه

لوف في التزام ذكر التعلق وذلك مثل ذوق فوق فان **بعضها**

كل لانهما بمعنى صاحب وعلو وان كانا لا يستلزمان الا

و جزئين اضافيين بالنسبة الى المعاني التي هو العلم **الطلق**

والعلو لعلو من الاضافة فلا يكون جزئين **الوضع**

مجموع استقاليهما في الجزئين للاضافيين اللذين قد يكون

جزئين حقيقيين وقد يكونان كليين انهم كما تقول **الاستعمال**

الانسان ذو نطق ودهوية ولذا لا يبعث ان يعمل على **الاستعمال**

بالنسبة الحقيقية على ما يشار من المقابلة بالكمي وظهر

التعريف بينهما وبين كوني ان معنى كوني جزئي **الاستعمال**

كائين التنبيه **الاستعمال** لا يربط بالايوة فكل قريب

وهكذا تناوب الالفاظ بعضها مكان بعض اي تناوب

منه كونه ان كانا لا يستلزمان الا  
و جزئين اضافيين بالنسبة الى المعاني التي هو العلم  
والعلو لعلو من الاضافة فلا يكون جزئين  
مجموع استقاليهما في الجزئين للاضافيين اللذين قد يكون  
جزئين حقيقيين وقد يكونان كليين انهم كما تقول  
الانسان ذو نطق ودهوية ولذا لا يبعث ان يعمل على  
بالنسبة الحقيقية على ما يشار من المقابلة بالكمي وظهر  
التعريف بينهما وبين كوني ان معنى كوني جزئي  
كائين التنبيه لا يربط بالايوة فكل قريب  
وهكذا تناوب الالفاظ بعضها مكان بعض اي تناوب

تناوب بعضها مكان بعض وان قري بالضم في العنق **الاستعمال**

واقعا بعضا مكان بعض على ان الجملة حال مؤكدة **الاستعمال**

الوضع ختم الرسالة بدفع ما عسي يخطر بعض الاوامر

وسوان الحكم بالكلية والجزئية والعلمية والموسولية **الاستعمال**

للا لفاظا سوي اعتبارا استعمالا من الكافي فانا قلت

مثلا جاني ذو مال وارادت بزيدي فيحتمل ان يتوهم **الاستعمال**

لاستعماله في الجزئي وكذا اذا اخبرني ببلدة حفظ في زيد **الاستعمال**

فقلت الذي حفظ التورية في هذه البلدة حاضر في **الاستعمال**

ان هذه الالفاظ اعلام شخصية لاتحاد الملام من **الاستعمال**

ومن العلم الشخصي ووجه الدفع ما ذكر ان العنق **الاستعمال**

هو حال الوضع والموضوع له في ذواته امر كلي **الاستعمال**

هنا في شخصي ولا يكون جزئيا بخلاف زيد فان جزئي **الاستعمال**

لذلك الشخصيات وكذا الحال في مثل هذه الصورة

تناوب بعضها مكان بعض وان قري بالضم في العنق  
واقعا بعضا مكان بعض على ان الجملة حال مؤكدة  
الوضع ختم الرسالة بدفع ما عسي يخطر بعض الاوامر  
وسوان الحكم بالكلية والجزئية والعلمية والموسولية  
للا لفاظا سوي اعتبارا استعمالا من الكافي فانا قلت  
مثلا جاني ذو مال وارادت بزيدي فيحتمل ان يتوهم  
لاستعماله في الجزئي وكذا اذا اخبرني ببلدة حفظ في زيد  
فقلت الذي حفظ التورية في هذه البلدة حاضر في  
ان هذه الالفاظ اعلام شخصية لاتحاد الملام من  
ومن العلم الشخصي ووجه الدفع ما ذكر ان العنق  
هو حال الوضع والموضوع له في ذواته امر كلي  
هنا في شخصي ولا يكون جزئيا بخلاف زيد فان جزئي  
لذلك الشخصيات وكذا الحال في مثل هذه الصورة

تناوب بعضها مكان بعض وان قري بالضم في العنق  
واقعا بعضا مكان بعض على ان الجملة حال مؤكدة  
الوضع ختم الرسالة بدفع ما عسي يخطر بعض الاوامر  
وسوان الحكم بالكلية والجزئية والعلمية والموسولية  
للا لفاظا سوي اعتبارا استعمالا من الكافي فانا قلت  
مثلا جاني ذو مال وارادت بزيدي فيحتمل ان يتوهم  
لاستعماله في الجزئي وكذا اذا اخبرني ببلدة حفظ في زيد  
فقلت الذي حفظ التورية في هذه البلدة حاضر في  
ان هذه الالفاظ اعلام شخصية لاتحاد الملام من  
ومن العلم الشخصي ووجه الدفع ما ذكر ان العنق  
هو حال الوضع والموضوع له في ذواته امر كلي  
هنا في شخصي ولا يكون جزئيا بخلاف زيد فان جزئي  
لذلك الشخصيات وكذا الحال في مثل هذه الصورة



مشابهة اتحادية الجسم  
 المماثلة اتحادية الجسم  
 المتماثلة اتحادية الجسم  
 المتماثلة اتحادية الجسم  
 المتماثلة اتحادية الجسم  
 المتماثلة اتحادية الجسم  
 المتماثلة اتحادية الجسم  
 المتماثلة اتحادية الجسم

قال الحكماء الجواهر مخصصة في خمسة الهيولى والقوة والجسم والنفس والعقل وذلك لانه الجواهر  
 متماثلة جملها جواهر اخر وهو الهيولى او حالا في جوهر اخر وهو الصورة او مركبا من الخلق والخلق  
 وهو الجسم ولا يكون كذلك اي لا يكون خلا ولا خلا ولا مركبا منها وهو الفارق والمفارق ان تعلق  
 بالجسم تعلق التدبر وهو النفس وان لم يتعلق بالجسم تعلق التدبر وهو العقل

قال الحكماء الجواهر مخصصة في خمسة الهيولى والقوة والجسم والنفس والعقل وذلك لانه الجواهر  
 متماثلة جملها جواهر اخر وهو الهيولى او حالا في جوهر اخر وهو الصورة او مركبا من الخلق والخلق  
 وهو الجسم ولا يكون كذلك اي لا يكون خلا ولا خلا ولا مركبا منها وهو الفارق والمفارق ان تعلق  
 بالجسم تعلق التدبر وهو النفس وان لم يتعلق بالجسم تعلق التدبر وهو العقل

نظمت الحمال  
 نطقك حال اسنادي قربة سبل دلالت  
 النطق ناطقة شبيه اولندي نطق  
 سرامني افادده كان مشبه اولد دلالت  
 مفهوم مشبه بر اولد نطق مفهوم  
 جسده نورد ديو ارعا اولندي كان مشبه  
 اولد نطق مفهوم مشبه اولد دلالت مفهوم  
 ايجو استعاره قلندي كان خارج مشبه اولد  
 نطق لفظي ذكر اولندي ادوك مشبه اولد دلالت  
 اراده ادوك استعمل

ثم هذه الرسالة بعون  
 الملك الخاق  
 في اوسط  
 رمضان

ماله على نظرية  
 لاشقة في النظرة  
 الجبل المركب وهو عبارة  
 عن استقار اجزاء غير متجانسة  
 بقوى متضادة  
 الجبل البسيط وهو عدم العلم  
 على حد ذاته ان يكون عالما

قال الحكماء الجواهر مخصصة في خمسة الهيولى والقوة والجسم والنفس والعقل وذلك لانه الجواهر  
 متماثلة جملها جواهر اخر وهو الهيولى او حالا في جوهر اخر وهو الصورة او مركبا من الخلق والخلق  
 وهو الجسم ولا يكون كذلك اي لا يكون خلا ولا خلا ولا مركبا منها وهو الفارق والمفارق ان تعلق  
 بالجسم تعلق التدبر وهو النفس وان لم يتعلق بالجسم تعلق التدبر وهو العقل







التعبير عن الدلالة بالنطق ودل عليه زهير المتأخر من الزمر  
 على وزن علم الكلام وعلم وزف عنق جمع زبور بالفتح بمعنى الكفا  
 والثاني اسبأ كتب لفظا ومعنى وإن كان الأول اعم فتنظروا  
 فرائد عوايد جمع فريدة وهي الدرة الثمينة التي تحفظ في ظرف على  
 حدة ولا تخلص بالآل في شرفها واثافت الى العوايد من قبيل  
 اضافة الصفة الى الموصوف اعوايد كالقرايد ولا يخفى هن اضافة  
 الفرائد في هذا الكتاب الى العوايد ولو قال فرائد فرائد لكان لحن  
 لتحقيق معاني الاستعارات واقسامها وقرايسها كما تدرج  
 الترتيب في القراين تضليبا اولم يلفت اليه لان الاهتمام به دون  
 الاهتمام بما ذكره وجعله دخلا في تحقيق اقسام الاستعارة لانه  
 انما ذكر تحقيق الاستعارة للرجوع بها في ذكر القراين مع ان البحث  
 عنها من جملة تحقيق الاستعارة واقسامها في ثلثة عقود لا  
 يخفى حسن نظم الفرائد في العقود وان استفاد ان كل عقد  
 لواحد من تلك الثلثة وان على الترتيب المذكور والاول حق  
 دون ثلث العقود الاولى في انواع المجاز الاول في انواع الاستعارة

تتعلق

جاء في المتن

لان المقصود في الرسالة تحقيق الاستعارة واقسامها وقرايسها  
 فاسما للمذكور بالنص واقسام المجاز اوضح في انواع المجاز الا  
 ان يقال اختاره ثلثا ليتبادر اليهم الى الاقسام الاولى ولية وفيه  
 ستة فرائد العربية الاولى المجاز المفرد قيد للمفرد المفرد لداعي ذكر  
 الكلمة في ترتيبهم مع ان تقسيم ذلك المعنى الى التمثيل كما هو في الكلام  
 دليل على ان المعنى مطلق المجاز وداع الى صرف الكلمة الى اقسام الكلام  
 لحفظ التفرقة عن استعمال اللفظ الغير الظاهر الدلالة على المعنى  
 الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له استطاعت التعريف في اصطلاح  
 الخطاب مع انه ذكره في غير ما لا يحال الصلوة المستعملة بحسب اللغة في العمل  
 الشرع لا يمازج مع ان لم يستعمل في غير ما وضعت له على ما ذكره غيرنا  
 وفيه نظير لاجرا في الصلوة المستعملة بحسب في الدعاء لا يمازج  
 في غير ما وضعت له في عرف الشرع انما ليست مجاز فلا بد من اخرها  
 بقيد في اصطلاح به الخطاب لان استعماله فيما وضعت له في اصطلاح  
 الخطاب وهو عرف اللغة على قول لا غناء قيد الحسية الشعر  
 بل في الترتيب من ملاحظة هي بالفتح وانما بالكسر في الامور الحسية

مفهوم

انما هو من اصطلاح الخطاب متعلق باغناء وهو الوجود  
 الذي هو من اللغة المستعملة في الدعاء  
 ليس لفظا مستعملا في الدعاء  
 فلهذا في شراطينه



هذا هو الوجه الثاني في بيان ان  
اللفظ لا يثبت له معنى بغير  
المراد به

قال في التكملة اي بالكسر علاقة السوط ونحوها وبالفتح علاقة الحب  
والحذر وادب عنه الفيلسوف انه ليس بحقيقة ولا مجاز كان يقال سوطا  
ونعلم استعمال الترس <sup>في قوله</sup> الكتاب ولا يخفى انه يفهم منه اشتراط <sup>العلاقة</sup> الفهم  
لان القرينة لها فائدة في الدلالة على قصدية وليس مع الفيلسوف  
دال على قصدية مع قرينة صفة لعلاقة اي علاقة كانت مع قرينة ولا  
لعلاقة وقرينة لان القرينة ليست من نواع العلاقة بل كل منهما  
مما يتوقف عليه الجار وكذا ان جعل قوله مع قرينة حاله المستكن  
في المستعمل والقرينة ما ينصح عنه المراد لا بالوضع مانعة عن ارادة  
اخرج به الكناية لانها وان كانت مع قرينة لكن ليست بانبة  
عن ارادة الموصي <sup>في قوله</sup> فخرج له لان الفرق بينه وبين الجارحة  
ارادة المبلغ المحقق مع عدمه وان الجاز كذا قال ابوهم وقيل  
لان الكناية لا يفهم فيها ارادة المبلغ الموضوع له لانه لا يؤول به  
الى الانتقال الى المراد فيقر القرينة المانعة عن ارادة المبلغ الموضوع  
له لانه هو اي ارادة المبلغ الغير الموضوع له بقرينة مقبولة  
لا يراد باللفظ الموضوع له لانه وعبر الموضوع له ولكن ليس

لان

الانتقال

لغيرها قرينة عدم ارادة مطلقا الذي ارادته فان اللفظ يمكن ان يثبت  
اللفظ قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له مطلقا ذلك مجاز لا يمنع فيه  
القرينة الا ارادة الموضوع له لانه قد جازى السديس ليس فيه الاسد  
الارضي الذي يمنع ان يكون المقصود لانه البيع المخصوص ولا يمنع عن  
ان يقصد الانتقال الى الشجاع فلا يثبت المجاز متميلا عن الكناية في شئ  
من الاستعمال لا يمكن ان يجاز عنه بان صحة ارادة الموضوع له الانتقال  
معناها ان يكون الموضوع له متحققا ويكون ارادة الانتقال في السديس <sup>في قوله</sup> جازى  
ليس السديس متحققا بخلاف جازان الكلب فان جازى الكلب موجود  
فيصح ان يراد الانتقال الى الضياء فيكون ان كانت العلاقة المقصودة جاز  
المشبهة في ان يراد السديس بالمرسل لعدم تقييده بعلاقة واحدة والا  
فاستحالة مقترحة المشهور ان اللفظ المستعمل في غير الموضوع له لا  
استعارة ولم يجد التقييد بالمقترحة في كلام غيره مع انه يناقض ما سبق ان  
الاستعارة الكلية عند ملعبها الكشاف المشبهة المفضية في نفس  
المشار اليه بالتجديد المستعمل في المشبهة فانه يصدق عليه الكلمة المستعملة

في النفس



في غير ما وضعت له المشابهة مع انما اليك استعارته بكونه في قوله  
 الثانية ان كان الاستعار اسم جنس الى اسم آخر مشتق اسم الجنس في عرف النحاة  
 بساوق النكرة فيتناول المشتقات النكرة ولا يتناول اسماء الاسد و  
 فظايرهم فلا يصح ارادته في هذا المقام لانه لا يتناول الاصلية جميع العارفين  
 الغير المشتقة الا العلم الشخصي وعدم شمولها المشتقات وقد جعل صاحب  
 الوضوح اسم للمقابل المصدر المشتق فلا يصح ارادته ايضا وان كان اقرب  
 من الاول فلعل اسم الجنس في هذا المعنى كونه قابلا للمشتق لكن قولهم العلم  
 لا يستعارنا فانه بحسبه لا يقتضيه الحقيقة بذكر على ان الجنس هو ما يقابل  
 الشخصي والآل فالمشتق ايضا في الحقيقة ولا يخفى ان قوله اي اسماء غير  
 مشتق يتناول العلم الشخصي فكأنه اراد اي اسماء كلياته مشتق ما يخرج  
 عنه العلم الشخصي بصفة مع انه يستعار الان برب اسماء كلياته حقيقة  
 او بما هو يتناول العلم لجاندا الشبه بصفة فانه في حكم الكلي  
 عندهم ويخرج عنه العلم الشخصية الغير الشبه ولا يخفى ان يخرج  
 بحدسيما في مقام التفسير مع ذلك يخرج عند خرافة علمه ان  
 الاستعارة في اصلية ويخلف في مفهوم التبعية فالاستعارة اصلية

اصلية يعرف في وجه اصلية بعد معرفتها بتبعيتها والآلية بتبعيتها  
 في اللفظ الذكور المشتق والمؤلف فانها بقا بقوله والآلية بتبعيتها في  
 المصدر ان كان الاستعار مشتقا وذلك لانه اذا اراد استعارة  
 قتل المفهوم ضربا تشبيها فهو ضربا بغيره قتل في شدة التشا  
 ثم يشب الضرب بالقتل ويستعار له القتل ويشترك في  
 فاستعار قتل شعبة استعارة القتل وهكذا باقي المشتقات  
 وعمل القوم ذلك بما فيه خفاء ولا ينبغي تلك الرسالة بتحقيق  
 لكن نحن نبين كما هو من موافق الواجب قريب الى اللفظ  
 فان قريب المسك غير بعيد الملام ويحوان المشتقات مضمنا  
 بوضوح وضع المادة والهيكل فاذا كانت استعارتها  
 لا يتغير معانيس للربيات فلا وجه للاستعارة الزمنية فالاستعارة  
 فيها اغايب باعتبار مواءمة الاستعار مصدرها ليستعار  
 مراد ثابتية استعارة المصدر وكذا اذا استعمل الفعل باعتبار  
 الزمان كما يعبر عن المستقبل بالمأخر يكون بتبعيته كشيء الغير  
 في المستقبل بالغير في الماضي فيحقق الوقوع فيستعار له

استعار اللفظ



ضرب بالاستعارة استعارة الهيئة وليست بتبعية استعارة  
 المدد بل اللفظ بتمامه استعارة تبعية استعارة الجزء  
 وادارة تحقيقا تركناه ليقف المقام لا يلتزم بالكلام  
 فعلى برسالتنا الغاربية المعمولة في تحقيق المجازات قال  
 في حواشي هذه الرسالة اعلم ان الاستعارة في الفعل لما  
 يتصور بتبعية المصدر ولا تجوز في النسبة الدخلة في مفهومه  
 الاستعارة على ايدي الحكم فان معناه شبه مفهوم بجزء من الاستعارة  
 شعبا لا مطلق النسبة لم يشتهر بغير يصلح ان يجعل وجه الشبه  
 في الاستعارة بخلاف متعلقات الجوز فانها انما هي مفهوم منها  
 احوالا مشهورة ثم ان الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان  
 يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل ويستعاض به اسم ثم يشترط  
 منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه الضرب في  
 المستقبل بالضرب في الحاضر مثلا في تحقيق الوقوع فيستعمل  
 فيه ضرب ليكون المعنى المعدري اعني الضرب موجودا في كل واحد  
 حد من الشبه والنسب به لكنه يفتقد في كل منهما بغيره مغايرته

ما والاكثر

الاخر يفتح الشبه بذلك كما افاده المحقق الشريف لكن ذكر العلما  
 المحقق عضد الملة والدين في الفوائد العلمية ان الفعل يدل  
 على نسبة ويستدعي حدا وزمانا والاستعارة متصورة في كل واحد  
 من تلكه فمى النسبة كنز الامير الجند في الزمان كنادى اصحاب  
 الجند وفي الحدث نحو نشرهم بعدد اب اليم هذا كلام تامل  
 فان فيه اشارة الى ان النسبة الجارية فيها الاستعارة نوع من  
 النسبة وان التشبيه في التعبير عن المستقبل بلفظ الحاضر  
 للزمان فانهم امر بالتأمل لحفظ القول باستعارة النسبة  
 في يزم الامير الجند دون نادى اصحاب الجند فانه كما يفتح  
 تشبيهية الزم الى الامير نسبة الزم الى الجند والاستعارة  
 يمكن نسبة النداء في الزمان المستقبل نسبة النداء في الزمان  
 الماضي والاستعارة وكون الاستعارة في احدى العوالم النسبة  
 دون الاخر فترى من غير فاروق ولم يلتفت الى ما هو اهم من  
 ذلك من ان الحق من القولين اسمى ونحوه يقول الحق  
 ما ذكره الشريين المحقق لكن لا لما ذكره اما الاول فلان

اصحاب التاريخ



الفعل موضوع للنسبة الى الفاعل مجازيا كما هو حقيقيا  
ولهذا ليس في هزم الامير الجبذ مجاز لغوي واما الثاني فلا  
نسبة الفعل انما عاينة الى الفاعل وهي نسبة مخصوصة  
كما ان الابتداء نسبة مخصوصة ونسبة الى المفعول ونسبة  
الى المكاه الى غير ذلك وكل من اذاع مخصوصا لوازم مخصوص  
تصح ان يشبه بها باعتبارها لکن هذه المناقضة العلامة  
ليس الا في المثال وهو قوله هزم الامير الجبذ للاستعارة  
في النسبة اما لو قطع النظر عنه فالحق مع العلامة لان الفهم  
قد يوضع للنسبة الانشائية عارضا وهي مستمرة بصفة  
تصلح لان يشبه بها كالجواب وقد يوضع للنسبة بالاختيارية  
وهي مستمرة بالمطابقة والمطابقة في استعار الفعل من  
احدهما للاخر كاستعارة دحم الله لارحم واستعارة قول  
فليتنبأ قول النبي صلى الله عليه وسلم <sup>متقربا</sup> كذبك فليتبوء  
مقعدته من النار للنسبة الاستقبالية الجبذ فانه يمتنع  
يتبوء مقعدته من النار وخرج به في شرح الحديث وفي متعلق

معنى الحرف ان كان حرفا لما كان متعلقا بمعنى الحرف ظاهرا فيما  
هو معنى فيه ملحوظا بتبعيته حتى توهم صاحب التلخيص <sup>ان ذلك</sup>  
في لام التعليل مجروره فستره تحقيقا للحق ورد الانطواء  
المطلق فقال المراد بمتعلق معنى الحرف ما يعبر به عنه من المعاني  
المطلقة كالابتداء ونحوه من الاشتاء والتعليل والوصف  
الحرف في المعاني المطلقة عند الجمهور لكن الواضع شرط الاستعمال  
في جزئي مخصوص من جزئيات حتى لزمهم كوف الحروف في  
لاحقايق لها وبعض من وقف لتحقيق جعل الموضوع له  
الجزئيات المتصورة وجعل تلك المطلقات تعبيرات للجزئيات  
احضرت بها عند الوضع لها لكون الحق الحقيقي بالاختيار  
اختاره الصانع جعلها معتبرا بها بمعنى الحرف ولم يجعلها  
معاني الحروف وتحقق الاستعارة في الحروف ان معانيها  
لعدم استقلالها لا يمكن ان يشبه بها لان المشبه به  
المحكوم عليه بشاركة المشبه له في امر يجرى التشبيه فيما يمتنع  
عنه ويلزم تبعيته الاستعارة في التعبيرات الاستعارية معاني الحروف  
<sup>ان معنى الحرف</sup>



اعلم انه لم يقصوا

ومن الخواص انه اشتبه في هذا المقام بذكره يقسم المجاز  
المرسل الى الاصل والتبني على قيس الاستعارة لمن رجا مشور  
بذلك كلامهم قال في المفتاح ومن امثلة المجاز المرسل قوله  
تعالى فاذا قرئت القران فاستغذ بالله استعملت قرأتها  
اردت القرأت كون القرأت مبيته عن ارادتها استعلا  
بجارياتين العلامة في المصدر فيشير الى استعمال المشتق  
بمعنى المشتق بتبعيته المصدر يعني استعمال المشتق بتبعيته  
المصدر وجوز في شرح التلخيص ان يكون نطقه الحال  
بما زامر سلا عن دلت باعتبار ان الدلالة لازمة للنطق  
فانهم يريدان بين علاقة المجازين معنيين المصدرين  
دوة الفعلين ويشعر ذلك باعتبار العلاقة بين المصدرين  
او لا وفي بحث لانه يثبت ان العلاقة باعتبار بعض اجزاء  
معنى الفعل دون اجزائه وانك التبعية تقدم للفعل لانه  
من وضع المصدر لكان لا يتبعه في وضعه موضح الضمير لانه الضمير  
كان متصلا واجب التقديم على الفاعل لعدم فقد الاستعمال

نظف في قوله

في قوله

الاتصال فاحفظ فانه نكتة جلية قد وقعنا بسخرها  
جمل السكاكي ورد ما الى المكية لا يورد نفسها الى المكية بل يحل  
قريبتيها مكية ويرد نفسها الى التخييل ولما كان المقصود  
مبهم قال السكاكي يستعمل لينتظربا ان فان قلت لا وجه له  
لانكار التبعية غاية اخراجها عن كونها متبعية اذ احتمال  
كونها مكية لا يدفع احتمالها قلت يرجح المكية عدم كونها تابعة  
لاخبار استعارة اخرى والاحتمال المرجوح منك عنده وفي  
القول الراجح وتبين فيما بعد على كون الانكار انكارا مبني  
على الرجحان لا على ابطاله لو كنت ذا شبه الغريزة الثالثة ذهب  
السكاكي الى انه اذا كان المستعار متحققا او عقلا فلا  
استعارة بتحقيقه لكن الاستعارة متحققة ميتة والآلة  
تخييلية لبناء المستعار على التوهم والتخييل وهذا  
ما ذكره السكاكي والا فالقصة التي تستفاد من كلامه ثلث تحقيقات  
وتجديد ومحمدة لها ولما كانت المحمودة لهما لا يخرج منهما  
جعل ما لقصة الاختصار في التحقيقية والتخييلية وان قال

ان قصة الاختصار والاستعارة اشارة الى ان الالف واللام موصوف  
عن الضائق اليه



س

تكشف لا حقتها اشارة الى ما سبذ كونه من انما  
 القرينة للاستعارة المكنية كما في اظفار القرينة فان اظفار <sup>او الخيلية</sup>  
 استعملت في امر تخيل وتوعدت في المنة <sup>التي هي</sup> بالاظفار <sup>التي هي</sup> في حال  
 الاظفار بعد تشبهها باليد وتزيفها منزلة واحالة على ما <sup>منه في العقد الثالث</sup>  
 من تزيفها بان نقسف لان القرينة حاصلة بمجرد اثبات  
 الاظفار الحقيقية لها مجازا فتوعدت صورة شيرت بالا  
 اظفار فيها واستعمال الاظفار فيها التحميل القرينة للمكنية  
 خروج عن الطريق المستقيم القرينة الرابعة الاستعارة  
ان لم تفرق بما لا يلائم شيئا من المستعار والمستعار له  
 لفظ واحد المراد عن الاقتران بما لا يلائم الاقتران بما سوى القرينة  
 والا فان القرينة مما لا يلائم المستعار فلا يوجد استعارة مطلقة  
 لا يقال الاستعارة باعتبار القرينة لا يقترن بما لا يلائم المستعار  
 بل يقترن بما يصير مستعاره باقتران القرينة لا نقول الا  
 استعارة تحقق بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له  
 ولا يلائم المستعار القرينة المعينة بالاستعارة بالاعتبار

بقية ما

القرينة المعينة يلائم المستعار فلا بد من التقييد بخبر  
 اسد الا و تقييد بالوصف بالرمي لئلا يتوهم ان الاطلاق  
 مشروطا بفتا والقرينة وان قرنت بما لا يلائم المستعار  
 من امر متخيل كذا سبذ ليد على وزة علم الشعر  
 للقرينة بعضها ببعض جدا والبدء شعر الاسد <sup>منه الاسد</sup>  
 على رتبة ويقال للاسد ذوبية والبدء كعب جهوا واصفان  
 كما رجع ظفر لم تعلم بمخى القطع جعل قوله ليد <sup>بشرحا</sup>  
 لان التبدل لا يلائم المشبه به ومن خواصه وكذا اظفاره  
 لم تعلم الاظفار اخفى به لا يقال في قوله اظفاره لم تعلم  
 شائبة تجريد لان الوصف بعدم تعلم الاظفار انما تعارف  
 فيما هو من شأنه تعلم الاظفار وهو الانساف لان نقول  
 عدم تعلم الاظفار كناية عن القوة على تحريك ما في حركته  
 اكشاف فمائل وان قرنت بما لا يلائم المستعار له مجزاة لتجديدها  
 عن بعض مبالغة في الاستعارة لانه صادف كذا يلائم المشبه بعد  
 من دعوى الاتحاد الذي في الاستعارة ومنه نشاء المبالغة عن

الذي في الشب والمشب



رأت اسدا شاكى السلاح وقد يجتمع التشريح والتجريد كما  
 في قوله لذي اسد شاكى السلاح مقدر له لبد اظفاره  
 لم تعلم ان عند ذي اسد تمام السلاح كغير اللحم والمعدن اسم مفعول  
 من التقدير بالقاف والذال المعجمة بالغة القذف بمعنى الرمي كاذري  
 بالهمزة والالف لتقسيم اعتبار وترشيع ابلغ لاشتماله على حقيقة  
 المبالغة في التشبيه اسناد الابلغة الى التشريح جاز من غير الاسناد الى  
 الابلغ الابلغ من الابلغة هو الكلام او من المبالغة هو التكلم والابلغ  
 ابلغ من التجريد وقد اشار الى وجه قسمة وقع التجريد والتشريح في مرتبة  
 الاطلاق لتساقطها بتعارضها واعتبار التشريح والتجريد اياها يكون  
 بعد تمام الاستعارة ولا تعد مرتبة للفرقة تجزئة تجزئ رأت اسدا تركي  
 والافنية لكتبة ترشيع والالم يوجد استعارة مطلقة يستعاد من كلامه  
 انه لم يشترط زيادة التجريد والتشريح على علم الاستعارة لكان الخيالية  
 ترشيعا وليس كذلك مطلقا لان التشريح ذكر ملائم الاستعارة منه والمستعار  
 منه في اللفظة التشبيه على ما ذهب السكاكي فلم يكون كذلك على ما ذهب سيبويه  
**الفرق الثاني** في تشريح تجزئة ان يكون باقيا على حقيقة تائيدا في الذكر للتعبير

للتعبير عن الشيء بلفظ الاستعارة من باب الاستعارة بقصد به الانتقوتها  
 كانه نقل لفظ التشبيه بمراد يذهب الى التشبيه ويجوز ان يكون مستعار لهما  
 ملائم الاستعارة من الملائم المستعار له ويكون ترشيع الاستعارة مجرد  
 انه جاز عن ملائم المستعار له بلفظ موضوع الملائم المستعار منه ولا يجزئ  
 انهما لا يختص بكون لفظ الملائم المستعار منه مستعارا بل يتحقق من  
 التشريح بذلك التعبير على وجه الاستعارة كان في وجه المجاز المرسل اما  
 للملائم المذكور او القدر المشترك بين التشبيه والتشبيه وان يجمل مثل  
 ذلك في التجزئة يكون باقيا على حقيقة او جازا عما يلائم التشبيه في  
 يحصل بجمع التجزئة ويحتمل الوجهين بل الوجه قوله تعالى واعنوا  
 لجبل الله حيث استعمل الجبل للعهد لمساواة العهد بالجبل فيكون و  
 وسيلة بالجبل لربط شيء لشيء وذكر الاختصاص وهو التمسك بالجبل  
 ترشيعا اما باقيا على معناه او مستعارا للوقوف بالعهد او مجازا مرسل  
 في الوقوف بالعهد لعلاقة الاطلاق والتقييد فيكون مجازا لربط بين اوفى  
 الوقوف كانه قيل لقوا بعهد الله وحي كل من التشريح والاستعارة ترشيع  
 للاخر فصار ولا يجزئ ان التشريح التقريفي بذكر ملائم التشبيه بغيره شمول

فكل من اختصام وهو فقه في الاستعارة  
 تشريك ما بالحق والادوية والوقوف وهو  
 محقق في جاز مرسل فربما ذكر  
 الوقوف في جاز مرسل فربما ذكر  
 الوقوف في جاز مرسل فربما ذكر  
 الوقوف في جاز مرسل فربما ذكر



ذكر ملايم الشب بلفظ ملايم للشب به كانه اخذه مما ذكره الشارح المحقق  
 في شرح التلخيص في استنبط من كلام الكشاف انه قد يكون في نسبة  
 الاستعاره بالكتابة ذكر ملايم بلفظ الشب بلفظ ملايم للشب به  
 مما ذكره في قوله تعالى يقضون عهد الله ومنتكرفعليه وما عليه فيما  
 سلكه في الاستعاره التخييلية الفريضة السادسة الجازا الكسب وهو  
 الكسب المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قوسية كالمعروف كقوسية وهو كونه  
 مانعة عن ارادة الموضوع له يصدق في التعريف على مجموع اعتصموا بحبل  
 الله على الاحتمالين لانه اذا استعمل جزء من اجزاء الكسب في غير ما وضع له  
 لان الموضوع له المجموع او موضوع له الاجزاء وفي تسمية المجموع الكسب  
 استعاره مركبة نظر بل في تسمية الاستعاره كالايجاف على من ليس في معرفة  
 الفن كالمستعمل في الفن وكذا يصدق قولنا في رجة الذكوة الجنة مع  
 ان في جعله مجازا مركبا نظر على اصله الجازا الكسب يختص بالتمثيلية و  
 الجازا المستعمل في الانشاء المستعمل في لازم فائدة الجازا الانشاء المستعمل في الجازا  
 ولا يستعمل ما يجوز في احد الفاظها ان كانت علاقة غير الشبيهة فلا يسمى استعارة  
 في حواشيه ولم يقل يسمى مجازا من عدم تغير محهم بذلك

وجه الاستعارة ان الشئ  
 مسلط عليه القيد الذي يفتقر اليه  
 القيد يفتقر الى القيد وهو ان يفتقر اليه  
 انما يفتقر الى القيد على شئ من القيد وهو ان يفتقر اليه  
 ونفى القيد والسكون على القيد ونفى القيد وهو ان يفتقر اليه  
 الوجه الاول انما ان يفتقر اليه على شئ من القيد وهو ان يفتقر اليه

هذا هو الشئ الذي يفتقر اليه الجازا الكسب وما يفتقر اليه اعتراض بالواو  
 وهو وجه يسمى تشبيرا بغير تسمية الاستعاره مع انه يسمى باسمه بل مما فات  
 القوم واعتبروا عليهم الشارح المحقق للتحقق بان الجازا الكسب  
 الكسبية كشيء كالاجازات المستعمل في الانشاء فلما وقع الجازا  
 الكسب في الاستعاره التمثيلية ونحن نقول لا يجوز في شئ من اجزاء  
 التمثيلية من حيث هي الاستعاره التمثيلية بل هي على ما كانت عليه  
 قبل الاستعاره من كونها حقايق او مجازات او مختلفات بل  
 في المجموع من حيث المجموع بخلاف غيرهما من المركبات فان التجوز فيها  
 سار اليها من التجوز في احد جزئها فلم يلتفتوا الى ذلك التجوز  
 الغفوا عن بيان بيان التجوز في مفردة وهيئة الكسب الجازا الكسب  
 موضوعا لنوع من النسبة فتجوز فيها بنقلها الى النوع الآخر فليس  
 الكسب مجازا بنبعية كالتجوز بخلاف التمثيل لانهم يحكمون ان التجوز في  
 في الهيئة التركيبية لا يدخل في شئ من الالفاظ فاما ان يتجوز في  
 الكلمة المستعملة في التعريف وتجعل شاملة لها واما ان يتمسك بها  
 بالمقاييس فان قلت انما يدفع بهما اما ذكرهما من المركبات لا المركبات



للقصود بها افادة علمت لازم الخبر فان قولك صفا حفظت التورية  
بمقصود به افادة علمت انك حفظت التورية ولا تجوز في شيء من اجزائه  
وهو كقولك تعديتم رجلا ونوكلتم اخي بعينه قلت اعلمه عندكم من قبل  
السلم من سلم السلمون من لسانه ويده فيمن يوذى السلمين  
فان يراد به ان هذا الشخص ليس بحكم لكن عن عرض الكلام ولا يصيب  
اللفظ به في ازاوله من في هذا المقام حاشية يغني عنه ما ذكرنا كذا  
ثقلها ليكون شر حناجا معا لحو اشريع عاية لحق مكتوب وهي  
من اجزاء هذا المركب المسمى استعارة عقيلية وان كانت لها مدخل  
في التورية لانه ليس في شيء منها على انفراد تجوز باعتبار هذا الجواز  
المتعلق بمجوزها بقرينة باقية على حالها من كونها حقيقة او هي ازاها قول  
فكما في المثال المذكور واما الثاني فكما نوهبت في الكلام المذكور عن التقديم  
او التأخير الرجل بلفظ جازي وكقوله تعالى ختم الله على قلوبهم اذ جعل  
الحكمة استعارة لاحداث هيئة مانعة عن خلوص الحق فيها وجعل الكلام  
استعارة عقيلية بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب ختم الله عليهم به  
حقيقة ومقدمة هذا الكلام والاسم المستعمل في تشبيهه  
الاسم في استعارة عقيلية لا استعارة على التمثيل

٧٤  
على التمثيل عن التشبيه وخص التمثيل بما مع انه لا استعارة بدون التمثيل  
لان فضل التشبيه في نظر البلغاء كذا وهذه التشبيه المركبة هي كانه ما عناه  
من التشبيه في نظر البلغاء كذا وهذه الاستعارة مشارفسان البلغة  
حتى لا يكاد يرضى من راق حلاوة البيان ولو بطرفا لسان ان يحمل الا  
الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة ان امكن ويجوز عليه  
الامكان ليكون المنظور لليل في هذا التشبيه التشبيه العظيم الشان  
وحقيقة ان يؤخذ امور متعددة من التشبيه ويجمع في الحاضر وكذا من  
التشبيه ويجعل المجموعان مشاركين في مجموع متزج يشتملها وان اردت  
مزج التفصيل فلما تطلب من هذا المختار القليل وراجع الى مقام بعد  
هي تشتمل الى الكلام اعد الايجاز من فضله في حواشيه كان الاستعارة الصر  
قد يكون مركبة يجوز ان تكون الاستعارة الكنية ايضا مركبة وللعلم من  
ذكر عقلا كنههم لم يذكروها في وقوعها في الكلام ترة وتكررت على هذه الحالة  
ظفرت بعد حين من الاله بوقوعها في كلام الله تعالى على ما زه العلامة  
التفتازاني في قوله تعالى فن حقا عليه كلمة العذاب افانت تتقدم من  
في التارة في صورة التشبيه بل ومن حواشيه في هذا المقام اذا قيل انبت الربيع



البقر وقصد به تشبيه التلبس بالفاعل على فاستعمل التركيب  
 الموضوع بالموضع النوعي الثاني في الاول فلما شك انه بجاز تركيب و  
 العلاقة في التشابه وصرح العلامة التفاز في شرح الاصول بانها  
 استعارة عقلية اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولو فيه بحث فان  
 في الاستعارة المركبة التثنية على ما صرح به يجب ان يكون وجه التشبيه  
 هيئة منتزعة من عدة امور وكذا الظاهر ان يجب ان يكون لهيئتين من  
 متعينين من مجموع اشياء قد تضافت وتلاصقت حتى عادت واحدة اشياء  
 فيقع في كل من الطرفين عدة امور ربما يكون وجه الشب فيما بينهما ظاهرا  
 لكن لا يمتنع اليه في كون المثال المذكور كذلك بحث لا يشك ان هو ان اراك  
 آه غير مستعمل في التلبس بالفاعل في هذه القول بثل هذه النوع من المجاز  
 من في مثل هذا التركيب نسبة العلامة عضو لا عضو المكافئ في القول  
 الخيا العقلية وشرح المختص الامام عبد القاهر وذكر القاضى التفاز في  
 انه ليس قول العبد القاهر ولا العبد من اعلم البيان لكنه ليس بعيد من ذلك  
 ولا كونه من البحت من دفع بانه قصد تشبيهه بالفاعل بالفاعل لفظا  
 اياه في التلبس الفعل اليه هو المشهور لم يكن يجوز في اللغة فضلا

فضلا عن ان يكون مجازا اما لو قصد تشبيه التلبس بهو عبارة عن  
 مفرد مركب من غير قصد الى جزء من الاجزاء بالتلبس الذي هو عبارة  
 عن مفرد مركب آخر كذلك فاستعمل اللفظ الموضوع بالموضع النوعي  
 للتركيب الثاني في الاول فلا يخفى في انها تشبيه اشياء باشياء وتضافت  
 وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا او حرك يكون مثل قولنا اني اراك تقدم  
 رجلا وتؤخر اخرى ولا يلزم من تشبيه هذا الاعتبار بالقول المذكور  
 كون القول المذكور مستعملا في اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى غير  
 مستعمل في التلبس بالفاعل على نحو ما توجه ايضا ما ذكره بقوله ولا يشك من  
 ان نحو اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى غير مستعمل في التلبس بالفاعل على نحو ما  
 يؤيد ما ذكرنا من نقله قاله ذكر المحقق انه لم يقل احد لكنه ليس بعيد فانه  
 يشبه الى انه توجه للتركيب المذكور غير ما هو المشهور نحو اني اراك تقدم  
 رجلا وتؤخر اخرى فظاهره وتؤخر رجلا اخرى ولا يحصل له بل اخرى صفة  
 تارة اني اراك تقدم رجلا وتؤخر رجلا تارة اخرى اي تارة في  
 الاقدام اي التشجاعة والخبرة على الامر والجاهل بهيم وحاء او كفت النفس  
 عنه لان مركب ايتهما اخر به كمن حققه المثال فانه التحقيق الذي لا على



ولا يذهب على كونه لا يمكن ان يكون مفهوما على ما لا يتضح على مفهوم الفعل والفرق  
فلا يتضح في التشبيه الذي هو معنى الاستعارة بل لا بد من التشبيه فيما سمي  
التشبيه وفيه التشبيه في ومن هو مذكور المركب كان تقب التشبيه في  
مفهوم الكلمة او في الهيئة فمنه منها فيكون الاستعارة فيها ايضا  
بتعبير وقد خلا عن اليا في اليم كلام القوم ومما ينبغي في القوم  
فلا تجده في صدر بعد الصدر ان قوله ان اركان تقدم رجلا ونحو اخرى  
مسبب عن الشدة في معنى ان يكون التجوز باعتبارها فيتحقق التجاز  
المرسل في المجموع من غير تصرف في الاجزاء كالاستعارة اللفظ اللفظ اللفظ اللفظ  
في الاستعارة بالكناية انفتحت كلمة القوم الطاهر ككلمات القوم لانه  
لا بد للاتفاق من فاعل متعددا لان يقال قصد بتوحيدها بالالفه  
والاتفاق حتى تجاوزت اللفظ لا التعلق ولا بعد ان يقال الاستعارة  
وحقيقة انفتحت القوم في كمالهم فلا يضر وحدة الكلمة في فاعليتها  
على ان اذا شبه امر اخر من غير يخرج شئ من اركان التشبيه سواء  
للفظ بالشبه والوفاق بالتشبيه كان مشبها لاما ذكر ككون مشبها فان اللفظ  
واظهار اللفظ كذلك ان ليس في نظم هذا الكلام تشبيه بلا تشبيه

٧٦  
بل التشبيه موزون اليه باضافة الالفاظ والشعر المذكور يشمل قولنا زيد  
في جواب من قال من تشبه عمر في امه ان ليس هناك استعارة بالكناية فاجابه  
بقوله ولا عليه اي على ذلك التشبيه بذكر ما يخص التشبيه لا يشترط  
يقضون عهد الله اذ اريد بالنقض ابطال العهد فان لم يبق على  
التشبيه فيه بذكر ما يخص الشب بلفظ ما يخص التشبيه لان يكتلف بما  
ارجوا ان لا يفتقر في شمول البيان للاستعارة بالكناية على مذهب  
السكاك نظر لان معنى الكلام في مذهب على تناسخ التشبيه كما هو مقتضى  
الاستعارة فلا بد ان ذكر ما يخص بالشبه به على التشبيه بل على دعوى  
بقوله الاتي بحيث لا يقصد بالدعوى ويجعل مسلم الثبوت ويعبر عنه  
بهم الشبه وكذا في شمول الاستعارة بالكناية على المذهب اللفظ  
اذ لا بد ان يذكر ما يخص التشبيه على اللفظ المستعار المشبه لانه التشبيه  
قالوا لان يقال اذ لم يذكر شئ من اركان تشبيه شئ بشئ سواء  
وذكره ما يخص التشبيه بكانا هناك استعارة بالكناية لكن اخطرت  
اقوالهم من قولهم اخطرت جز القوم بمعنى اختلفت كلاتهم وليس  
بمعنى اختلفت اقوالهم كما هو واحد معاني الاخطراب لعدم اختلاف



قوله السلف والاولى ان يقول اخبرني اقوالهم التي تليق بتبعين قولهم و  
لنتعرض لها في ثلث في ايديها بفرقة اخرى اي مجهول لا زيلها فورية  
اخرى وكانت محدث والافهم تجد التفسير بهذا المعنى في اللغة لبيان ان  
هذا يجب ان يكون الشبه في الاستعارة بالكناية منكونا بلفظ اي بلفظ  
الموضوع له ام لا الفرقة الاولى ذهب السلف بميلهم من تقديم الكناية  
وسوفي اللغة كل من تقدم من بالكناية او كناية بسمي اهل العلم لما فيه  
سلفا لانهم ابا التعليم الى الاستعارة بالكناية بلفظ الشبه بالاستعارة  
للمشبه في الغرض الموزون اليه بذكر لازم من غير تقدير في نظم الكلام وبذكر اللام  
فريضة علاقته من عرض الكلام والابعد فيه عند من شاهد الاشارة  
الى المعاني العرفية وحد في مجازها الرضية وبكذلك المذهب الثالث الذي  
جعلها التشبيه الضم في النفس المدلول عليه بذكر لازم الشبه بمبنى على  
بجعل التشبيه معنى عرضيا لا مقدرا في نظم الكلام ومن وجه تسميته بالتعريف  
بالكناية او مكينة ظاهرا اي استعارة مكينة لان الاسم هو المسمى لا  
مجرد مكينة ظاهرا لانها استعارة مكينة بالمعنى المصطلح وملتبس بالكناية  
بمعنى اللغة اي للخطا، وكان لا يتجوزا للغة فافهم ومن جواز ترجيح هذا

هذا المذهب ان الاستعارة اقرب الى الضبط لما في حق هو الشبه  
المستعمل في الشبه وكفى بهذا القوة انه اليه ذهب صاحب الكشاف  
لا الى غيره ولو احتما لا فتقديم النظر للفرقة التبعين المذهب  
بصاحب الكشاف في تنوير لثان ولا يخفى ان ما سبق يستلزم كونه التي مر  
فالاولى بقوله هو الذي امر التعريف ويمكن ان يفتقد لشك التعريف بان الغرض  
ان يختار الجوهري في التعريف استفادة المختار بناء على الدليل وكثير من  
كلام السكاكي ميل الى ان مذهب هذا مذهب الشارح المحقق في  
شرح النخبة ان مذهب هذا هو في عبارة الاستعارة عن ذكر عن هذا  
ظاهرها لكن الحق ان عبارة اظهر في كون مذهب ما هو المشهور  
من مذهب فلذا قال الفرقة الثانية ينظر ظاهر كلام السكاكي بانها  
اي الاستعارة بالكناية بلفظ الشبه المستعمل في الشبه بلا داعي ان الشبيه  
اي عين الشبه ولا خفاء في ان تسميته بالاستعارة بالكناية او مكينة غير  
ظاهرة وان اسلم ظهور وجوبه استعارة واختار هذه التبعية التي  
يجعل مفرقتها استعارة بالكناية وجعلها اي جعلها تبعية اي ما جعل القوم  
تبعية في شئها على ما ذكره القوم في مثل انطق الى الاستعارة من  
لها



من ان نطق استعارة لاداء الحال في سيرة عليه اما من الرد من  
 الورد وان لفظ المشبه يستعمله الثاني معناه فلا يكون استعارة  
 عنده مطلقا قسم من المجاز لهذا الورد على نفسه الاستعارة بالكناية  
 وبذلك شبرته قوية لم يحتمل حول دفعها احد بما يليق بان يضيء اليه ونحن  
 دفعناها في الرسالة المعولة بالفارسية في الاستعارة وقول رسول الله  
 وان قد خرج بان نطق استعارة الامر الوحي فكون استعارة واما قوله  
 والاستعارة الاظهر انه بالنصب عطف نطق في الفعل لا يكون التبعية الى  
 لكن عن تأويل الافام وتقرى باللفظ كما خرج به في الكلام نشر  
 على ترتيب اللق وحاصل الخبر انكم ستغن بالرد عن اعتبار التبعية  
 لان جعلت الفعل استعارة الامر الوحي ليم ملاذكرة في الاستعارة التخييلية  
 التخييلية وهذا الامر قد لم يذب عن السكاك ويكن رفعه بوجهين  
 احدهما انه يعرض على القوم بانهم لو قبلوا الاعتبار في التبعية لصلت  
 استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم جعلون الاستعارة التخييلية  
 اثبات لاسم الغيبة للمشيبة استقال في حقيقة والاشعر كلامه بان يرد  
 الى الاستعارة بالكناية والتخييلية على ما ذهب به من ينظر في كلامه يعرف

فمن استعار بالاشعارة  
 التبعية من الاستعارة  
 التبعية

يعرف ان كلام مع القوم وثانيهما انه جعل الاستعارة التخييلية للصورة  
 الوهمية ليكون حقيقة باسم الاستعارة في الغاية فلما رد التبعية فلم يكن يعود  
 عن القول به لمصلحة الرد المذكور لان النفع فيه اكثر من رعايته شدة  
 المناسبة في اطلاق الاستعارة ولا يخفى ان المناسب لمحدث رد التبعية  
 ان يكون بعد تحقيق معنى التخييلية عنده فان صبه الرد كما لا يخفى **المرحلة**  
**الثالثة** ذهب الخطيب خطيب دمشق الى انها التشبيه المضم في النفس  
 ووجه لوجه التبعية استعارة وان كان كونها كناية غير خفي ويحتمل ايضا  
 ان ذكر لاسم التشبيه كما يرد من التشبيه يرد الى الاستعارة والاستعارة  
 وابلية فلا وجه للقول في حقيقة القوم من الاستعارة واذا عرفت الا  
 الاقوال الثلاثة فما استمع فلنا تحقق مراتب ارجو ان يكون ممن ليس اعطاه  
 مانع ونهوان الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه للقلوب كما يجعل  
 مشبهه بالغة في كماله في وجه الشبه حتى لا يخفى ان يلحق به الشبه بكقوله  
 وبدا الصباح كان عينه وجه الخليفة حين يمتدح حيث شجرة الصبح  
 بوجه الخليفة كذلك استعار اسم الشبه فيكون غاية في البالغة في كمال الشبه  
 وجه الشبه كما في اظفار النية فالله بالمنية السبع ويجعل الكلام كناية عن

الاشعارة



عن تحقيق الموت بلا ريبه فثبت الميتة اظفارها بطلان معنى السبع نظرا  
 بكنية عن مودة لاجل حاله وح لا يجوز في اضافة الاظفار الى الميتة والاشكال  
 في جعل الميتة استعارة وجهه سميته بالكنية في غاية الوضوح **الفريدة الع**  
**الرابعة** لا تشبه في ان التشبيه في صورة الاستعارة بالكنية لا يكون مذكورا  
 بلفظ التشبيه كما في صورة الاستعارة المخرجة وانما كان الكلام في وجوب  
 ذكره بلفظ الموضوع والحق عدم الوجوب لجواز ان يشبه بشي بل من  
 وسبق لفظ احداهما فيه ويثبت له من لوازم الآخر فقد اجتمع للضرورة  
 ومكنية مثاله قوله تعالى فاذا قمها الله ليس الجوع والخوف يستفاد  
 من هذه البيان انه اختلف في جواز ذكر التشبيه بغير لفظ ولم نعثر عليه بل  
 قال الله المحقق في شأن التخييل والذى يلوح من كلام القوم في هذه  
 الآية هو ان لباس الجوع استعارتين احدهما تخرجت والآخر مكنية  
 فانه شبه ما عشت الى انسا انا عند الجوع والخوف من ان الضرر من حيث  
 الاشتغال باللباس فاستعمل اسم ومن حيث الكراهية بالظلمة التبع  
 فيكون استعارة مخرجة نظرا الى الاول ومكنية نظرا الى الثاني ويكون الا  
 اللذان تخيلا وتحقيق ذكر البيان ان الاستعارة بالكنية ان كانت

منه نظير

ان كانت تشبه بغير في النفس فلا مانع من كون التشبيه مذكورا  
 مجازا وان كانت المشبه به الموزاير المستعار للتشبيه فلا مانع ايضا في  
 ذكره عن ذكر التشبيه جازا وان كانت المشبه المستعار للمشبه به كما ذهب  
 السكاكي فصحة تدوير كل صفة الاستعارة من التعريف فان صحت صح و  
 الا فلا **العقد الثالث** في تحقيق قرينة الاستعارة بالكنية وما يذكر زيادة  
 عليه من ملايمات التشبيه في نحو قوله تعالى الميتة تشبه بظلمة فان  
 الخلق في قرينة الاستعارة وهو جمع محلب بسكون الميم وفتح اللام  
 اما بفتح طم لم يسمع طائرا كان ماشيا او لم يصيد من الطير النظر  
 لا لا يصيد وتشبه كفرج بمعنى علق زيادة على القرينة وفيه خسران  
**الفريدة الاولى** ذهب السلف سعة صاحب كشاف الى ان الامر الذي  
 اثبت التشبيه مستعمل في معنى التحقيق وانما الجازي والاشباه بالبيان  
 التشبيه والتخييلية وليس كلام السلف فيما رايه الا في التخييلية وايضا  
 لا يفتح على عموم قوله يستعمل استعارة تخييلية فيجب تقييد الالفاظ  
 الاستعارة الالهوتية استعارة لانه استعمل في الاشياء من التشبيه  
 المشبه وتخييلية لانه جيل شعور التشبيه ادعاء اتحاد مع التشبه وقوله وانما



الحاذق في الالباب بمعنى ما الحاز الآف الالباب اي في ابواب ذلك  
الخاصة للشبه وقع من السلف بياناً لانه يسمى شرا هذا الجار مجازاً  
في الالباب ووجه التسمية ليس هو جيل التسمية حتى يفيده الرأ  
على القرينة اي بشارتها في قوله مستعاراً محتملاً ويجوز ان يكون بعدم  
انفكاك المكلف عنه واليه ذهب الخطيب **الفردية الثانية**  
جوز صاحب الكشاف كونه استعارة تحقيقية في بعض العاد  
لما لا يلم الشبه كافي في قوله فينقضونه عهداً بغيره حيث استعمل  
للمعهد على سبيل الكناية والنقض لا يطالب قال صاحب الكشاف  
شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسمية العهد  
بالجمل على سبيل الاستعارة لما فيه من انبات الوصل بغير  
المتعاهدين قال الشارح المحقق للنقض قد استندنا منه  
ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخيلية  
بل قد يكون تحقيقية كما استعارة النقض لا بطلان العهد هذا  
بملاحة فالقرينة مجرد التعبير عن الامم المشبه بما وضع للملام  
الشبه به ويجوز ان يكون التخييل باثبات النقض الحقيقي

في الآية

في الآية ايضاً فجعلها استعارة لا بطلان العهد من غير التقات الى هذا  
الاعتقال يشمر به ما كفى ذلك لا يلتفت الى غيره ومن هنا نشأ  
ما ذكره في الغرض الابعث ولا يخفى ان قرينة ضعيفة يستبعد كونها  
معتبرة عند البلغاء فنقول بمحتمل ان يكون مراد صاحب الكشاف  
اذا النقض بعد اقامة العهد كناية عن ابطالها ان شب محالب  
الشيء كان قوي المريد وان يكون مراد شاع استعمال النقض في مقام  
افادة ابطال العهد الحق اقلها رابطال العهد لا يخفى ان جعل القرينة  
مطلقاً للتخييل اقرب الى الضبط فجوز انسياً لا اعتبار **الفردية**  
**الثالث** بمراد السكاك كونه مستعارة لما يراى ما يراى بانه اذا السكاك  
جعل الاستعارة التخييلية مستعملة في امر وهي ترجم المتخيلتين  
بمعناه الحقيقية ولم نعثر من غيره على نسبة التخييل الى بانه بكونه مجرد  
التجريد ونرى في البحر والعين ويسمى استعارة وهو ظاهر  
تخييلية لانه مما خيل اشكال المشبه في المشبه به ولا يخفى ان نقض  
اي خرج عن سواء الطرائف والفراد عن كل قريب وهو في السلوك  
لا يلبق وذلك لان الجارة وهي جعل اللفظ ثابتة الحق لجعل



المعنى تابعة للفظ خرج عنها فاسمها على طبيعة المعنى من  
 اثبات المعنى الحقيقي وهو الملايم الشبه بالمشبه ان التكلم بوجه صورة  
 وهمية واستعارتها للفظ الملايم للمشبه والابرة دافع اليه كما يرى طلب احتمال  
 لفظ الاستعارة المتعارفة في اللفظ المتعارف في غير ما هو منه **ذكر الفريضة الرابعة**  
المتخيلة في قريضة الكنية انه اذا لم يكن للمشيء المذكور تابع يتنبه مراد في الشبهة  
 اي تابعة كان باقيا على معناه الحقيقي وقد عرفت منشاءه وفي بعض النسخ  
 ان يكون ذكر فيما اذا لم يشع احتمال لفظه او المشبه في الشبهة  
 اذ يمكن ان الذي ذكر عليه يسوق عبارة الكشاف في حيث قال شاع النقص  
 في ابطال العهد جانب المعنى ويعارضه ما سبق ان جعل الجميع على نحو واحد  
 اذ يمكن في كل لغة او لغة ان يكون القريضة على الضعيف يدعو اليه وكان  
 اقادة الاستعارة تخيلية لا توجه صورة شمسية اياه على ما هو مذموب  
 السكاك لا تعنى كمال البنية فودة اي كفاية على البنية على معناه الحقيقي  
 او اثبات المعنى البنية فودة على كل تقدير الى ما سوله اليك فعليك بالزاد  
 السلام عليك وانا كان تابع يشبه ذلك المذوق المذكور كان استعاره المذكور  
 التابع على طريق التخييل والاحتياط في قريضة الكنية عند مربعة كون

كون يلعب حقيقة والانعام الى الاستعارة الصحت والتحقيقية وكون الجميع  
 استعارة تخيلية والانعام الى الحقيقة والتخييلية وكون انما انما انما  
 الاحتمالات باحققناه غير مرة الى ان حصل لك المتعذر فعملنا بالاعراض  
 وعليك بالاقبال والحمد لله على كل حال **الفريضة الخامسة** كما سمي ما زاد  
 على قريضة القرحة من ملاجمات الشبه بشي الكذا بعد ما زاد على قريضة الكنية  
 من الملاجمات ترشيحي كما يكون الترشيحي موضوعا لمفهوم مشترك بينهما  
 وهو ملايم الاستعارة ويعبر بان الاستعارة او المفهوم مشترك بينهما  
 وبين التشبيه وهو ملايم الشبه ويقارن الاستعارة او التشبيه  
 بالمفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه ولما زاد الرسل ايضا ان الاشتراك خلاف  
 الاصل الا ان من غير ضرورة ولا ضرورة هذا فلكم تحصيل ذلك المفهوم سهوة  
 مما القين اليك لا يخفى انه لا معنى لقوله ما زاد على قريضة القرحة لان ذكر  
 ملايم الشبه لا يصلح ان يكون قريضة القرحة حق يحتاج الى تقييد جعله  
 ترشيحي بالزيادة على القرينة ولا يكفي في التقييد الزيادة على قريضة الكنية  
 بل لابد من ان يكون ما زاد على قريضة التخييلية ايضا الا ان يقال الداخل في  
 قريضة التخييلية لا يزيد على قريضة الكنية فلا تفعل ولا يخفى ان الاشتراك ايضا



بين القرينة والكنية لا ينفق الشريش بل يشتمل التجريد ايضا بالاشراك بين  
 التشبيه والمجاز المرسل ايضا لان يقال التخصيص مجرّد اصطلاح فاعرف  
 ولو لم يسم تجريدا فان محاسن الكلام ليس من نوابع الاسماء و  
ويجوز جعله ترشيحا للخيالية او الاستعارة الحقيقية اما الاستعارة  
الحقيقية فظا وكذا الخيالية بناء على ما ذهب اليه السكاك لان الخيالية  
مفارقة عنه واما الخيالية على مذهب السلف فالف الشريش يكون للمجاز  
العقل ايضا بذكر ما يلزم من ماسم كانه يكون للمجاز اللغوي للرسالة  
بذكر ما يلزم الموضوع له والتشبيه بذكر ما يلزم التشبيه والاستعارة  
الواقعة كما سبق الا وترك قوله والاستعارة بالمحتملة او زيادة الكنية  
ايضا وجه الفرق بين ما يجعله قرينة للكنية ويجعل نفسه خيالا واستعارة  
لان الفرق بين ما يجعله رايده اعلم ما وترشيح بالقوة الاختصاص بالمشبه به  
فانها القوي اختصاصا بغيره والقرينة وما سواه ترشيحا بغيره  
الفرق بين القرينة وترشيح بالكنية لانه لا السبوح بين القرينة وترشيح  
في القرينة كما انشأه ليعبر عن حاج الى الفرق بمثل ما ذكر بين القرينة والتجريد  
 فانه لما اشتد اختصاصا بالمشبه كان قرينة وما سواه تجريدا لا يظهر

والاظهر وان يحجب السابع او لا فهو القرينة وما سواه ترشيح ولكن  
 ان يجعل الجميع قرينة في مقام شدة الاحتمال بالايضاح للمجاز على عام  
 الايضاح بعد الظلام المجموع الى الصباح وله حق الانتظام في سلك  
 دعاء الطلبة الصالحين في الصباح والرواح م الكتاب





حکایت افروز





